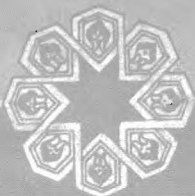


# أدلة الأحكام

في  
حقد النسب وعصر الخلفاء

دكتور  
الشيخ السيد مخلد  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩



دار المعرفة الجامعية  
٤٠ بن سوثير - الإسكندرية  
ت : ٤٨٣ - ١٦٣

أهـ د ا ع 2005

أ. د. عباس عبد الحميد

جامعة الإسكندرية





أدلة الأحكام  
في  
عهد النبوة وعصر الخلفاء



# أدلة الأحكام في مذهب الشيعة ومحمد والخلفاء

دكتور  
الشويع السليمان  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية  
٤ شارع ستيفن - الإسكندرية  
الاسكندرية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة

في هذه الظروف التي تمر بها أمتنا ، تتضافر كل القوى لتحمي شبابنا من التطرف في الفكر والمقيدة ، ولا يملك أصحاب الكلمة الحرة إلا أن يقولوا ، ولا يملوا من ترديدها .

ان الاسلام ليس ثورة مرحلية يقف مدھا عندما تزول أسبابها وتتحقق نتائجها ، كما أن وثائقه الوحيدة لا يحدھا مكان ، ولا يطويھا زمان .

وانما الاسلام دين الحياة ما بقيت ، ومدار الأمر فيه على وثائقه الوحيدة .

لذلك كان واجبا على رواد الفكر الديني أن يزيلوا غبار الزمن عن مصادر فقهه ، ويبينوا للشباب أنها في حقيقتها ينابيع لا ينضب لها غور ، يقبل عليها المتصدون للفتيا والقضاء فيأخذون منها ما تصح به فتواهم ، ويصلح به حكمهم .

أقول : ان العودة الى مصادر الفكر الديني الأصلية التي اعتمد عليها المسلمون حين كان الدين غضا في عهد النبوة وعصر الخلفاء كقيل بأن يحقق لنا هدفين عظيمين :

الأول : تقديم هذه المصادر للمعافلين عنها ، والجاهلين أمرها ، وبيان قدرتها على اسعاد من يأخذون أحكامهم منها ، وزد شبهة من يحاولون

حصر فعاليتها في حدود المكان ، ونطاق الزمان ، والحكم عليها تبعا لذلك  
بالعجز عن مسايرة العصر •

الثاني : بيان أن الذين يغلبهم الاندفاع على أنفسهم ، فلا يحصلو  
لهم الا الوقوف عند المتشابهات ، واستفراغ الجهد فيها ، والجدال في  
الفروع مما يعمق جذور الخلاف قد يسيئون الى العقيدة أكثر مما يسيء  
اليها أعداؤها ، وأن الذين يضيقون على الناس أمور دينهم ليسوا على  
الطريق التي هي أحسن ، فالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة هما أيسر  
الطرق للدعوة الى سبيل الله •

ولقد كانت عناي دائما على هذين الهدفين وأنا أكتب كل كلمة في هذا،  
البحث •

كان توجهي الى المرشحين على أنفسهم في شؤون دينهم ، والمضيقين  
أحكام عقيدتهم ، والمنكرين عليها استمرارياتها في كفالة الحرية والسعادة  
لمعتنقيها •

وكان توجهي في الوقت نفسه الى المغالين في الزام أنفسهم بأمر لم  
يأت بها كتاب ، ولم تخبر بها سنة • والى المتشددين في الدين والمغرقين  
فيه حتى رأوه في الابتعاد عن الحياة واعتزال المجتمع •

كان توجهي الى هؤلاء وأولئك معا •

ولم أنشأ أن أتى بمصطلحات جديدة ، وأبقيت على المصطلحات  
المستخدمة ، ذلك لأن المصطلحات الأصولية تحدد مفهومها في اطار علم  
الأصول ، وأصبح الخروج عليها يثير بلبلة قد تمسوق نقل الأفكار أو  
توصيلها • ولكنني عمدت الى تحري هذه المصطلحات وتقديم تطبيقات

عليها من القرآن ، ثم من الحديث ، ثم من الوقائع التي انعمد الاجماع عليها والحوادث التي ظهر الاجتهاد فيها .

وكان المنهج الاستقرائي أقرب المناهج وأصلحها لعملى ، وقد ساعدنى هذا المنهج — بعد تتبع الفكرة فى مظانها — على أن أتعرف على طرائق السابقين فيما استنبطوه من أدلة الأحكام ، والأسباب التي أدت الى ما وقع بينهم من خلاف ، وبخاصة فيما يتصل بتباين أفهامهم فى دلالات بعض النصوص ، وتفاوت رؤيتهم فى حكمهم على وضوح النص وخفائه .

كذلك ساعد هذا المنهج فى استنطاق الحوادث واستلهاها كثيرا من الشواهد التي تتناصر وجهة نظرى .

ولقد بدا صلاح استخدام هذا المنهج فى أنه أعاننى على تقديم أدلة الأحكام فى اطار جديد هو المزج بين أصول الفقه والفقه ذاته فى الوقائع التي عرضت لها ، فجمع بذلك الصنيين ، وأظهر أن الأحكام الفقهية لا تقوم على فراغ ، وانما تستند الى أدلة وتقوم على أصول .

وقد قسمت البحث الى تمهيد وثلاثة أبواب

التمهيد : عرضت فيه لبعض تعريفات علم أصول الفقه ، وبينت أدلة الأحكام المتفق عليها ، وكشفت أنها كلها مستمدة من القرآن .

## الباب الأول القرآن

وقد قسمته الى فصلين :

## الفصل الأول

### الثبوت والدلالة

ذكرت فيه أن القرآن قطعى الثبوت ، وأن منه ما هو واضح الدلالة  
ومنه ما هو خفى الدلالة •

فأما واضح الدلالة : فالمحكم والمفسر ، والنص ، والمظاهر  
وأما خفى الدلالة : فالخفى والمشكل والمجمل ، والمتشابه •

## الفصل الثانى

### القرآن والقراءات

وقد عرضت فيه مكانة القراءات من القرآن ، وأوضحت أقسامها  
القسم الأول : القراءة الصحيحة ، القسم الثانى : القراءة الشاذة •

## الباب الثانى

### السنة

وبينت فيه مكانة السنة من القرآن ، وأظهرت اجماع الأمة بكل فرقها  
على العمل بها •

وانتقلت الى توضيح أقسام السنة وأنها الأصل الثانى للأحكام ،  
وقدمت الدليل على ذلك من القرآن والحديث •

ثم ذكرت الوجوه التى جاءت عليها للسنة من حيث بيانها للأحكام  
وتحدثت بعد ذلك عن أقسامها من حيث قطعها وظنيها فذكرت السنة  
المتواترة لفظيا ، والمتواترة معنويا والسنة المشهورة ، والسنة ظنية

الورود : وهى سنة الآحاد ، ثم السنة قطعية الدلالة وهى السنة التى لا تحتمل تأويلا ، والسنة ظنية الدلالة وهى السنة التى تحتمل تأويلا .

### الباب الثالث

#### الاجماع

وقد تحدثت فيه عن مفهوم الاجماع عند الأصوليين ، والشروط التى قالوا بها للأخذ به ، وذكرت موقف الظاهرية بخاصة لتمييزه عن موقف غيرهم من الفرق .

وبينت بعد ذلك أقسامه ، وهى :

اجماع صريح ، واجماع سكوتى .

وحاولت بعد ذلك أن أبين حجته .

أولا : من حيث النقل ، ثانيا : من حيث الدلالة .

وعرضت بعد ذلك فى شئ من الاسهاب لوقائع حدث فيها اجماع فى عهد أبى بكر وأيام عمر ، وزمن عثمان .

ثم بينت حجية الاجماع السكوتى ، وذكرت حجج القائلين به ورددت على منكريه .

وأكدت بعد ذلك ضرورة استناد الاجماع الى دليل قطعى أو ظنى .

## الباب الرابع

### الاجتهاد

#### الفصل الأول

#### الاجتهاد في عهد الرسول

بينت أن الاجتهاد ظهر في حياة الرسول ﷺ ، كما بينت أن بعض السلف كان يميل الى اعمال الرأى في الوقائع وقدمت شواهد على ذلك .  
ثم تحدثت عن اجتهاد الرسول وبينت أن اجتهاده في أمور الدين هو وحى يجب اتباعه أما اجتهاده في شئون الدنيا فلا يدخل في عداد الواجب ولذلك يجرى عليه الصواب كما يجرى عليه الخطأ ، وهو لا يحل حراما ولا يحرّم حلالا .

وتحدثت بعد ذلك عن اجتهاد الصحابة في حياة النبي

فبينت أن الذين امتلكوا الأدوات هم وحدهم الذين حق لهم الاجتهاد وأن النبي ﷺ ارتضى ذلك لهم ووجههم اليه .

وعرضت للوقائع التي صوب الرسول فيها اجتهادهم ، والوقائع التي خطأهم فيها وعנית بإبراز اجتهاد الصحابة في القضاء لأن النصوص متناهية والوقائع ليست متناهية فقد بينت أنهم كانوا يجتهدون حيث لا نص ، وكانوا يعرضون بعد ذلك أحكامهم على الرسول فان أقرها صارت شرعا وان خطأها بطل العمل بها وبذلك يمكن تسمية الفقه في عهد الرسول بأنه فقه الوحي .



## الفصل الثانى

### الاجتهاد فى عهد الخلفاء

بينت فيه أن اتساع الدولة الاسلامية ، وظهور مشكلات لم تكن موجودة فى عهد الرسول استوجب الاجتهاد للحكم على وقائعها •

وقد أبرزت الدور الذى قام به عمر فى التشجيع على الاجتهاد وتحرى مقاصد الشريعة فى المحوادث التى لم يرد فيها نص •

ثم عرضت لجانب من الوقائع التى حدث فيها اجتهاد فى عهد أبى بكر وعمر وعثمان وعلى •

ولما كان عمر أكثر الخلفاء اجتهادا فقد قيل فيه انه فى اجتهاده قدم المصلحة على النص •

ونفيت عن عمر ذلك فحاشا للخليفة الثانى أن يعطل النص فى سبيل مصلحة انسانية •

ولكن الذى حدث أن عمر فيما اجتهد كان يتحرى سننا غابت عن القوم ، ويستلهم روح الشريعة •



لم يكن مسلمو صدر الاسلام في حاجة الى علم أصول الفقه ، فقد كانوا عربيا خلصا يتكلمون العربية بالفطرة والسليقة ، وقد أعانهم ذلك على استفادة المعانى من الألفاظ ، فلما اتسعت الدولة الاسلامية وخالط العرب الأعاجم ، عرفت العجمة طريقها الى ألسنتهم ، كذلك دخل في الاسلام كثير من أبناء البلاد المفتوحة ، وهؤلاء لم تكن العربية عندهم طبعاً ومراساً ، وانما تعلموها بالمربي والمخالطة . عندئذ دعت الضرورة الى ظهور المعلوم العربية بعامة لتصون النص القرآني من الخطأ في التلاوة ، واحتاج الفقهاء كما احتاج غيرهم من علماء العربية أن يرضعوا<sup>(١)</sup> قواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة ، فكان ذلك منشأ علم أصول الفقه .

وقد كثرت تعريفات هذا العلم ، غير أنها تتقارب في بيان ماهيته . يقول الأمدى<sup>(٢)</sup> : أصول الفقه هي أدلة الفقه ، وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية ، وكيفية حال المستدل بها من جهة الجملة لا من جهة التفصيل .

وهو يدرس<sup>(٣)</sup> تبعاً لذلك الأدلة الموصلة الى الأحكام الشرعية المبحوث عنها فيها ، وأقسامها ، واختلاف مراتبها ، وكيفية الاستدلال بها .

ويقول ابن المنجار<sup>(٤)</sup> : « ان موضوع علم أصول الفقه هو الأدلة الموصلة الى الفقه من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ونحوها .

(١) ابن خلدون : المقدمة ج ١ ص ٤٤٥ .

(٢) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٨ .

(٣) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٩ .

(٤) ابن المنجار : شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٣٩ .

وهناك من يتجه الى القول بأن علم أصول الفقه<sup>(٥)</sup> هو ادراك القواعد التى يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الشرعية عن أدلتها التفصيلية .... وقيل هو نفس القواعد الموصلة بذاتها الى استنباط الأحكام ، وهو<sup>(٦)</sup> يبحث فى الأدلة والأحكام مما من حيث اثبات الأدلة للأحكام ، وثبوت الأحكام بالأدلة ، بمعنى أن جميع مسائله هى الاثبات والثبوت .

أما التهانوى<sup>(٧)</sup> فقد عرفه بأنه العلم بالقواعد التى يتوصل بها الى الفقه على وجه التحقيق .

وينتهى بنا القول الى أن علم أصول الفقه :<sup>(٨)</sup> هو القواعد التى يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة .

وأدلة الفقه المتفق عليها أربعة<sup>(٩)</sup> : القرآن ، والسنة ، والاجماع ، والرأى والاجتهاد .

فأما القرآن ، فهو الأصل الذى تخرج منه الأدلة ، قال تعالى<sup>(١٠)</sup> : «وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله» أى هو<sup>(١١)</sup> الحاكم فى كل شيء بكتابه ، فانه قد اشتمل على الحكم<sup>(١٢)</sup> بين عباده فيما يختلفون

---

(٥) الشوكانى : ارشاد الفحول ص ٣ .

(٦) الشوكانى : ارشاد الفحول ص ٥ .

(٧) التهانوى : كشف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٣٨ ط . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٢ .

(٨) محمد الخضرى : أصول الفقه ص ١٣ الطبعة الرابعة ١٩٦٢ .

— الدكتور محمد سلام مدكور : أصول الفقه الاسلامى الطبعة الاولى — دار الاتحاد العربى ١٩٧٦ .

(٩) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٥ .

— راجع الدكتور محمد سلام مدكور : أصول الفقه الاسلامى ص ٩٢ .

(١٠) سورة الشورى : آية ١٠ .

(١١) ابن كثير تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ١٠ .

(١٢) الشوكانى : فتح القدير ج ٤ ص ٥٢٧ .

فيه ، فتكون الآية عامة في كل اختلاف يتعلق بأمر الدين أنه يرد الى كتاب الله •

وأما السنة ، فهي مخبرة عن حكم الله • والحكم بأنها دليل ثابت بقوله تعالى<sup>(١٣)</sup> : «وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا» وهذا عام في كل شيء أتى به الرسول ﷺ من أمر أو نهى أو قول فعل • وإذا كان<sup>(١٤)</sup> السبب في نزول هذه الآية خاصا ، فالاعتبار بعموم اللفظ<sup>(١٥)</sup> لا بخصوص السبب •

وأما الاجماع فهو يستند الى الكتاب والسنة ، واعتباره دليلا مأخوذ من قوله تعالى<sup>(١٦)</sup> : «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا» فإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراما فإن اتباع<sup>(١٧)</sup> سبيلهم واجب ، وهو ما يتفقون عليه من قول أو عمل ، فيكون الاجماع حجة •

وأما الرأي والاجتهاد ، فيوجه اليه قوله تعالى<sup>(١٨)</sup> : «إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله» أي<sup>(١٩)</sup> بما عرفك الله به ، وأرشدك اليه •

---

#### (١٣) سورة الحشر : آية ٧ •

(١٤) الشوكاني : فتح القدير ج ٥ ص ١٩٨ •

(١٥) نزلت هذه الآية في غزوة بنى النضير فقد حاصروهم الرسول ﷺ حتى نزلوا على الجلاء ، ولهم ما حملت ابلهم غير السلاح ، فكان في ذلك حكم تقسيم ما أفاء الله على رسوله من أموالهم مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت أموالهم له خاصة يحكم فيها ما أراد ، فقسمها بين المهاجرين الاولين خاصة الا أنه أعطى أبا دجانة وسهل بن حنيف الانصاريين لفقرهما • انظر ابن قيم الجوزية : زاد المعاد ج ٢ ص ١٢١ •

(١٦) سورة النساء : آية ١١٥ •

(١٧) الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٩ •

(١٨) سورة النساء : آية ١٠٥ •

(١٩) الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٥١١ •



# الباب الأول

القرآن





# الفصل الأول

الثبوت والدلالة



القرآن هو المصدر الأول للأحكام الشرعية ، وهو أصل التشريع الاسلامي الذي يتضمن قواعده وأصوله .

أنزله الله على الرسول ﷺ ، وأمره أن يبلغه للناس كما أنزل اليه (١) «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالتي» كما أمره أن يحكم بما جاء فيه في قوله تعالى (٢) : «وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ، ومهيئنا عليه ، فأحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق» .

وقد كشف الله مفسدة الحكم بغير ما أنزل ، وأبان عما سيلحق بمن يفعلون ذلك من أضرار فقال :

- (٣) : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» .
- (٤) : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» .
- (٥) : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» .

---

(١) سورة المائدة : آية ٦٧ .

(٢) سورة المائدة : آية ٤٨ .

— راجع تأكيد هذا الأمر والنهي عن خلافه في قوله تعالى : «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم» سورة المائدة : آية ٤٩ .

(٣) سورة المائدة : آية ٤٤ .

(٤) سورة المائدة : آية ٤٥ .

(٥) سورة المائدة : آية ٤٧ — والفسق هو الخروج عن الطاعة ومجاوزة الحد بالعصية . — روى عن جماعة منهم ابن عباس أن الله أنزل هذه الآيات في اليهود بخاصة ، وكان عليهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة ، وهذا قبل الاسلام . كذلك نزل قوله تعالى «وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه» سورة المائدة آية ٤٧ ، وكان ذلك حقا قبل الاسلام أيضا ، وأما بعده فإن الناس جميعا مطالبون بالحكم بما أنزل الله في القرآن ، والعبرة في هذه الآيات بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

أى أن الذين لا يطبقون شرع الله ، ولا يحكمون بما أنزل استهانة به أو تمردا عليه ، وعصيانا لما جاء فيه ، فأولئك هم الذين عتوا في كفرهم وظلمهم وفسقهم •

والقرآن قطعى الثبوت من حيث وروده ونقله عن الرسول ﷺ ، فقد أخذ عنه كثير من الصحابة ، وحضر بعضهم العرضة الأخيرة ، واتخذوا من صدورهم خزائن لمحفظة ، وكتبوه بين يديه فور نزوله ، فتم بذلك نقله بالمشافهة والمكاتبة ، وقام على ذلك جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، ونقله عنهم جمع مثلهم في كل العصور ، لم يفتلخوا في شيء منه ، ولم يتزيدوا في آياته ، ولم يغيروا في أحكامه •

وقد جمع أبو بكر القرآن بين دفقتي المصحف ، وجمع عثمان المسلمين على قراءته بحرف واحد هو الذى استقر عليه في حياة النبي ﷺ •

والألفاظ القرآن اما واضحة الدلالة ، أو غير واضحة الدلالة

فأما واضحة الدلالة ، فهي ما فهم المراد منها بنفس صحتها ، ولا تحتاج في بيان معناها الى غيرها

وأما غير واضحة الدلالة ، فهي التي لا يتبين المراد بها من صيغتها ، ولا بد للاستعانة في فهم معناها بأمر خارجي •

وتنقسم الألفاظ واضحة الدلالة الى أربعة أقسام :

## أولاً : المحكم

قال تعالى : «منه آيات محكمات هن أم الكتاب»

والمحكم لا يتطرق النقص اليه والاختلاف فيه ، وتظهر دلالته دون حاجة الى غيره .

ولما كان المصطلح يتحدد في نطق كل علم وفق المقاصد التي يتحراها ،  
لذلك فإن من الحتم أن نقف على مفهوم المحكم عند الأصوليين .

يقول الغزالي ( ٥٠٥ هـ )<sup>(١)</sup> ان المحكم هو المكتشف المعنى الذي  
لا يتطرق اليه اشكال أو احتمال .

أما الشاطبي ( ٧٩٠ هـ ) فعنده<sup>(٢)</sup> أن المحكم يطلق بإطلاقين : عام ،  
وخاص فأما الخاص فالذي يراد به خلاف المنسوخ .

وأما العام فالذي يعنى به البين الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه  
الى غيره .

وواضح أن هذا التقسيم قد قام على ما يعنيه المحكم في ذاته من  
حيث درجة وضوحه ، ذلك لأنهم يعتبرون درجة الوضوح فيما يدل  
اللفظ عليه أساساً في استنباط الحكم الشرعي .

وقد أورد الشوكاني ( توفي ١٢٥٠ هـ ) للمحكم تعريفات عديدة ، وبالنظر  
فيها يمكن حصرها في الاطلاقين اللذين سبق الشاطبي اليهما .

- (١) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٠٦ نسخة مصورة - دار الفكر -  
بيروت .  
(٢) الشاطبي : الموافقات ج٣ ص ٥٦ مطبعة المدني .

فأما الاطلاق الأول<sup>(٣)</sup> فقد أراد به الناسخ • وأما الاطلاق الثاني  
فأراد به ما له دلالة واضحة •

وبذلك يمكن القول بأن شرط المحكم عند الأصوليين هو وضوح المعنى  
وظهور القصد •

وهو لا يقبل النسخ ، وقد يكون السبب من ذات النص •

فقوله تعالى في حة. القاذفين<sup>(٤)</sup> «ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك  
هم الفاسقون» اقتصرن فيه النهي بكلمة أبدا فدل ذلك على أنه لا يقبل  
النسخ •

ومما جاء غير قابل للنسخ الآيات التي تناولت قواعد الدين كعبادة  
الله وحده ، والايمان برسله :

فقوله تعالى :<sup>(٥)</sup> «واليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه» أمر  
بأفراد<sup>(٦)</sup> من هذه صفاته بالعبادة الجسدية والقلبية •

وقوله تعالى :<sup>(٧)</sup> : «إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا  
له الدين» أمر من الله للرسول بعبادته ، وهذا الأمر ناشئ<sup>(٨)</sup> عن انزال

---

(٣) الشوكاني : ارشاد الفحول : ص ٣١ ، ٣٢ •

(٤) سورة النور : آية ٤ •

— ومعنى «أبدا» ماداموا في الحياة ، وقد بين سبحانه أن هذا التأييد  
لعدم قبول شهادتهم هو اصرارهم على القذف ، وعدم توبتهم ، فخرجوا  
عن الطاعة ، وتجاوزوا حد المعصية •

والجمهور على أن الاستثناء في قوله تعالى في الآية التالية «إلا الذين  
تابوا من بعد ذلك وأصلحوا» يعني أنه إذا تاب القاذف قبلت شهادته وزال  
عنه الفسق • راجع في ذلك الشوكاني : فتح القدير ج٤ ص ٨ ، ٩ •

(٥) سورة هود : آية ١٢٣ •

(٦) أبو حيان : البحر المحيط ج٥ ص ٢٧٥ •

(٧) سورة الزمر : آية ٢ وانظر آية ١٢ ، ١٣ •

(٨) أبو حيان : البحر المحيط ج٧ ص ٤١٢ •

الكتاب ، واخلاص الدين لله هو تمحيصه من الشرك والرياء ، وسائر ما يفسده .

وقوله تعالى<sup>(٩)</sup> : «والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل اليك ومن الأحزاب من ينكر بعضه ، قل انما أمرت أن أعبد الله ولا أشرك به ، اليه أدعو واليه مآب» يتضمن توجيهها من الله للمرسول أن يقول لمن ينكرون بعض القرآن من أهل الكتاب أنه انما أمر<sup>(١٠)</sup> أن يعبد الله ولا يشرك به ، ذلك لأن انكارهم لبعض القرآن الذي أنزل انكار لعبادة الله وتوحيده» .

وقوله تعالى<sup>(١١)</sup> : «فليعبدوا رب هذا البيت» فيه أمر من الله لقريش أن يعبدوا الله لأجل ايلافهم الرحلة ، ولأنه هو الذي أطعمهم بدعوة أبيهم حيث قال «وارزقهم من الثمرات» وآمنهم بدعوته حيث قال : «رب اجعل هذا البلد آمنا»<sup>(١٢)</sup> .

وقد خالف التعبير القرآني في استخدام المصيح اللغوية التي توجب عبادة الله وحده ، ورغم تعددها الا أنها كلها قطعية الدلالة على هذا المعنى ، وليس فيها ما يحول دون أن يتبادر هذا الفهم الى الذهن عند قراءتها أو سماعها .

ففي آيتي سورة هود ، وسورة الزمر استخدمت صيغة الامر «فاعبدوه» وفي آية سورة الرعد جاء قوله «أمرت» وما الأمر الا افيما أنزل اليه من صيغة المضارعة التي تفيد الاستمرار والدوام «أعبد» ، وفي آية سورة قريش استخدم المضارع المقترن بلام الأمر «فليعبدوا» .

(٩) سورة الرعد : آية ٣٦ ، وانظر سورة النمل : آية ٩١ .

(١٠) أبو حيان : البحر المحيط ج ٥ ص ٣٩٦ .

(١١) سورة قريش : آية ٣ .

(١٢) أبو حيان : البحر المحيط ج ٨ ص ٥١٤ .

ومع هذا الخلاف في تناول المعنى إلا أن هذه الآيات كلها من المحكمات فهي صريحة في طلب عبادة الله ووضحة في وجوبها على وجه الحتم والمقطع ، ودقيقة في تحديد المراد منها ، فالعبادة انما هي خالصة لله ، لا شريك له ثم انها محدودة بحيث لا تعلق بها شائبة ، كما أنها تتضمن الفورية التي هي مناط استجابة المؤمنين • يقول السكاكي (١٣) : «والأمر حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب» •

وفيما يدخل في دائرة الايمان بالملائكة والكتب والرسل قوله تعالى : (١٤) «آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ، والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله» •

والايمان بالله هو التصديق به وبصفاته ، ورفض الأصنام (١٥) ، وكل معبود سواه ، والايمان بملائكته هو اعتقاد وجودهم ، وأنهم عباد الله ، والايمان بكتبه هو التصديق بما أنزل على الأنبياء والايمان برسله هو التصديق بأن الله أرسلهم لعباده •

وقوله تعالى : (١٦) فأمنوا بالله ورسله ، وإن تؤمنوا وتتقوا فلکم اجر عظيم» •

أي أطيعوا الله (١٧) ورسوله فيما شرع لكم ، وقدروه سبحانه حق

- 
- (١٣) السكاكي : الايضاح ص ١٠٧ مطبعة الجمالية الحديثة .
  - (١٤) سورة البقرة : آية ٢٨٥ .
  - راجع تعريف الرسول الايمان في قوله : أن تؤمن بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره .
  - ابن ماجه : سنن ابن ماجه المقدمة ج ١ ص ٢٤ .
  - (١٥) أبو حيان : البحر المحیط ج ٢ ص ٣٦٤ .
  - (١٦) سورة آل عمران : آية ١٧٦ .
  - راجع أيضا سورة النساء : آية ١٣٦ ، وآية ١٥٢ ، وآية ١٧١ وسورة الحديد : آية ٧ ، وآية ١٩ ، وسورة التغابن آية ٨ .
  - (١٧) راجع الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٤٤٥ .
  - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٤٣٢ .



قدردہ واعلموا أنه مطّلع على الغيوب ، وأنزلوا الرسل منازلهم بأن  
تعلموهم عبادا مجتبيين لا يعلمون الا ما علمهم الله ، ولا يخبرن الا بما  
أخبرهم الله به •

ومن ألفاظ المحكم ما جاء في بيان أركان الاسلام وفرائضه مثل قوله  
تعالى (١٨) : «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» •

ومن المحكم كل ما تتضمن أمورا لا تختلف بتغير الأحوال ، من ذلك  
الأمر بالعدل وإيجابه في كل الأحوال من ذلك قوله تعالى (١٩) : « ولا  
يجرمكم شأن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » ففي  
الآية أمر من الله تعالى بالعدل بين الناس في المفعال والمقاتل على القريب  
والبعيد ، فهو لكل أحد في كل وقت وفي كل حال •

ومنه كل الأحكام التي لم يثبت ورود نص ناسخ لها ، يقول الضحاك  
(٢٠) «المحكمات ما لم ينسخ» ، ويعدون من ذلك الأحكام التي وردت في  
سورة الأنعام في قوله تعالى (٢١) : «قل تعالوا أثل ما حرم ربكم عليكم  
ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ، ولا تقتلوا أولادكم من اطلاق ،  
نحن نرزقكم وايهاهم ، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ،  
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق» •

(١٨) سورة البقرة : آية ٤٣ •

(١٩) سورة المائدة : آية ٨ •

وقوله تعالى : «واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» سورة  
النساء : آية ٥٨ وقوله : «ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى»  
سورة النحل : آية ٩٠ •

(٢٠) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤ •

(٢١) راجع الأحكام التي وردت في سورة الأنعام من الآية ١٥١ الى  
١٥٣ والتي وردت في سورة الاسراء من الآية ٢١ الى ٢٣ ، ثم راجع قول  
ابن عباس في قوله تعالى - منه آيات محكمات - قال : «من هاهنا - فل  
تعالوا - الى ثلاث آيات ، ومن هاهنا - وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه -  
الى ثلاث آيات بعدها» السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤ دار  
المعرفة - بيروت •

ومنه أيضا الأحكام التي وردت في سورة الاسراء من قوله تعالى :  
«لوقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه —... الى ثلاث آيات بعدها — .

والمحكم لا يقبل<sup>(٢٢)</sup> التأويل ، غير أن بعض العلماء يخالفون في ذلك ،  
ويرون أنه يدل<sup>(٢٣)</sup> على المراد منه ، اما بالظهور أو التأويل ، وقد  
يضيّقون الدائرة فيجعلونه يقبل التأويل على وجه واحد ، غير أن رد  
المتشابه الى المحكم وتصحيحه عليه يوجب القطع في دلالته ، ويورد قبوله  
الاحتمال والتأويل ، ويلفت الى أنه بوضع<sup>(٢٤)</sup> اللغة لا يحتمل الا الوجه  
الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال .

- 
- (٢٢) الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣١ ، ٣٢ .  
(٢٣) راجع الزركشى : البرهان في علوم القرآن ح ٢ ص ٦٩ .  
— السيوطي : معترك الاقران في علوم القرآن ح ٢ ص ١٢٧ .  
— السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ح ٢ ص ٣ .  
(٢٤) الزركشى : البرهان في علوم القرآن ح ٢ ص ٧٦ .

## ثانيا : المفسر

وهو ما دل على معناه بنفسه بلفظ لا يحتاج الى بيان وهو لا يَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup> التأويل لوضوح المعنى فيه وتحديد ، ويقبل حكمه النسخ اذا تناول حكما فرعيا يقبل التبديل .

ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : «ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ، أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما» .

وهناك نوع لا يبين بنفسه ، ويحتاج الى بيان ، وبيانه اما أن يكون عقبه كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> «لنمن ما ملكت أيمانكم» فهذا عام في المسلم والكافر،

---

(١) يتسم موقف علماء الأصول بالتشدد في قضية التأويل ، ويضعون شروطا يتحرونها في التأويل والمؤول ، ولا يكون التأويل عندهم صحيحا الا بتوافرها وليس ذلك الا تحريا للدقة في استنباط الأحكام .

راجع مفهوم للتأويل عند الأصوليين  
يقول ابن حزم : «التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره ، وعما وضع له في اللغة الى معنى آخر ، فان كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق ، وان كان ناقله بخلاف ذلك اطرح ولم يلتفت اليه ، وحكم لذلك النقل بأنه باطل :

ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٤٢ ط . القاهرة ١٣٤٥ هـ  
يقول الامدى : التأويل هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له ، واما التأويل المقبول الصحيح فهو حمل اللفظ على غير مدلوله النظار منه مع احتماله له بدليل يعضده» .

الامدى : الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ٧٤ .

(٢) سورة الاحزاب : آية ٣٥ .

ولننظر مثالا آخر : سورة التوبة : آية ١١٢ .

(٣) سورة النساء : آية ٢٥ .

ثم بين أن المقصود للمؤمنات بقوله : « من فتياتكم المؤمنات » فخرج تروج الأمة الكافرة •

ومن ذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : (من الفجر) بعد قوله تعالى : (الخيطة الأبيض من الخيط الأسود) •

وقد يقع التبيين منفصلا في آية أخرى في السورة نفسها أو في غيرها •

فمن التبيين الذي جاء منفصلا في آية أخرى في السورة نفسها قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : «فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» بعد قوله<sup>(٦)</sup> : «الطلاق مرتان» فإنها بينت أن المراد به الطلاق الذي تملك الرجعة بعده ، ولولاها لكان الكل منحصرا في الطلقتين •

قال رجل : يا رسول الله ، أ رأيت قول الله تعالى «الطلاق مرتان» فأين الثالثة ؟ قال : «أو تسريح بالحصلن» •

وقوله تعالى<sup>(٧)</sup> : «أطعت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم» فسرره قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به .....» •

ومن التبيين الذي جاء منفصلا في آية أخرى وسورة أخرى •

---

(٤) سورة البقرة : آية ١٨٧ •

(٥) سورة البقرة : آية ٢٣٠ •

(٦) سورة البقرة : آية ٢٢٩ •

(٧) سورة المائدة : آية ١ •

(٨) سورة المائدة : آية ٣ •

• راجع شواهد آخر (سورة المؤمنون) حيث بينت الآية ٦ الآية •  
• وسورة النساء حيث بينت الآية ١١ الآية ٧ •

قوله تعالى<sup>(٩)</sup> : «مالك يوم الدين» فقد فسرهُ قـوله تعالى<sup>(١٠)</sup> :  
«وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين ، يوم لا تملك  
نفس لنفس شيئا والأيوْمُئذ لله» .

وقوله تعالى<sup>(١١)</sup> : «وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم» قال العلماء : بيان  
هذا العهد قوله<sup>(١٢)</sup> : «لئن أقمتم الصلاة ، وآتيتم الزكاة ، وأمّنتم  
برسلي ...» فهذا عهد ، وعهدهم «لأكفرن عنكم سيئاتكم» .

وقوله تعالى<sup>(١٣)</sup> : «الحر بالحر والعبد بالعبد» نزل تفسيرا وبيانا  
لمجمل قوله<sup>(١٤)</sup> : «لو كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس» لأن هذه لما  
نزلت لم يفهم مرادها .

وقد يكون التفسير في السنة لأنها جاءت لتبيان القرآن ، قال  
تعالى<sup>(١٥)</sup> : «وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم» .

وقال الشافعي<sup>(١٦)</sup> : «ومن (الأحكام) ما أحكم فرضه بكتابه ، وبين  
كيف هو على لسان نبيه» .

ومن ذلك ما ورد في القرآن من آيات مجملة ، ثم فسرّها الرسول ﷺ  
تفسيرا قطعيا ، يفتنى معه احتمال تأويلها .

فقد قال تعالى<sup>(١٧)</sup> : «ومن قتل خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية

- 
- (٩) سورة الفاتحة : آية ٤
  - (١٠) سورة الانفطار : آية ١٧ ، ١٨
  - (١١) سورة البقرة : آية ٤٠
  - (١٢) سورة المائدة : آية ١٢
  - (١٣) سورة البقرة : آية ١٧٨
  - (١٤) سورة المائدة : آية ٤٥
  - (١٥) سورة النحل : آية ٤٤
  - (١٦) الشافعي : الرسالة ص ٢٢
  - (١٧) سورة النساء : آية ٩٢

مسلمة الى أهله» ، ففسر الرسول الدية ، وبين مقدارها وأنواعها ، قال (١٨) : «ان في النفس الدية مائة من الأبل ، وفي الأنف اذا أوعب جدها الدية ، وفي العينين الدية ... وفي الرجل الواحدة نصف الدية... وفي كل اصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الأبل ، وفي المسن خمس من الأبل . وان الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذبح ألف دينار» +

ولم تقف السنة عند بيان دية النفس ، ودية كل عضو ، كما لم تقف عند بيان مقدار كل دية على حدة ، وانما عينت الأنواع التي يتحتم اخراج الدية منها ، واذا كانت دية النفس مائة (١٩) فبيانها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعه ، وأربعون خلفه في بطونها أولادها .

كذلك أوضحت السنة الظروف التي تحمل على التغليظ في الدية وذلك في قوله ﷺ (٢٠) «ان أعتى الناس على الله ثلاثة ، من قتل في حرم الله ، أو قتل غير قاتله ، أو قتل لذهل الجاهلية» .

والأمر بالصلاة جاء في القرآن مجملا ، قال تعالى (٢١) «واقيموا الصلاة» . ثم فسر الرسول (٢٢) ذلك تفسيراً عملياً قاطعاً في دلالاته ،

(١٨) (الصنعاني) : سبل السلام ٣ ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ .

— أبو داود : سنن أبي داود ٤ كتاب الذيات ص ١٨٩ .

(١٩) الصنعاني : سبل السلام ٣ ص ١٢١٢ .

— أبو داود : سنن أبي داود ٤ كتاب الذيات ص ١٨٦ .

(٢٠) (الصنعاني) : سبل السلام ٣ ص ١٢١٣ .

(٢١) سورة البقرة : آية ٤٣ ، آية ٨٣ ، آية ١١٠ ، سورة النساء : آية ٧٧ ، آية ١٠٣ ، سورة الأنعام : آية ٧٢ ، سورة يونس : آية ٨٧ ، سورة الحج : آية ٧٨ ، سورة النور : آية ٥٦ ، سورة الروم : آية ٣١ ، سورة المجادلة : آية ١٣ ، سورة المزمل : آية ٢٠ .

(٢٢) راجع السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ٢ ص ٢٥ .

ينتفى معه احتمال التأويل ، فبين<sup>(٢٣)</sup> المواقيت التي حددها الله لأدائها ، وبين<sup>(٢٤)</sup> الظروف التي تدعو الى التعجيل بها أول الوقت ، وحدد<sup>(٢٥)</sup> ساعات معينة نهى عن الصلاة فيها ، ثم بين<sup>(٢٦)</sup> الشروط التي لا تصح الصلاة الا بها<sup>(٢٧)</sup> ، والحال التي يجب أن يكون المصلى عليها في صلاته : ثم بين طريقة أدائها عمليا فقال<sup>(٢٨)</sup> : صلوا كما رأيتموني أصلى •

والأمر بالزكاة ورد مجملا في قوله تعالى<sup>(٢٩)</sup> : «وآتوا الزكاة» فبين الرسول بما ورد عنه في السنة أنواعها وأجناسها<sup>(٣٠)</sup> ، والقدر المخرج منها ، كما بين نصاب<sup>(٣١)</sup> الفضة والذهب ، وأوضح الشروط الواجبة في المال الذي تحصل عنه الزكاة ، كل ذلك على وجه من التفصيل حدد المراد تحديدا قاطعا» •

- 
- (٢٣) راجع حديث عبد الله بن عمرو في مواقيت الصلاة : الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٧٤ •  
 (٢٤) راجع حديث أبي هريرة في الإبراد بالصلاة : الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٨٠ •  
 (٢٥) راجع حديث كل من أبي سعيد الخدري ، وعقبة بن عامر في الأوقات التي نهى الرسول عن الصلاة فيها •  
 الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٨٤ ، ١٨٥ •  
 (٢٦) راجع أحاديث الباب : الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٢١٨ - ٢٤٣ •  
 (٢٧) راجع أحاديث الحث على الخشوع في الصلاة : الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٢٤٦ - ٢٥٤ •  
 (٢٨) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٢٤٧ •  
 (٢٩) سورة البقرة : آية ٢٧٧ ، سورة التوبة : آية ٥ ، آية ١١ ، سورة الحج : آية ٤١ •  
 (٣٠) انظر زكاة الابل والغنم ومقاديرها وأسنانها •  
 الصنعاني : سبل السلام ج٢ ص ٥٩٠ •  
 وراجع زكاة الفطر ومقدار ما يخرج فيها من كل نوع : الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٦١٨ •  
 (٣١) راجع حديث علي بن أبي طالب في هذا الصدء الصنعاني : سبل السلام ج٢ ص ٦٠١ •

وكذلك الأمر بالحج جاء مجملاً في قوله تعالى (٣٣) : «ولله على الناس حج البيت» ففسرته السفة ، وبينت الذين فرض عليهم (٣٣) ، وحددت مواعيته وصفته ودعا الرسول المسلمين الى أن يأخذوا عنه مناسكهم •

---

(٣٢) سورة آل عمران : آية ٩٧ •  
(٣٣) راجع الاحاديث التي تضمنت ذلك : الصنعاني : سبل السلام  
ج ٢ ص ٦٩١ - ٧٦٠ •



### ثالثا : النص

عد الشافعي من وجوه ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تعبد بهم به ما (١) أبانه لهم نصا مثل جعل فرائضه في أن عليهم صلاء وزكاة وحجاً وصوماً وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ..... مع غير ذلك مما بين نصا . والنص لا يحتمل إلا معنى واحدا يدل عليه بنفسه ، وهو ما يتضح من لفظ الآيات ، وليس مما يستنبط منها .

والرافع لذلك الاحتمال قرائن (٢) لفظية ومعنوية .

واللفظية تنقسم إلى قرائن متصلة ، وقرائن منفصلة .

فمن القرائن اللفظية المتصلة التي تخصص المراد ما جاء في قوله تعالى (٣) :

«الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا : انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع ، وحرم الربا» ففيه نص على قول المشركين أن البيع نظير الربا واعتراضهم على أن الله أحل البيع وحرم الربا ، فرد الله عليهم بالنص على أحلال البيع ونفى المماثلة بينه وبين الربا ، ودل بقوله : «وحرم الربا» على أن المراد من قوله : «وأحل الله البيع» البعض دون الكل ، فقد خصصت السنة عموم البيع بالنهاى عن بيع الغرر وتدخل فيه (٤) مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع المعدوم والمجهول ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملك البائع له ، وبيع السمك في الماء ، واللبن في الضرع ، وبيع الحمل في البطن وبيع ثوب من أثواب ، وشاة من شياه ، ونظائر ذلك .

(١) الشافعي : الرسالة ص ٢١

(٢) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٦ .

- راجع السيوطي : معترك الأقران في أعجاز القرآن ج ١ ص ٢١٩ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٧٥ .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ١٠ كتاب البيوع ص ١٥٦ .

كذلك نهى الرسول ﷺ عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، فمن حديث ابن عمر <sup>(٥)</sup> أن الرسول ﷺ نهى البائع والمشتري عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة .

ومن القرائن اللفظية المتصلة التي تبين المراد قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : «من الفجر» فإنه فسر مجمل قوله تعالى : «حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود» ولولا هذه القرينة ليقبت الآية على تردددها وإجمالها .

ومن ذلك قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة» فأعاد <sup>(٨)</sup> ذكر العشرة لما كانت الواو تجيء في بعض المواضع للإباحة ، وقوله «كاملة» تحقيق لذلك ، وتأكيد له ، وقيل في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة انه اما للاجمال بعد التفصيل ، واما لرفع الالتباس <sup>(٩)</sup> واما أن يكون زيادة في التبيين . كذلك أجيب أنه قصد رفع ما قد يهيجس في النفوس من أن المتمتع انما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع ، ولذلك جاء التقييد بالعشرة لرفع توهم المتداخل ومنع هذا الاحتمال .

يقول السيوطي <sup>(١٠)</sup> : «أعيد ذكر العشرة لرفع توهم أن الواو في «وسبعة» بمعنى «أو» فتكون الثلاثة داخلة فيها .

كما أفادت هذه الزيادة ، وهي قوله «تلك عشرة كاملة» رفع ما قد يحيك في الصدر من أنه انما عليه أحد النوعين ، إما الثلاث وإما السبع .

---

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ كتاب البيوع ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٦) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٧) سورة البقرة : آية ١٩٦ .

(٨) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٢ .

(٩) الشافعي : الرسالة ص ٣٦ .

(١٠) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج ١ ص ٣٦٠ .

ولما كان هناك احتمال أن يكون المراد من «السبعة» الدلالة على  
الكثرة لا مجرد العدد ، فقد أحتمل أن يتوهم أن المراد بالسبع ما هو  
أكثر من العدد ، مما أوجب رفع هذا الاحتمال بذكر العشرة •

ونحو قوله تعالى (١١) : «لو اواعدنا موسى ثلاثين ليلة ، وأتممناها  
بعشر ، فتم ميقات ربه أربعين ليلة» •

فقد كان بينا عند من خطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرا أربعون  
ليلة فاحتمل (١٢) قوله «أربعين ليلة» زيادة في البيان •

وأما القرائن اللفظية المنفصلة فنوعان : تأويل وبيان ، فأما التأويل  
فمنه قوله تعالى (١٣) : «فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره» فإنه دل على أن المراد بقوله تعالى (١٤) : «الطلاق مرتان» الطلاق  
الرجعي ، إذ لولا هذه القرينة لكان الكل منحصرا في الطلقتين •

وأما عن البيان فمنه قوله تعالى (١٥) : «كلا انهم عن ربه يومئذ  
لمحجوبون» فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيا لهم ، دل على اثباتها  
للأبرار ، وأرتفع به الأجمال في قوله تعالى (١٦) : «لا تدركه الأبصار» •

وأما القرائن المعنوية فمتعددة ومنها قوله تعالى (١٧) : «والملقات  
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء» فإن صيغته صيغة الخبر (١٨) ، ولكن  
لا يمكن حمله على حقيقته ، فانهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف

- 
- (١١) سورة الاعراف : آية ١٤٢ •
  - (١٢) الشافعي : الرسالة ص ٢٧ •
  - (١٣) سورة البقرة : آية ٢٣٠ •
  - (١٤) سورة البقرة : آية ٢٢٩ •
  - (١٥) سورة المطففين : آية ١٥ •
  - (١٦) سورة الانعام : آية ١٠٣ •
  - (١٧) سورة البقرة : آية ٢٢٨ •
  - (١٨) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ص ٢١٦ •

مضبره ، وهو محال ، فوجب باعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى من احتمال المحال •

ومما جاء واضح المعنى ، قاطع الدلالة غير قابل للاحتمال أو التأويل كل لفظ خاص<sup>(١٩)</sup> ورد في النص ، لأنه عندئذ يدل دلالة قطعية على معناه الخاص الذى وضع له حقيقة ، ويثبت الحكم لمحلولة على وجه القاطع لا الظن إذا لم يقم دليل على تأويله ، وإرادة معنى آخر منه •

من ذلك ما نراه من دلالة كل عدد على محلولة في قوله تعالى (٢٠) :  
«ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين آبائكم وأبنائكم لا تذرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما • ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحدة منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم» •

وبين من ذلك أن الكسور التي وردت في الآيتين (السدس — الثلث النصف — الربع — الثمن) على مواضعها فيهما لها دلالاتها القاطعة ، ومعانيها المحددة ، ولا يمكن تأويلها إلى غير ما تدل عليه ، وهي تقرر

(١٩) اللفظ الخاص : هو لفظ وضع للدلالة على فرد واحد بالشخص ، مثل محمد ، أو واحد بالنوع مثل رجل ، أو على أفراد متعددة محصورة مثل ثلاثة ، وعشرة ، ومائة ، وقوم ورهط وغير ذلك من الالفاظ التي تدل على عدد من الأفراد ، ولا تدل على استغراق جميع الأفراد • • عبدالوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ١٩١ •  
(٢٠) سورة النجم : آية ١٢ ، ١٣ •

أنصبة الورثة فيما هم بصدد من الميراث في الحالات التي وردت في شأنها ، أما المورثون<sup>(٢١)</sup> فعليهم أن يعرفوا المستحقين لميراثهم بعدهم فلا يخالفوه بعقد ولا عهد .

والحكم المستفاد من قوله تعالى<sup>(٣٣)</sup> : «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم» ، هو وجوب الشهادة في الزنا بأربعة شهود من الرجال ، ولا يجوز فيه أقل من ذلك يقول الشافعي<sup>(٣٣)</sup> : «نفسى الله في الشهادة : في الفاحشة — والفاحشة ههنا : الزنا — أربعة شهود ، فلا تتم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء ، لا امرأة فيهم لأن الظاهر من الشهداء : الرجال خاصة دون النساء .

ويقول النووي<sup>(٢٤)</sup> : «وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكور عدول ، هذا إذا شهدوا على نفس الزنا ، ولا يقبل دون الأربعة وإن اختلفوا في صفاتهم» .

والحكم المستفاد من قوله تعالى<sup>(٢٥)</sup> : «الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» أن الزاني يحصد مائة جلدة ، وأوضحت المسئلة أن<sup>(٣٥)</sup> ذلك حين يكون بكرا حرا ، فأما إذا كان مخصنا فإنه يرحم .

وكذلك يستفاد من قوله تعالى<sup>(٣٣)</sup> : «والذين يرمون المحصنات ثم

(٢١) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٣١ .

(٢٢) سورة النساء : آية ١٥ .

(٢٣) الشافعي : أحكام القرآن ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢٤) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١١ ص ١٩٢ .

(٢٥) سورة النور : آية ٢ .

(٢٦) راجع قول الرسول ﷺ : «خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة ورمي بالمجارة ، والبكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة» سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحدود ص ٤٤ .

(٢٧) سورة النور : آية ٤ .

— راجع قوله تعالى : «لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ، فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون» سورة النور : آية ١٣ .

لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» أن المقاذف غير الزوج  
يقام عليه الحد ، وحده ثمانون جلده ، ولا مفرج له منه الا بأن يأتى  
بأربعة شهداء وقد نسخ حد القذف بالنسبة للأزواج في قوله تعالى (٢٨) :  
«والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم  
أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين» وعلى هذا فان المقاذف اذا كان  
زوجا لا يجلد بل يتلاعن وزوجته •

فالاحكام المستفادة من الحدود السابقة لا تحتل نقصا ولا زيادة ، ولا  
يجوز تأويلها ، وذلك (٣٧) لأنها مادامت قطعية الدلالة فليست لدالتها على  
معناها ، واستفادة الحكم منه موضع بحث واجتهاد •

وعلى هذا فآيات الاحكام التي نصت على المراد منها يجب تطبيقها  
ولا مجال للرأى في الوقائع التي تطبق فيها ، فلا مجال للاجتهاد في  
أنصبة المستحقين في الميراث ، ولا مجال للاجتهاد في عدد الشهود في  
الزنا ، وعدد الجلدات في حده ، وكذلك في كل عقوبة أو كفارة مقدرة •

ولما كان النص يدل على معناه بنفسه لوضوح مفهومه ، فان صرفه  
عن ظاهره مما يرفع حكمه وهذا باطل • يقول الغزالي (٣٠) ، قال بعض  
الأصوليين : كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل» ومثال ذلك  
تأويل أبى حنيفة في مسألة الإبدال حيث قال عليه السلام : «في أربعين  
شاة شاة» ، فقال أبو حنيفة : الشاة غير واجبة ، وانما الواجب مقدار  
قيمتها من أى مال كان ، قال الأمدى (٣١) «وفى ذلك رفع الحكم وهو

(٢٨) سورة النور : آية ٦ •

(٢٩) راجع عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ٢١٦ •

(٣٠) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ٣٩٤ •

(٣١) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ٧٩ •

— راجع أمثلة من التاويلات البعيدة في الفقه عند الأمدى : الاحكام  
في أصول الاحكام ج ٣ ص ٧٦ - ٨٨ •

وجوب الشاة بما استنبط منه من العلة ، وهي دفع حاجات الفقراء ، واستنباط العلة من الحكم ، اذا كانت موجبة لرفعه كانت باطلة ، وقال الغزالي : فهذا باطل ، لأن اللفظ نص على وجوب الشاة وهذا رفع وجوب الشاة ، فيكون رفعاً للنص ، فان قوله : وآتوا الزكاة للإيجاب ، وقوله عليه السلام : في أربعين شاة شاة ، بيان للواجب ، واسقاط وجوب الشاة رفع للنص ، وهذا غير مرضٍ » •

أما اذا دل دليل شرعى على صرف النص عن ظاهره ، فانه عندئذ يقبل التأويل •

فقوله تعالى (٣) : «هرمت عليكم الميتة والدم» نص على تحريم الدم ، وهذا المعنى هو الذى يتبادر الى الفهم من اللفظ ، والسياق يدل عليه ، وقد احتمل التأويل لوجود دليل شرعى فى القرآن فقد قيد الدم بقوله تعالى (٤) : «قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير» •

(٣٢) سورة المائدة : آية ٣ •

(٣٣) سورة الانعام : آية ١٤٥ •

#### رابعاً : الظاهر

هو ما دل على المقصود منه بنفس صيغته من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي .

والمراد منه ليس المقصود من سياقه ، وإنما معنى أزيد من المعنى الذى يتبادر الى الفهم من مجلول صيغته .

وهو يحتمل التأويل ، ويقبل النسخ متى كان من الأحكام الفرعية الجزئية التى تتغير بتغير المصالح ، ويجب العمل به ما لم يعم دليل يقتضى العمل بغير ظاهره .

فقوله تعالى<sup>(١)</sup> : «وأحل الله البيع ، وحرم الربا» بين حكم كل من البيع والربا فهو ظاهر فى إحلال البيع ، وتحريم نوع منه وهو البيع المشتمل على الربا ، ويتبادر فهم هذا المعنى الى الأذهان من لفظي أحل وحرم دون توقف على أمر خارجي ، وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية ، فقد وردت فى التفرقة بين البيع والربا ، ونفى المماثلة بينهما ، وردت بذلك على من قالوا «إنما البيع مثل الربا» فى أول الآية ، وكان هؤلاء<sup>(٢)</sup> قد شبهوا البيع بالربا مبالغة بجعلهم الربا أصلاً ، والبيع فرعاً ، فساووا بذلك البيع بلا زيادة عند حدود الأجل بالبيع بزيادة عند حلوله .

وقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : «وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكموا ما لابل لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة» يفهم من سياقه الاحتياط فى طلب القسط فى معاملة النساء اليتامى ، فوجه

(١) سورة البقرة : آية ٢٧٥ .

(٢) الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٢٩٥ .

(٣) سورة النساء : آية ٣ .



ارتباط<sup>(٤)</sup> الجزاء بالشرط أن الرجل كان يكفل اليتيمة لكونه ولياً لها ،  
وغيره أن يتزوجها فلا يقسط لها في مهرها ، ولا يعطيها ما يعطيها غيره من  
الأزواج ، فنهاهم الله أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ، ويبلغوا بهن  
أعلى ما هو لهن من الصداق .

ولكنه يدل بظاهره على إباحة نكاح ما حل من النساء «لثني وثلاث  
ورباع» كما يدل على أن أقصى عدد الزوجات المسموح بهن يقتصر على  
أربع أو واحدة وأن العدالة شرط في الإباحة .

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : «لوما آتاكم الرسول فخذوه ، ولما نهاكم عنه  
فإنهوا» يقصد به أصالة من سياقه أن ما أعطاكم الرسول من مال الفئ  
فأقبلوه ، وما منكم منه فلا تطلبوه .

ولكنه ظاهر في وجوب<sup>(٦)</sup> طاعة الرسول فيما أمر به ، وفيما نهى عنه ،  
لأن هذا هو الذي يتبادر فهمه من الآية ، وإن كان لم يقصد أصالة من  
سياقها .

ومن الظاهر قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : «ولا تقربوهن حتى يطهرن»<sup>(٨)</sup> فيقال  
للانقطاع طهر ، وللموضوء والغسل ، غير<sup>(٩)</sup> أن الثاني أظهر .

... وقوله<sup>(١٠)</sup> : «فلا جناح عليه أن يطوف بهما» والظاهر يقتضي حمله على

(٤) راجع الشوكاني : فتح القدير ج ١ ص ٤١٩ .

(٥) سورة الحشر : آية ٧ .

(٦) راجع هذا البحث ص ٣ .

(٧) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٨) وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عمر وابن عامر ، وقرأ عاصم  
وحزمة ، والكسائي «يطهرن» مشددة . ابن مجاهد : كتاب السبعة في  
القرآيات ص ١٨٢ .

(٩) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٠٦ .

(١٠) سورة البقرة : آية ١٥٨ .

الاستجواب لأن قوله<sup>(١١)</sup> : فلا جناح ، بمنزلة قوله : لا بأس • وذلك لا يقتضى الوجوب ، ولكن هذا المظاهر مقروك ، بل هو واجب ، لأن طواف الافاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : «ومن تطوع خيرا» فدل على أن النهى السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب •

وقد يكون الكلام ظاهرا في شيء ، فيعمل به عن المظاهر بدليل آخر ، كتقوله تعالى<sup>(١٢)</sup> «فان كان له اخوة فلأخوه السدس» فالظاهر اشتراط ثلاثة من الاخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان لأنهما يجعبانها عن الثلث الى السدس» •

فأما غير واضح الدلالة ، فهو الذى لا يدل على المراد منه بنفس صيغته ، بل يتوقف المراد منه على أمر خارجي ، اذ قد يدل اللفظ على معان متعددة ، كما يمكن جملة على أكثر من وجه لطبيعة دلالاته والذى يرجع أحد هذه المعانى هو الوقوف على مقصد الشارع • وهو ينقسم الى أربعة أقسام :

#### أولا : الخفى

وهو اللفظ الذى يدل على معناه دلالة ظاهرة ، ولكن هناك غموضا في دلالاته على فرد من أفراد ، وانطباق معناه عليه لموامل خارجية كزيادة صفة في هذا الفرد ، أو نقص صفة منه ، أو انفراده بتسمية خاصة •

فمن ذلك لفظ السارق<sup>(١٣)</sup> ، معناه ظاهر (وهو أخذ المال المتقوسم

(١١) الزركشى : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ •

(١٢) سورة النساء : آية ١١ •

(١٣) راجع قوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» سورة المائدة : آية ٣٨ •

المملوك للمغير خفية من حرز) ، ولكن في اطلاق هذا اللفظ على النشال غموضا ، فهو آخذ المال في حالة التيقظ بنوع من المهارة • ومن هنا فهل يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده ، أو لا يصدق فيعاقب تعزيرا • وقد ثبت بالاجتهاد أنه أولى بالحكم لأن علة القطع أكثر توافرا فيه •

### ثانيا : المشكل

هو ما أشكل فهمه ، وهو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على معناه فهو في حاجة الى غيره لمبيان ما قصد منه •

فالخفاء في المشكل يرجع الى اللفظ نفسه لأنه يدل في اللغة على أكثر من معنى وكلها تشترك في اللفظ بمقدار واحد ، وهنا لابد من قرينة تعين المراد •

ومن الأمور التي تعين على الوقوف على المعنى عند الاشتكال (١٤)

أولا : رد الكلمة لضحما كقوله تعالى (١٥) : «ولا تطع منهم أثما أو كفورا» أي ولا كفورا •

قال الفراء (١٦) : «أو» هنا بمنزلة لا ، كأنه قال : ولا كفورا •

ثانيا : ردها الى نظيرها كما في قوله تعالى (١٧) : «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف» •

فقوله : «يوصيكم الله في أولادكم» عام • وقوله : «فوق اثنتين»

- (١٤) راجع الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٢ •
- (١٥) سورة الانسان : آية ٢٤ •
- (١٦) الشوكاني : فتح القدير ٥ ص ٣٥٢ •
- (١٧) سورة النساء : آية ١١ •

قول حد أحد طرفيه ، وأرخصي الطرف الآخر الى غير نهايته ، لأن أول ما فوق اثنتين الثلاث ، وآخره لا نهاية له • وقوله : «وان كانت واحدة» مصدودة الطرفين ••••• فأمسك الله عن ذكر الثنتين ، وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها •

وظاهر النظم القرآني أنه<sup>(١٨)</sup> في حالة الانفراد تصير فريضة البنات الواحدة النصف ، وفريضة الثلاث من البنات الثلثين ، ولم تسم الآية للثنتين فريضة ، ولهذا اختلف أهل العلم في فريضتهما •

وأما قوله في الأخوات<sup>(١٩)</sup> : «ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك» فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحد من الفصلين ما كف عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحد منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره •

يقول الشوكاني<sup>(٢٠)</sup> : «ذهب الجمهور الى أن فريضة البنتين اذا انفردتا عن البنين الثلثان ، وحجتهم في ذلك القياس على الأختين لقوله تعالى «فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان» فالمقسوا البنتين بالأختين في استحقاقهما الثلثين ، كما ألحقوا الأخوات اذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين» •

ثالثا : ما يتصل به من خبر أو شرط أو ايضاح في معنى آخر كقوله تعالى<sup>(٢١)</sup> : «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا

(١٨) الشوكاني : فتح القدير ١ ص ٤٣١ •

(١٩) سورة النساء : آية ١٧٦ •

(٢٠) الشوكاني : فتح القدير ١ ص ٤٣١ ، وانظر ١ ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ •

(٢١) سورة المائدة : آية ٣٣ •

من الأرض» فإنه لا دلالة فيها على الحال (٣٣) التي هي شرط في عقوبته المعينة . وأنواع المحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ المال ، والمصلب على من قطعهما ، والقطع على من أخذ المال ولم يقتل والنفي على من يفعل شيئاً من ذلك سوى السعى في الأرض بالفساد .

قال ابن عباس في قطاع الطريق (٣٤) : إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أضاعوا السبيل ولم يأخذوا ما لا نفوا من الأرض .

وأهل العلم على خلاف فيما قدمنا ، فالشوكاني مثلاً حمل الآية على ظاهر معناها الذي يفهم منها على مقتضى لغة العرب التي يجب أن يفسر القرآن بها ، واعترض على الوقوف عند هذه التفاصيل ، ورد صنيع من حملوا الآية عليها .

قال (٣٥) : «الأولى أن تفسر محاربة الله سبحانه بمعاصيه ، ومخالفة شرائعه ، ومحاربة الرسول تحمل على معناها الحقيقي ، وحكم أمته حكمه وهم أسوته ، والسعى في الأرض فساداً يطلق على أنواع كثيرة من الشر ، فالشرك فساد في الأرض ، وقطع الطريق فساد في الأرض ، وسفك الدماء ، وهتك الحرم ونهب الأموال فساد في الأرض ، والبغى على عباد الله بغير حق فساد في الأرض ، وهدم البنين وقطع الأشجار ، وتغيير الأنهار فساد في الأرض .

ويصدق ذلك على من وقع منه ذلك في كل قليل وكثير ، وجليل وحقيق ،

---

(٢٢) المزركشي : البرهان في علوم القرآن ج٢ ص ٢٠٠ .

(٢٣) الشوكاني : فتح القدير ج٢ ص ٣٥ .

(٢٤) الشوكاني : فتح القدير ج٢ ص ٣٥ .

وحكم الله في ذلك هو ما ورد في الآية من القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفي من الأرض ، ولكن لا يكون هذا حكم أى ذنب ورد له حكم غير هذا المحكم في كتاب الله أو سنة رسوله كالسرقة وما يجب فيه القصاص •

رابعاً : دلالة السياق ، فانها ترشد الى تبين المجهل ، والمقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق •

والنظر في قوله تعالى (٢٥) : «لذق انك أنت العزيز الكريم» يشهد أن سياقه يدل على أنه الذليل الحقير •

فقد قيل (٢٦) ان أبا جهل كان يزعم أنه أعز أهل الوادى وأكرمهم ، ولذلك سوف يقال له : ذق العذاب أيها المتعزز المتكرم في زعمك ، وفيما كنت تقول •

خامساً : معرفة أسباب النزول : وكان الصحابة يعتمدون عليها في فهم معانى الآيات ، والوقوف على ما فيها من أحكام •

وكان عروة بن الزبير قد فهم من قوله تعالى (٢٧) : فلا جناح عليه أن يطوف بهما» أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ، وثبت أنه أتى بهذه الصيغة (٢٨) لأن قوما من الأنصار كانوا قبل اسلامهم يطوفون بين المصفا والمروة لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها ، فلما جاء الاسلام كرهوا الفعل الذي كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم وأمرهم بالطواف ، فثبت أنها نزلت ردا على من كان يمتنع عن السعى •

(٢٥) سورة الدخان : آية ٤٩ •

(٢٦) الشوكاني : فتح القدير ٤ ص ٥٧٩ •

(٢٧) سورة البقرة : آية ١٥٨ •

(٢٨) الشوكاني : فتح القدير ١ ص ١٦١ •

ومما أشكل فهمه قوله تعالى<sup>(٣٩)</sup> : «ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين» \*

اذ لم يتحدد ما يجب اعتزاله من المرأة في الحيض ، ولذلك اختلفت الآراء فيه ، فقيل : هو جميع بدن المرأة ، وسند القائلين به أن الأمر باعتزال النساء جاء عاما دون تخصيص \*

وقد رد القرطبي<sup>(٣٠)</sup> هذا الرأي ، وقال : هذا قول شاذ خارج عن قول العلماء وان كان عموم الآية يقتضيه ، فالسنة الثابتة بخلافه \*

وقيل هو ما بين السرة الى الركبة ، واحتج القائلون بذلك بصحيح عائشة<sup>(٣١)</sup> : كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أتزر بازار وأنا حائض ثم يباشرني \*

وقد أجاب عمر من سأله عما يحل للرجل من امرأته حائضا بقوله<sup>(٣٢)</sup> : «وأما ما يحل للرجل من امرأته حائضا فكل ما فوق الأزار ، لا يطلعن على ما تحته حتى تطهر» \*

وقيل هو الفرج فقط<sup>(٣٣)</sup> ، واحتج أصحاب هذا القول بما روى عن مسروق حين سأل عائشة<sup>(٣٤)</sup> : «ما للرجل من امرأته وهي حائض ؟» ، قالت : «لله كل شيء الا فرجها» \*

(٢٩) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٣٠) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج٣ ص ٨٧ .

(٣١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١ ص ٣٢٢ .

- صحيح مسلم بشرح النووي ج٢ كتاب الحيض ص ٢٠٣ .

- النسائي : السنن الكبرى : ج١ كتاب الطهارة ص ١٥١ ، ص ١٨٩ .

(٣٢) عبد الرزاق همام : المصنف ج١ ص ٣٢٣ .

(٣٣) الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٣٦٥ .

(٣٤) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج٢ ص ٢٨٣ .

وقد رجح الطبري القول الثاني ، وقال : «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال<sup>(٣٥)</sup> : «أن للرجل من امرأته الحائض ما فوق المؤتر ودونه» .

ولفظ يطهرن في قوله تعالى<sup>(٣٦)</sup> : «ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين» قيل هو انقطاع دم الحيض ، والوجه عندئذ أن الفعل<sup>(٣٧)</sup> «يطهرن» بسكون الطاء ، وضم الهاء يعنى زوال الدم من طهرت المرأة من حيضها اذا انقطع الحيض ، ويكون المعنى على ذلك لا تقربوهن حتى يزول منهن الدم ، أى اذا انقطع دم الحيض فللرجل أن يقرب المرأة ، ولا انتظار للفعل ، وبذلك يحمل قوله تعالى «تطهرن» على معنى يطهرن أى انقطاع دم الحيض .

وقيل هو الاغتسال بالماء ، والوجه استعمال المخفف بمعنى المشدد «أى حمل يطهرن بسكون الطاء وضم الهاء على معنى يطهرن بتشديد الهاء والطاء وفتحهما» .

واستدل القائلون بذلك<sup>(٣٨)</sup> بقراءة حمزة والكسائي يطهرن بالتشديد

---

(٣٥) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٣٦) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٣٧) الفخر الرازي : التفسير الكبير ج ٦ ص ٧٢ .

- الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٣٦ .

- ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ١٦٥ .

(٣٨) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خلف بفتح الطاء والهاء مشددين مضارع «تطهر» اغتسل ، والاصل «يتطهرن» كقراءة أبي وابن مسعود . وقرأ الباكون بسكون الطاء وضم الهاء المخففة مضارع «طهرت» المرأة ، شفيت من الحيض ، واغتسلت ، البنا : اتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٤٢٨ ، وراجع : ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٢٢٧ .

راجع : الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج ٢ ص ٣٨٧ .

راجع : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٨٨ .



والفتح في الموضعين ، فيكون المعنى <sup>(٣٩)</sup> يتطهرن أى يغتسلن بالماء ، وعلى ذلك فليس للرجل أن يجامع المرأة <sup>(٤٠)</sup> إلا بعد أن ينقطع دم الحيض وتغتسل بالماء .

والأولى بالصواب قول من يرى أن الطهر يعنى الاغتسال بالماء ، فقد علل الله ذلك بقوله : «إن الله يحب المتوازين ويحب المتطهرين» وظاهر اللفظ يدل على أن المراد به الاغتسال بالماء .

وقد اختلف القوم في فهم قوله تعالى <sup>(٤١)</sup> : «للذين يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم» .

قال على <sup>(٤٢)</sup> : «إذا مضت أربعة أشهر بانت بتطبيقه بائنة وهى أحق بنفسها» . وقال بمثل ذلك عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت وعبد الله ابن مسعود <sup>(٤٣)</sup> وابن عباس . وفهم منها سعيد بن المسيب <sup>(٤٤)</sup> أن الرجل إذا ألى من امرأته ، فمضت أربعة أشهر ، فواحدة ، وهو أملك برجعتهما ما كانت في عدتها ،

وفهم عمر أن زوجة المولى لا تطلق بمضى مدة أربعة أشهر <sup>(٤٥)</sup> ، بل لابد من إيقاع الطلاق عليها من قبل الزوج ، قال <sup>(٤٦)</sup> : لا شيء على المولى حتى يوقف فيطلق أو يمسه .

- 
- (٣٩) الفخر الرازى : التفسير الكبير ج٦ ص ٧٢ .  
 (٤٠) ذهب الشافعى الى أنه لا يقربها حتى تطهر وتطهر ، فتجمع بين الأمرين . الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٢٦٦ .  
 (٤١) سورة البقرة : آية ٢٢٦ .  
 (٤٢) الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ج٤ ص ٤٧٨ .  
 (٤٣) انظر سنن البيهقى ج٧ ص ٣٨٠ .  
 - ابن قدامة : المغنى ج٧ ص ٣١٩ .  
 - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج١ ص ٢٦٨ .  
 (٤٤) الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ج٤ ص ٤٨٦ .  
 (٤٥) ابن قدامة : المغنى ج٧ ص ٣١٨ .  
 (٤٦) الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ج٤ ص ٤٨٨ ، ص ٤٩٥ .

وتابع ابن عمر أباه في ذلك فقال<sup>(٤٧)</sup> : «ان الطلاق لا يقع عليهما ،  
ويوقف المولى غلما أن يفيء ، وأما أن يطلق» •

ولا يكون موليا عند مالك والشافعي<sup>(٤٨)</sup> الا اذا حلف على مدة أكثر  
من أربعة أشهر وعند أبي حنيفة أربعة أشهر فصاعدا ، فإذا انقضت  
الأربعة أشهر ، وقع الطلاق دون توقف •

ولفظ الآية يحتمل المعنيين ، فيقول<sup>(٤٩)</sup> أهل اللسان بأحدهما ويقول  
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذى يخالفه ، والآية محتملة لقولهما معا  
لاتساع لسان العرب •

ولفظ قروء في قوله تعالى<sup>(٥٠)</sup> : «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث  
قروء» من الألفاظ المشتركة ، فهو يعنى الطهر ، ويعنى الحيض •

يقول الشوكانى<sup>(٥١)</sup> : «القرء مشترك بين الطهر والحيض ، مستعمل  
ففيهما من غير ترجيح ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل اللغة» •

وعلى ذلك يصح أن يكون المراد ثلاثة أطهار أو ثلاث حيضات ، فتكون  
الدلالة على أحد منهما بذاته دلالة ظنية •

قالت عائشة<sup>(٥٢)</sup> : «الأقراء : الأطهار ، فإذا طمنت في السدم من

---

(٤٧) الزمخشري : الكشف ١٥ ص ٢٦٩ •

(٤٨) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ٢٥ ص ٥ •

(٤٩) الشافعي : الأم ٧ ص ٢٤٥ •

(٥٠) سورة البقرة : آية ٢٢٨ •

(٥١) الشوكانى : ارشاد الفحول ص ١٩ •

(٥٢) الشافعي : أحكام القرآن ١٥ ص ٢٤٢ •

الرسالة ص ٥٦٢ - ٥٦٨ •

: الأم ٧ ص ٢٤٥ ، وانظر ٥ ص ١٩١ •

ابن قيم الجوزية : زاد المعاد ٤ ص ١٨٥ •

الحيفة الثالثة فقد حلت» ، وقال بمثل معنى قولها زيد بن ثابت ،  
وعبد الله بن عمر . \*

وحجة المقاتلين : «الأقراء : الأطهار»<sup>(٥٣)</sup> أن الرسول ﷺ أمر عمر  
حين طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا أن يأمره برجعها وحبسها حتى  
تطهر ، ثم يطلقها طاهرا من غير جماع ، وقال عليه السلام فذلك المدة  
التي أمر الله أن يطلق لها النساء ، فأخبر أن المدة : الطهر دون الحيض .  
كما أن القرينة هنا هي تأنيث العدد لأنه يدل لغة على أن المحدود مذكر  
وهو الأطهار لا الحيضات . \*

وقال الخلفاء الأربعة<sup>(٥٤)</sup> وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبى بن كعب  
ومعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري :  
الأقراء : الحيض فلا تحل المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة .  
قال عمر<sup>(\*)</sup> : من طلق امرأته فهو أحق برجعتها ما لم تغتسل من حيضتها  
الثالثة . \*

وحجة هؤلاء أن النبي ﷺ أمر<sup>(٥٥)</sup> في سبى أوطاس أن يستبرئين قبل  
أن يوطئين بحيضة ، فذهب إلى أن المدة استبراء ، وأن الاستبراء حيض .  
وكذلك قال ﷺ في شأن أم حبيبة بنت جحش<sup>(٥٦)</sup> فليتنظر قدر قرئها  
التي كانت تحيض لها فليترك الصلاة ، ثم تنظر ما بعد ذلك ، فليغتسل  
عند كل صلاة) . \*

---

(٥٣) الشافعي : الرسالة ص ٥٦٧ .  
: أحكام القرآن ١ ص ٢٢١ ، ص ٢٢٤ .  
: ابن العربي : أحكام القرآن ٢ ص ١٨٢٥ .  
(٥٤) الشافعي : أحكام القرآن ١ ص ٢٤٢ .  
(\*) ابن قدامة : المغني ٦ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .  
(٥٥) الشافعي : الرسالة ص ٥٦٤ .  
: الأم ٥ ص ١٦٢ .  
(٥٦) النسائي : السنن الكبرى ١ كتاب الطهارة ص ١٢١ ، ص ١٨٣ ،  
ص ١٨٤ .

وقال لفاطمة بنت أبي حبيش : « انظري اذا أتاك قرؤك فلا تصلى  
فاذا مر قرؤك فتطهري ، ثم صلى ما بين القرء الى القرء » .

• وقد احتج بعض المجتهدين الذين حملوا القرء على الحيض بما  
يأتى (٥٧) :

أولا : حكمة تشريع العدة ، فإن الحكمة في ايجاب العدة على المطلقة  
تعرف براءة رحمها من الحمل ، والذي يعرف هذا هو الحيض لا الطهر •

ثانيا : قوله تعالى : واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان  
ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللاتي لم يحضن «...» فإنه جعل مناط  
الاعتداد بالأشهر عدم الحيض ، فدل على أن الأصل هو الاعتداد  
بالحيض •

ثالثا : قول الرسول ﷺ : «طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان ،  
فللتصريح بأن عدة الأمة بالحيض بيان للمراد بالقرء في اعتداد المرأة ،  
وأما تأنيث اسم العدد فلم اعادة تذكير لفظ المعدود ، وهو القرء » .

وقد اختار الشافعي (٥٨) الرأي الأول ، وحمل أمر النبي أن يستبرى  
السبى بحيضة على الظاهر ، لأن الطهر اذا كان متقدما للحيضة ، ثم  
حاضت الأمة حيضة كاملة برئت من المصبل في الطهر •

ولفظ لامستم في قوله تعالى (٥٩) : «أو لامستم النساء» تردد (٦٠)  
المقصود به بين الوطأ واللمس باليد ، فقد جاء في الآية قولان : أحدهما :  
أنه أراد الجماع لقوله : «لوان» (٦١) طلقتموهن من قبل أن تمسوهن » ،

---

(٥٧) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ١٧٢ .

(٥٨) الشافعي : الرسالة ص ٥٧١ .

(٥٩) سورة النساء : آية ٤٣ .

(٦٠) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج١ ص ٢٣٧ .

(٦١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

وقوله (٦٣) : «إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن • والثاني : أنه أراد اللبس باليد أو غيرها ، قال عبد الله بن مسعود : «المقبلة من المس ، وفيها الموضوع» والمس في الشرع الجنس باليد • قال تعالى (٦٤) : «ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم» أي جسوه •

وفي قوله تعالى (٦٤) : «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» يحتتم لفظ الميتة تحريم كل ميتة من حيوان البر أو البحر من غير ذكاة ولا اصطيد ، وفي الوقت نفسه يحتتم تخصيص التحريم بميتة البر لأن السمك حلال سواء مات بتذكية أو غيرها ، يقول تعالى (٦٥) : «أحل لكم صيد البحر وطعامه» ويقول الرسول ﷺ في البحر (٦٦) «هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته» •

### ثالثا : المجهول

هو اللفظ الذي لا يدل على المراد منه بصيغته ، ولا توجد قرائن لفظية أو هالية تعين المراد ، ولا مجال للعقل في إدراكه ، وببانه مقصور على الشارح نفسه ، فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض فمن المجهول الألفاظ التي نقلها الشارح عن معانيها اللغوية ، ووضعها لمعان اصطلاحية شرعية خاصة ، كالألفاظ المصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والزبا ،

وقد فسرت السنة هذه الألفاظ

ومن مجمل القرآن اللفظ الغريب الذي فسره النص نفسه بمعنى

- (٦٢) سورة الاحزاب : آية ٤٩ •
- (٦٣) سورة الانعام : آية ٧ •
- (٦٤) سورة المائدة : آية ٣ •
- (٦٥) سورة المائدة : آية ٩٦ •
- (٦٦) انظر ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٥٢ •

خاص كلفظ القارعة في قوله تعالى (٦٧) : «القارعة ما القارعة ، وما أدراك ما القارعة ، يوم يَكُونُ الناس كالقراش المبثوث ، وتكون الجبال كالعِصَن المنفوش» ، ولفظ المهلوع في قوله تعالى (٦٨) : «ان الانسان خلق هلوها ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا» .

ومنه المشترك اللفظي (٦٩) مثل : «والليل اذا عسعس» فإنه موضوع لأقبل وأدبر . ومثل : (٧١) «أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح» قيل : (٧٢) الولوى ، وقيل : الزوج ، فان كلا منهما بيده عقدة النكاح .

ومنه أيضا التقديم والتأخير (٧٣) : نحو (\*) ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى أى ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاما .

#### رابعاً : المتشابه

هو الغامض الذى لا يفهم معناه ، ولا يتحدد المراد منه بنفسه ، وهو (٧٤) لا يستقل بمفرده ، وإنما يجب رده الى غيره ، ولا توجد قرائن خارجة تبينه .

وقد عرض ابن قتيبة للمتشابه فأوضح ماهيته ، وبين أنواعه في قوله (٧٥) : «أصل التشابه أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر ، والمعنيان مختلفان ، ثم يقال لكل ما غمض ودق متشابه ، وان لم تقع الحيرة فيه

- (٦٧) سورة القارعة : الايات من ١ - ٥ .
- (٦٨) سورة المعارج : آية ١٩ .
- (٦٩) راجع السيوطى : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٢٤ .
- (٧٠) سورة التكويد : آية ١٧ .
- (٧١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .
- (٧٢) الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٢٨٦ .
- (٧٣) راجع السيوطى : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٢٤ .
- (\*) سورة طه : آية ١٢٩ .
- (٧٤) السيوطى : الاتقان في علوم القرآن ج٢ ص ٣ .
- (٧٥) ابن قتيبة : تاويل مشكل القرآن ص ٧٤ ط . الحلبي القاهرة . ١٩٥٤ .

من جهة التشبه بغيره كالحروف المقطعة ، فالتشابه فيها الاشتباه والالتباس .

ويبين من ذلك أن عدم وضوح المعنى في التشابه يرجع لما بينه من المماثلة ، ولما فيه من الالتباس .

ويرى الغزالي<sup>(٧٦)</sup> أن التشابه ما تعارض فيه الاحتمال ، فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة كالقرء ، وكقوله تعالى<sup>(٧٧)</sup> : «الذى بيده عقدة النكاح» فإنه مراد بين الزوج والولى ، وكالمس المراد بين المس والوطء ، وقد يطلق على ما ورد في صفات الله مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ، ويحتاج الى تأويله .

ومؤدى رأى الغزالي أن التشابه عنده هو المشترك من الألفاظ ثم آيات الصفات التى توهم بتشبيه الله بالخلق ، من ذلك قوله تعالى<sup>(٧٨)</sup> : «يريدون وجهه»<sup>(٧٩)</sup> «أنما نطعمكم لوجه الله»<sup>(٨٠)</sup> «ابتغاء وجه الله»<sup>(٨١)</sup> «كل شئ هالك الا وجهه»<sup>(٨٢)</sup> «واصنع الفلك بأعيننا ووحينا»<sup>(٨٣)</sup> «تجرى بأعيننا» أى بآياتنا<sup>(٨٤)</sup> و «لصنع على عيني» أى على حكم آيتي .

٧٦) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ١٠٦ .

٧٧) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

— رجح الزركشى أن المراد الزوج لموافقته للقواعد ، فإن الولي لا يجوز أن يعفو عن مال يتيمة بوجه من الوجوه ، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

٧٨) سورة الأنعام : آية ٥٢ .

٧٩) سورة الدهر : آية ٩ .

٨٠) سورة البقرة : آية ٢٧٢ .

٨١) سورة القصص : آية ٨٨ .

٨٢) سورة هود : آية ٣٧ .

٨٣) سورة القمر : آية ١٤ .

٨٤) سورة طه : آية ٣٩ .

ومن ذلك قوله تعالى <sup>(٨٥)</sup> : «لما خلقت بيدي» <sup>(٨٦)</sup> «بإيد الله فوق أيديهم» <sup>(٨٧)</sup> «مما عملت أيدينا» <sup>(٨٨)</sup> «أن الفضل بيد الله» •

فهذه الآيات اختلفت الفرق الاسلامية في موقفهم منها ، فأما المعتزلة الذين ينزهون الله عن صفات المخلوقين فهي عندهم من التشابهات بولابد من حملها على التأويل •

يقول الزمخشري <sup>(٨٩)</sup> : لا نرى بابا في البيان أدق ولا ألطف من التورية ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل التشابهات في كلام الله ورسوله ، قال : ومن أمثلته : الرحمن على العرش استوى ، فإن الاستواء على معنيين : الاستقرار في المكان ، وهو المعنى القريب المورى به الذى هو غير مقصود لتزويده تعالى عنه ، والثانى : الاستيلاء والملك ، وهذا المعنى البعيد المقصود الذى ورى عنه بالقريب المذكور •

وأما أهل السنة <sup>(٩٠)</sup> ، فهم يؤمنون بها ، ويفوضون معناها الى الله ، ولا يفسرونها مع تنزيههم الله عن حقيقتها •

والرأى عندهم فيها ما ورد عن أم سلمة في قوله تعالى <sup>(٩١)</sup> : «الرحمن على العرش استوى» ، «الكيف» <sup>(٩٢)</sup> غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به من الايمان ، والجحود به كفر» •

---

(٨٥) سورة ص : آية ٧٥

(٨٦) سورة الفتح : آية ١٠ •

(٨٧) سورة يس : آية ٧١

(٨٨) سورة آل عمران : آية ٧٣

(٨٩) راجع السيوطى : معترك الاقارن في اعجاز القرآن ١ ص ٣٧٤

(٩٠) راجع تفسير الآيات السابقة في ضوء ما يقول به أهل السنة :

الاتقان في علوم القرآن ٢ ص ٨ - ١١ •

(٩١) سورة طه : آية ٥

(٩٢) السيوطى : معترك الاقارن في اعجاز القرآن ١ ص ١٤٧ •

السيوطى : الاتقان في علم القرآن ٢ ص ٨ •



ويقول ابن الجوزى<sup>(٩٣)</sup> : «نهى الشرع عن الخوض فيما يثير غبار شبهة ، ولا يقوى على قطع طريقه اقدام الفهم ، وإذا كان قد نهى عن الخوض في القدر فكيف يجيز الخوض في صفات المقدر ، وما ذلك الا لأحد أمرين ، أما لخوف اثاره شبهة تزلزل العقائد ، أو لأن قوى البشر تعجز عن ادراك الحقائق •

ويرى الشاطبي<sup>(٩٤)</sup> أن المتشابه الواقف في الشريعة على ضربين أحدهما حقيقي ، والآخر اضافي ، ثم ضرب آخر راجع الى المناط الذي تتنزل عليه الأحكام •

فالأول هو المراد بقوله تعالى : «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فيه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» •

ومعناه راجع الى أنه لم يجعل لنا سبيل الى فهم معناه ، ولا نصب لنا دليل على المراد منه ، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصاها وجمع أطرافها لم يجد فيها ما يحكم له معناه ، ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه ، ولا شك في أنه قليل لا كثير ، ولا يكون إلا فيما لا يتطرق به تكليف سوى مجرد الايمان به •

والثاني : وهو الاضافي — ليس بداخل في صريح الآية ، وإن كان المعنى داخلا فيه ، لأنه لم يصر متشابهها من حيث وضع في الشريعة من جهة أنه قد حصل بيانه في نفس الأمر ، ولكن الناظر قصر في الاجتهاد ، أو زاغ عن طريق البيان اتباعا للهمزى ، فلا يصح أن ينسب الاستنباه الى الأدلة ، وإنما ينسب الى الناظرين التقصير أو الجهل بمواقع الأدلة فيطلق عليهم أنهم متبعون للمتشابه •

(٩٣) ابن الجوزى : صيد الخاطر ص ١٨٤ •

— وراجع ابن النجار : شرح الكوكب المنير ح ٢ ص ٨٥ •

(٩٤) الشاطبي : الموافقات ح ٣ ص (٦١ — ٦٢) مطبعة المدني •

والثالث : فالتشابه فيه ليس بعائد على الأكلة ، وإنما هو عائد على مناط الأدلة فالنهي عن أكل الميتة وأصح ، والأذن في أكل (٩٥) الذكية كذلك فإذا اخططت الميتة بالذكية حصل الاشتباه في المأكول ، لا في الدليل على تحليله أو تحريمه ، لكن جاء الدليل المقتضى لحكمه في اشتباهه وهو الاتقاء حتى يتبين الأمر •

وقد أصل الشاطبي رأيه في التشابه على قوله تعالى (٩٦) «فيه آيات مصمكات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به» فقد اختار قراءة الموقف ثم الاستئناف •

وقد أخذ بذلك كثير من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من أهل (٩٧) السنة •

وبيعضد أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بقراءة أبي بن كعب « ويقول الراسخون» وقراءة عبد الله بن مسعود «وان تأويله الا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به» •

والله قد خص نفسه به ، وأثر به ذاته ، والخلق لا يجدون ما يدلهم على مقصوده •

وعلى ذلك فلا سبيل الى حقيقة التشابه ، وهذا هو ما يتبعه الذين في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله • وملاك الأمر في المسألة

---

(٩٥) أي قطعت أوداجه ، ونهرتم دمه ، وذكرتم اسم الله عليه راجع الصيوطي : معترك الأقران في أعجاز القرآن ح ٢ ص ١٠٥ •  
(٩٦) سورة آل عمران : آية ٧ •  
(٩٧) يقول ابن النجار (٩٧٢هـ) «انما لا يجوز تفسير التشابه الذي سكت المؤلف عن تفسيره» شرح الكوكب المنير ح ٢ ص ٤٥ •

أن المراد من المتشابه التعبد به ، وهو قليل ، لا كثير ، ولا يتعلق بشئ من الأحكام •

وأما عن الضرب الثانى ، فهو لا يتصل بالمتلو من الآى ، وإنما بالغارىء نفسه وما أداه اليه الاعتقاد ذلك أن كل فرقة أخذت تفسر القرآن وفق أصولها ، فما اتفق معها كان عندهم محكما ، وما تصادم معها كان متشابها ، ولزم حمله على التأويل ، وردده الى المحكم الذى هو المعتمد فى فهم مراد الله •

وقد أدى اختلاف الفرق الى الخلاف فى المحكمات ، فما هو محكم عند السلف ، نجده متشابها عند المعتزلة ، فالاشتباه هنا ليس فى الإدلة وإنما هو فى الناظرين فيها وما أداهم اليه الاعتقاد •

وأما عن الضرب الثالث ، فوجه الضواب فيه هو الأخذ بالأحوط واتقاء الشبهات ، حتى يتضح الأمر ، ويتكشف الموقف ليكون الحكم عن بيينة وبصر •

والتشابه لا يقيم فى القواعد الكلية وإنما يقيم فى الفروع الجزئية (٩٨) فالآيات الموهمة للتشبيه فرع عن أصل التنزيه الذى هو قاعدة من قواعد العلم الإلهى ، كما أن غواتح السور وتشابها واقع كذلك فى بعض فروع من علوم القرآن والأمر كذلك أيضا فى التشابه الراجع الى المناط فان الاشكال الحاصل فى الذكية المختلطة بالميتة من بعض فروع أصل التمثيل والتصميم •

اللهم الا أن يؤخذ التشابه على أنه الإضافى فعند ذلك لا فرق بين الاصول والفروع فى ذلك ، ومن تلك الجهة حصل فى العقائد الزينغ والضلal •

---

(٩٨) الشاطبى : الموافقات ٣ ص ٦٦ ط • المدنى •

وقيل التشابه اسم للمعنيين<sup>(٩٩)</sup>

أحدهما لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه في بعض نحو قوله :  
«ان البقر تشابه علينا» •

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضا ويصدقه قوله تعالى «كنا بها  
متشابهها مثاني» •

فإذا كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول ، فالظاهر أنه لا يمكنهم  
الموصول الى مراده ... وان كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده •

ويرى السيوطي<sup>(١٠٠)</sup> أن التشابه على ثلاثة أضرب ، منه ما تعلق به  
أهل الزيغ من خارجي القبلة نحو قوله سبحانه<sup>(١٠١)</sup> : «فيومئذ لا يسأل  
عن ذنبه أنس ولا جان» •

وفيه ما يتعلق به أهل البدعة من أهل القبلة من أصول المسائل الفقهية  
نحو قوله سبحانه<sup>(١٠٢)</sup> «لا تدركه الأبصار» مع قوله تعالى<sup>(١٠٤)</sup> : «وجوه  
يومئذ ناضرة» •

الثالث : ما تعلق به المخالف من المسائل الفرعية في الأحكام الفقهية  
نحو قوله سبحانه<sup>(١٠٥)</sup> : «لوثيالك فطهر» حيث احتجوا به في إزالة  
النجاسة بكل مائع غير الماء مع قوله<sup>(١٠٦)</sup> : «وأنزلنا من السماء ماء  
طهورا» •

- 
- (٩٩) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٢ ص ٧٤ •  
(١٠٠) السيوطي : معترك القرآن في أعجاز القرآن ٢ ص ٤٩٠ •  
(١٠١) سورة الحجر : آية ٩٢ •  
(١٠٢) سورة الرحمن : آية ٣٩ •  
(١٠٣) سورة الأنعام : آية ١٠٣ •  
(١٠٤) سورة القيامة : آية ٢٢ •  
(١٠٥) سورة المدثر : آية ٤ •  
(١٠٦) سورة الفرقان : آية ٤٨ •

## الفصل الثاني

القراءات



## القرآن والقراءات

اتجه العلماء الى بيان العلاقة بين القرآن والقراءات ، فذكر الزركشى أنهما<sup>(١)</sup> «حقيقتان متغايرتان ، وأن القرآن<sup>(٢)</sup> هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والاعجاز ، والقراءات<sup>(٣)</sup> هي اختلاف الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيتهما من تخفيف وتثقيل وغيرها» •

والأمر ليس على هذا النحو الذى تصوره عبارة الزركشى ، فالتغاير الذى بين القرآن والقراءات ليس تغاييرا تاما ، فالحقراء التى توفرت فيها شروط القراءة الصحيحة تعتبر قرآنا ، أما ما فقد أحد هذه الشروط فهو قراءة لا غير •

ولعل مما يوضح عدم التغاير المتام فى هذه المسألة أن القرآن<sup>(٤)</sup> يطلق ويراد به المقروء ... ويطلق ويراد به القراءة ، وهى الألفاظ المدالة على ذلك •

وتتقسم قراءات القرآن الى قسمين :

### القسم الأول : القراءة الصحيحة

وتحكمها ثلاثة ضوابط : ١ - صحة السند ٢ - موافقة العربية

---

(١) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٣١٨ نشر دار صيدا بيروت ، وتبعه على ذلك القسطلانى فى «لطائف الاشارات لفنون القراءات ج١ ص ١٧١ والدمياطى البنا فى «اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ج١ ص ٩٦ •

(٢) راجع قول ابن النجار : (القرآن كلام معجز بنفسه متعبد بتلاوته) شرح الكوكب المنير ج٢ ص ٧ ، ٨ •

(٣) راجع قول ابن الجزرى : القراءات : «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزو لناقله» منجد المقرئين ص ٦١ •

(٤) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج٢ ص ١٠٥ •

فقد اشترط مكي أبو طالب<sup>(٥)</sup> (٣٥٥ — ٤٣٧ هـ) أن تتقل عن المثقات الى النبي ﷺ ، ويكون وجهها في العربية التي نزل بها القرآن شائعا ، وتكون موافقة لخط المصحف .

وقال ابن الجزري<sup>(٦)</sup> : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة ؛ التي لا يجوز ردها ، ولا يطل أنكارها .

وقد خلص الدكتور عبد الصبور شاهين<sup>(٧)</sup> في كتابه تاريخ القرآن الى القول بأن ما ذكره ابن الجزري عن شروط القراءة الصحيحة الثلاثة ليس أمرا مستحدثا على يد المتأخرين ، وإنما هو كما وجدنا قديما ، وغاية ما يمكن أن يقال : انه لا جديد في هذه الشروط ، سوى ما بتد «لو» في الشرطين الأولين أما الأسس فمتفق على الأخذ بها ابتداء .

والمراد بصحة السند<sup>(٨)</sup> أن يروى تلك القراءة المعدل الضابط عن مثله حتى ينتهي ، وتكون مع ذلك مشهورة عن أئمة هذا الشأن الضابطين له غير محدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم .

والمراد بموافقة القراءة أحد وجوه اللغة العربية أن تجرى على قواعد

---

(٥) مكي أبو طالب : الابانة عن معاني القراءات ص ٥١ مطبعة نهضة مصر .

(٦) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٩ .

— السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٩٩ .

— الدمياطي البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر ص ٧٠ .

— ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٤ .

(٧) الدكتور عبد الصبور شاهين : تاريخ القرآن ص ٢٠٥ .

(٨) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٣ .



النحو كقراءة حمزة<sup>(٩)</sup> : «والأرحام» بخفض الميم ، من قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» عطفًا على الضمير المجرور في به على مذهب الكوفيين أو أعيد الجار وحذف للمعلم به ، وجر على القسم تعظيمًا للأرحام ، وحثًا على صلتها •

وقراءة أبي جعفر<sup>(١٠)</sup> «اليجزى قوما بما كسبوا» بضم الياء وفتح الزاي ، مبنيًا للمفعول مع نصب قوما ، في موضع<sup>(١١)</sup> «اليجزى قوما بما كسبوا» ، وهذه القراءة<sup>(١٢)</sup> حجة على إقامة الجار والمجرور وهو «بما» مع وجود المفعول به الصريح ، وهو قوما مقام الفاعل كما ذهب إليه الكوفيون •

- 
- (٩) سورة النساء : آية (١) •  
 - انظر في مصادر هذه القراءة :  
 ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٤٧ •  
 ابن الجزري : تحبير التيسير في قراءات الائمة العشرة ص ١٠٣ ط • بيروت •
- ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين : ص ٩١ •  
 الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر ج١ ص ٥٠٢ الطبعة الاولى ٨٧ •  
 - وقرأ الباقر : «والأرحام» بالنصب على العطف على اسم الله جل ذكره ، ويجوز أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور لأن ذلك في موضع نصب ، فحمل «والأرحام» على المعنى فنصب ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، وهو المستعمل ، وعليه تقوم الحجة ، وهو القياس ، وعليه كل القراءة •
- راجع مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج١ ص ٣٧٦ •
- (١٠) ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩١ •  
 - ابن الجزري : تحبير التيسير في قراءة الائمة العشرة ص ١٨٠ •  
 (١١) سورة الجاثية : آية ١٤ •  
 (١٢) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٧٢ •  
 - الدمياطى البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر ج٢ ص ٤٦٦ •

وكاسكان (١٣) الهمزة في « بارئكم » (١٤) والراء في « يأمركم » (١٥) و « ينصركم » (١٦) و « يشعركم » (١٧) في قراءة أبي عمرو .

وعلة ذلك (١٨) أنه شبه حركة الاعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الاعراب استخفافا لتوالي الحركات . قال أبو عمرو الداني (١٩) « والاسكان في هذه الكلم أصبح في النقل ، وأكثر في الأداء ، وهو الذي اختاره ، وأخذ به » .

والمقصود بموافقة خط المصحف أن توافق أحد المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار (٢٠) بعد جمعه القرآن ، كقراءة ابن كثير (٢١) : « جنات تجري من تحتها الأنهار » بزيادة (٢٢) من فانها وافقت المصحف الذي

---

(١٣) ابن الجزرى : تحبير التيسير ص ٨٧ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٩٨٣ .

(١٤) راجع سورة البقرة : آية ٥٤ .

(١٥) سورة البقرة : آية ٦٧ .

(١٦) سورة آل عمران : آية ١٦٠ .

(١٧) سورة الانعام : آية ١٠٩ .

(١٨) مكى ابن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحجمها ١٤ ص ٢٤١ .

(١٩) راجع ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١٤ ص ١٠ ، ٢١٣ ص ٢١٣ .

(٢٠) وهى : البصرة ، والكوفة ، والشام ، ومكة ، واليمن ، والبحرين فضلا عن أنه ترك مصحفا بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفا الذى يقال له الامام .

ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١٤ ص ٧٠ .

(٢١) سورة التوبة : آية ١٠٠ .

(٢٢) الدميطلى البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر ١٤ ص ٥٠٢ .

— وقرأ الباقر بن غير « من » وكذلك هى فى جميع المصاحف غير مصحف اهل مكة .

مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحججها ١٤ ص ٥٠٥ .

أرسله عثمان الى مكة ، فهي (٣٣) لا توجد الا فيه وقراءة ابن عامر (٢٤) :  
«فقالوا اتخذ الله ولدا» (٢٥) بغير واو ، جعله مستأنفا غير معطوف على  
ما قبله ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو .

وقراءة ابن عامر أيضا (٣٤) : «وبالزبر وبالمكتاب المنير» بزيادة (٣٥)  
الباء في الاسمين فان ذلك ثابت في مصاحف أهل الشام كذلك .

وكذلك (٣٨) : «فان الله هو الغنى الحميد» قرأ المدنيان (٣٩) وابن عامر  
بغير «هو» وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام .

وقد توافق القراءة خط المصحف احتمالا أو تقديرا ، وذلك كقراءة  
من قرأ (٣٠) «مالك يوم الدين» بالألف . فانها كتبت بغير ألف في جميع  
المصاحف ، فاحتتملت (٣١) للكتابة أن تكون ملك ، وفعل بها كما فعل باسم

---

(٢٣) ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٢ .

(٢٤) سورة النقرة : آية ١١٦ .

(٢٥) مكي بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨

ص ٣٦٠ .

وقرأ الباقر بن الباقر «وقالوا» على العطف على ما قبله ، وكذلك  
هي في جميع المصاحف (بالواو) الا في مصحف أهل الشام ، وأثبت الواو  
هو الاختيار لثباتها في أكثر المصاحف ولأن الكلام عليه قصة واحدة ولاجماع  
القراء عليه سوى ابن عامر» مكي بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القراءات  
السبع ١٨ ص ٣٦٠ .

(٣٦) سورة البقرة : آية ١١٦ .

(٢٧) مكي بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨ ص

٣٦٠ ، ٣٧٠ .

(٢٨) سورة الحديد : آية ٢٤ .

(٢٩) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ١٨ ص ٣٨٤ .

(٣٠) سورة الفاتحة : آية ٤ .

— انظر ابن الجزري : منجد المقرئين ، ومرشد الطالبين ص ٩٢ ، ٩٣ .

— ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ١٨ ص ١١ .

(٣١) راجع قول مكي بن أبي طالب : «وحجة من قرأ مالك بألف  
اجماعهم على قوله تعالى «قل اللهم مالك الملك» سورة آل عمران : آية ٢٦ .  
وأيضا فان مالكا معناه المختص بالملك» الكشف عن وجوه القراءات السبع  
وعلمها وحججها ١٨ ص ٢٥ ، ص ٣٦ .

الفاعل من قوله «قادر» و «مالح» ونحو ذلك مما حذفته منه للاختصار .

والضابط الأول هنا هو السند الصحيح ، وعليه المعول في الحكم على القراءة عند بعض العلماء إذ هو <sup>(٣٢)</sup> الأصل الأعظم ، والركن الأقوم ، غير أن أكثرهم على أن صحة السند لا تكفي في ثبوت القراءة ، ولابد من توافر التواتر لأن القرآن لا يثبت إلا به ، يقول الزركشي <sup>(٣٣)</sup> : «ذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن» ، وقال مكي أبو طالب <sup>(٣٤)</sup> : «لا يثبت القرآن إلا بإجماع أو بأخبار متواترة تقطع على غيرها» .

واتواتر <sup>(٣٥)</sup> : ما رواه جماعة عن جماعة يتمتع طوائفهم على الكذب من البداية إلى الختام من غير تعيين عدد على الصحيح .

يقول أبو القاسم النويري <sup>(٣٦)</sup> : «عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء ، والمحدثين ، وغيرهم ، لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً» ، أو <sup>(٣٧)</sup> هو كلام الله المنزل على محمد المثلو المتواتر .

وقد خرج ابن الجزري من دراسته لشروط القراءة الصحيحة بأنه

---

(٣٢) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ١٥ ص ١٠ ط . القاهرة .

(٣٣) الدمياطي البنا : اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٥ ص ٧١ ط ١٩٨٧ .

(٣٤) مكي بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٥ ص ٢٥ .

(٣٥) الدمياطي البنا : اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٥ ص ٧١ .

(٣٦) راجع الدمياطي البنا : اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٥ ص ٧١ .

— وراجع الغزالي : المستصفى ١٥ ص ١٠١ .

(٣٧) الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣٠ مطبعة الحلبي ١٩٣٧ م .

حين تجتمع<sup>(٣٨)</sup> هذه الشروط تكون القراءة متواترة أو صحيحة للمسبقة أو غيرهم قال<sup>(٣٩)</sup> : كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، وتواتر نقلها ، هذه هي القراءة المتواترة المقطوع بها .

وقد نقل ابن الجزرى عن عبد الوهاب بن السبكي من فتوى له قوله<sup>(٤٠)</sup> : « المقرئات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى ، والثلاث التى هى قراءة أبى جعفر وقراءة يعقوب ، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شيء من ذلك الا جاهل ، وليس تواتر شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات ، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول : أشهد أن لا اله الا الله محمد رسول الله ... وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ... ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتطرق الظنون ولا الارتياب الى شيء منه . »

كذلك قرر ابن الجزرى نفسه<sup>(٤١)</sup> أن الذى جمع أركان التواتر هو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقينها بالمقبول ، أخذها

- 
- (٣٨) الدكتور عبد الصبور شاهين : تاريخ القرآن ص ٢٠٥ .  
(٣٩) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩١ طبع القاهرة بتحقيق الدكتور عبد الحمى الفرماوى .  
- راجع شروط مكى بن أبى طالب فى القراءة التى يقرأ بها وذلك فى قوله عند هذا القسم : هو ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهى :  
- أن ينقل عن الثقات الى النبى ﷺ .  
- ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن شائعا .  
- ويكون موافقا لخط المصحف .  
الابانه عن معانى القرآن ص ٥١ .  
(٤٠) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ج ١ ص ٤٦ .  
(٤١) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٣ .  
- وراجع قوله : « فالذى وصل إلينا اليوم متواترا وصحيحا مقطوعا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين » منجد المقرئين ص ١١٤ .

الخلف عن السلف ، فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوع بها •  
والواقع أنه اذا ثبتت قطعية التواتر في القراءة ، فقد تأكدت بذلك  
قرآنيتهما ، وصارت بعضا من النص المقرآنى •

والجمهور على أن (٤٢) القراءات السبع متواترة ، معلومة من الدين  
ضرورة ، يقول القرطبي (٤٣) : «والقراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت  
عن النبي ﷺ تواترا يعرفه أهل الصنعة •

وقد خالف الزركشى في ذلك اذ المحقق عنده (٤٤) أنها متواترة عند  
الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر ، فان اسنادهم بهذه  
القراءات السبع موجود في كتب القراءات ، وهو نقل الواحد عن الواحد •

ورد بأن انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عند  
غيرهم ، فقد كان يتلقى (٤٥) القراءة من كل بلد بقراءة امامهم الذى من  
الصحابة أو من غيرهم الجهم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائما ، فالتواتر  
حاصل لهم ، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط المصروف ، وحفظوا شيوخهم  
فيها جاء السند من قبلهم •• فينبغى أن يتفطن لذلك ، ولا يفتر بقول من  
قال : أن أسانيد القراء تشهد بأنها آحاد •

(٤٢) السيوطى : معترك الاقران في اعجاز القرآن ح ١ ص ١٦١ ،  
وراجع ح ١ ص ١٦٧ •

- (٤٣) القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ح ٦ ص ٦ •
- (٤٤) الزركشى : البرهان في علوم القرآن ح ١ ص ٣١٩ •
- ابن النجار : شرح الكوكب المنير ح ٢ ص ١٢٨ •
- وراجع السيوطى : الاتقان في علوم القرآن ح ١ ص ٨٠ •
- (٤٥) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ح ٢ ص ١٢٨ •
- راجع بياننا لهذه المسألة مع ذكر القراء ورواياتهم وطرقهم في :
- ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ح ١ ص ٥٤ •
- الزركشى : البرهان في علوم القرآن ح ١ ص ٣١٩ •
- الشوكانى : ارشاد الفحول ص ٣٠ •
- عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ح ٢ ص ١٥-١٧ •

وقد استثنى ابن الصاحب<sup>(٤٦)</sup> ، ومن تبعه من المتواتر ما كان من قبيل  
صفة الأداء ، كالد والامالة وتخفيف الهمزة ونحوه •

وقد اعترض ابن الجزرى<sup>(٤٧)</sup> على ابن الحاجب ، وقال : لا نعلم  
أحدا تقدم ابن الحاجب الى ذلك لأنه اذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر  
هيئته ، اذ اللفظ لا يقوم الا به ولا يصح الا بوجوده •

ونسبة هذه القراءات الى قراء بأعينهم لا تخرج عن أن كل قارئ  
منهم كان أضبط لقراءته ، وألزم لها •

وقد أوضح ابن الجزرى ذلك فى قوله<sup>(٤٨)</sup> : ثم تجرد قوم للقراءة  
والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى  
بهم ، ويرحل اليهم ، ويؤخذ عنهم ، وأجمع أهل بلادهم على تلقى قراءتهم  
بالقول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم ،  
أو لضبط الحروف ، وحفظ شيوخهم فيها ، ومع كل واحد فى طبقته  
ما يبلغها حد التواتر ••

فكان أبو عمرو من أهل البصرة ، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة  
وسوادها ، والكسائى من أهل العراق ، وابن كثير من أهل مكة ، وابن عامر  
من أهل الشام ، ونافع من أهل المدينة •

---

(٤٦) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ١٢٨ •

(٤٧) ابن النجار : شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ١٣٣ •

(٤٨) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ج ١ ص ٨ •

— وراجع أيضا قوله : « المراد باضافة الحروف والقراءات الى ائمة  
القراءة ورواتهم أن ذلك القارئ ، وذلك الامام اختار القراءة  
بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به ، فآثره على غيره ، وداوم عليه •  
ولزمه حتى اشتهر وعرف به ، وقصد فيه ، وأخذ عنه ، فلذلك أضيف اليه  
دون غيره من القراء ، وهذه الاضافة اضافة اختيار ودوام ولزوم لا اضافة  
احتراع ورأى واجتهاد » النشر فى القراءات العشر ج ١ ص ٥٢ •

. والتمسك بقراءة هؤلاء السبعة دون غيرهم عمل قام به المتأخرون ،  
ثم إنشئ . ولم يقل أحد أن القراءة الصحيحة تنحصر في قراءة هؤلاء ،  
فكل قراءة صح<sup>(٤٩)</sup> سندها واستقام وجهها في العربية ، ووافقت المصحف  
الأمام لا يجوز ردها ، ولا يطل انكارها ، ووجب على الناس قبولها سواء  
كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم .

والقراءات الصحيحة لا تفاضل بينها ، فكلها حق وصواب ، وهي  
قرآن يتعبد بتلاوته .

قال أبو جعفر النحاس<sup>(٥٠)</sup> : بالسلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان  
ألا يقال : أحدهما أجود لأنهما جميعا عن النبي ﷺ ، فيأثم من قال ذلك .

وازاء هذا الأمر يأخذنا الدهش<sup>(٥١)</sup> إذ نرى الطبري يتوعد عليه  
الطريق أحيانا في أمر بعض القراءات الثابتة التواتر ، والتي هي بحكم  
قرآنيتهما مكفولة الحفظ على وجه التأكيد .

وقد عامل الطبري هذه القراءات على أنها تخضع لمقاييس أصحاب  
اللغة ، ولا يمتنع الحكم عليها بمقتضى النظرة الشخصية ، وهو يقرر هذا  
تصريحا لا تلميحا ، وفاته<sup>(٥٢)</sup> أن القرآن حجة على اللغة ، وليست اللغة  
حجة عليه .

- 
- (٤٩) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ١ ص ٩ .  
- ابن لنجار : شرح الكوكب المنير ٢ ص ١٣٤ .  
- السيوطي : معترك الأقران في اعجاز القرآن ١ ص ١٦٦ .  
(٥٠) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ١ ص ٨٣ ط . محمد  
توفيق .  
(٥١) لبيب السعيد : دفاع عن القراءات المتواترة ص ١١ ، ١٢ ط .  
دار المعارف ،  
(٥٢) النيسابوري : غرائب القرآن و رغائب الفرقان ٨ ص ٣٧ .



والمواقع أنه ليس لأحد<sup>(٥٣)</sup> أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه ، ويلزم<sup>(٥٤)</sup> المقرئ أن يحذر الاقراء بما يحسن في رأيه دون النقل أو وجه اعراب أو لغة دون رواية ، ولا يجوز<sup>(٥٥)</sup> له أن يقرأ إلا بما قرأ أو سمع ، فالقراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ،

روى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال<sup>(٥٦)</sup> : القراءة سنة فاقروه كما تجدونه ، وعن الشعبي (توفي ١٥١ هـ) أنه قال : القراءة سنة فاقروا كما قرأوا لكم» •

ويقول سيوطي<sup>(٥٧)</sup> : «القراءات سنة مروية عن النبي ﷺ ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه» •

ولذلك كان كثير<sup>(٥٨)</sup> من أئمة القراء كنافع وأبى عمرو يقول : لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرأت — لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا •

ومدار الحكم على صحة القراءة لا يقوم<sup>(٥٩)</sup> على الأئمة في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأئمة في الأثر ، فالسنة<sup>(٦٠)</sup> أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت روايتها نقلاً وقراءة ، ولفظاً ، ولم يوجد طعن على أحد من روايتها يقول الزركشي<sup>(٦١)</sup> : القراءات توقيفية ، وليست اختيارية

- 
- (٥٣) ابن تيمية : مجموع فتاواه ج ١٣ ص ٣٩٩ •
  - (٥٤) ابن الجزري : منجد المقرئين ص ٦٥ دار المطبوعات ١٩٧٧ •
  - (٥٥) ابن الجزري : منجد المقرئين : ص ٦٦ •
  - (٥٦) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٥٠ ، ص ٥١ •
  - (٥٧) راجع : الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٢٢ •
  - (٥٨) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٧ •
  - (٥٩) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠ ، ١١ •
  - (٦٠) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٣٠ •
  - (٦١) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٢٠ •

خلافًا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيائية تدور مع اختيار للفصحاء ، واجتهد البلاء ، أو أنها<sup>(٦٣)</sup> عن هوى من القراء ، وعن رغبة منهم في أن يوضحوا مقاصدهم وأفهامهم وأذواقهم .

وقد دفعهم ذلك إلى الحملة على القراء ، ورد بعض القراءات السبع ، ومن انشواهد على ذلك ما ورد في قوله تعالى<sup>(٦٤)</sup> «لوما أنتم بمصرخي» فحرك<sup>(٦٥)</sup> حمزة ياء بمصرخي الثانية إلى الكسر ، وحركها الباقون إلى الفتح ، وقد عد بعض<sup>(٦٥)</sup> الناس قراءة حمزة لحنا ، وليست بلحن ، وإنما هي مستعملة ، قال القاسم بن معن النحوي<sup>(٦٦)</sup> : هي صواب ، ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها ، فإنها قراءة صحيحة ، اجتمعت فيها الأركان الثلاثة ، وقرأ بها جماعة من التابعين ، وقياسها في النحو صحيح وذلك أن المياء الأولى وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الادغام فدخلت سلطنة عليها بالاضافة ، وحركت على الأصل في اجتماع الساكنين .

وفي قوله تعالى :<sup>(٦٧)</sup> «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» ، قرأ حمزة<sup>(٦٨)</sup> وحده «والأرحام» خفضاً ، وقرأ الباقون : «والأرحام» نصباً .

والحجة لمن نصب<sup>(٦٩)</sup> أنه عطف على «الله» تعالى ، وأراد واتقوا

(٦٢) جولد تسيهر : مذاهب التفسير الاسلامي ص ١٠ ، ١١ .

(٦٣) سورة ابراهيم : آية ٢٢ .

(٦٤) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٣٦٢ .

(٦٥) مكي بن أبي طالب : الكشف عن القراءات السبعة ج٢ ص ٢٦ .

(٦٦) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٦٧) سورة النساء : آية (١) .

(٦٨) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٢٦ .

— ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢٤٧ .

— على الضباع : شرح الشاطبية ص ١٧٩ .

(٦٩) ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ٩٤ .

الأرحام لا تقطعوها • وتوجيه قراءة (٧٠) حمزة أنه عطف الأرحام على  
الماء في به وقد أجاز (٧١) الكوفيون ذلك ، واحتجوا لمن قرأ به بأنه أضمر  
الخافض ، واستدلوا بأن العجاج كان اذا قيل له كيف تجدد ؟ يقول :  
خير ، عافاك الله ، يريد بخير •

وقال بعضهم : معناه ، واتقوه في الأرحام أن تقطعوها •

وقد قبح البصريون ذلك ، ولعنوا الغاريء به ، وأبطلوه من وجوه :  
أحدها : أنه لا يعطف بالظاهر على مضمرة المخفوض الا بأعادة الخافض ،  
وأىضا فان النبي ﷺ نهانا أن نطلف بغير الله ، فكيف ننهي عن شيء  
ويؤتى به •

وقال أبو العباس المبرد (٧٢) : لو صليت خلف امام يقرأ «وما أنتم  
بمصرخي» (٧٣) بكسر الياء ، «واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام»  
بخفض اليم لأخذت نعلى ومضيت •

وفي قوله تعالى : «فتوبوا الى بارئكم» و (٧٥) «يأمركم» قرأ  
أبو عمرو (٧٦) باسكان الهمزة في «بارئكم» والراء في «يأمركم» تخفيفا •

(٧٠) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١  
ص ٣٧٥ •

(٧١) ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ٩٤ •

(٧٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢ •

— المبرد : الكامل ج ٦ ص ١٥٥ •

(٧٣) وذلك أن حمزة قرأ «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي»  
«سورة إبراهيم آية ٢٢ فكسر الياء لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة  
وياء» ابن جنى : المحتسب ج ٢ ص ٤٩ •

راجع البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ ، ج ٥ ص ٤١٩ •

(٧٤) سورة البقرة : آية ٥٤ •

(٧٥) سورة البقرة : آية ٦٧ •

(٧٦) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠ ، وانظر  
ج ٢ ص ٢١٣ •

قال عباس بن الفضل الأنصاري<sup>(٧٧)</sup> (توفي سنة ١٨٦ هـ) : سألت  
أبا عمرو<sup>(٧٨)</sup> : كيف تقرأ «إلى بارئكم» مهموزة مثقلة ، أو «إلى بارئكم»  
مخففة فقال : قراءتي «بارئكم» مهموزة غير مثقلة .

وقد طعن المبرد<sup>(٧٩)</sup> في الاسكان ، ومنعه ، وزعم أن قراءة أبي عمرو  
ذلك لحن .

ونقل عن سيبويه أنه قال<sup>(٨٠)</sup> : «كان أبو عمرو يفتلس الحركة من  
«بارئكم» و «يأمركم» وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى  
من يسمعه أنه قد أسكن ، ولم يكن يسكن .

وقد اعترض ابن الجزري على ذلك وقال<sup>(٨١)</sup> : «إن هذا ونحوه مردود  
على قائله ، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر ، وهو التخفيف ، على أنهم  
نقلوا أن لغة تميم تسكن المرفوع من «يعلمهم» ونحوه . وأكد ابن الجزري  
أن من الخطأ أن يظن بالقراء أنهم لا يتحرون الصواب وأن قراءاتهم  
اجتهاد منهم ، فقال<sup>(٨٢)</sup> : إن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف  
المقرآن من غير تحقيق ، ولا بصيرة ، ولا توفيق ، فقد ظن بهم ما هم  
منه مبرعون ، وعنه منزهون .

---

(٧٧) انظر ترجمة في طبقات القراء ج١ ص ٣٥٣ .

(٧٨) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ١٥٥ .

(٧٩) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢١٣ .

(٨٠) أبو علي الفارسي : الحجة في القراءات السبع ج٢ ص ٦٢ ، ٦٣ .

- وراجع سيبويه : الكتاب ج٢ ص ٢٩٧ .

(٨١) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢١٣ .

(٨٢) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ ص ٢١٤ .

وقد أدى اختلاف القراءات الى الاختلاف فى الأحكام<sup>(٨٣)</sup> ، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة فى قوله تعالى<sup>(٨٤)</sup> : «وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا» فقد قرئ<sup>(٨٥)</sup> لمستم و لامستم ، واختلف المفسرون فى معنى ذلك على قولين :

أحدهما<sup>(٨٦)</sup> : أن ذلك كناية عن الجماع لقوله تعالى «وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، وقد فرضتم لهن فريضة ، فنصف ما فرضتم» وقال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، فما لكم عليهن من عدة تعتدونها» وقال ابن عباس : اللبس والمس والمباشرة : الجماع ولكن الله يكتفى بما شاء •

ثانيهما : أن المس ما كان باليد أو بغيرها من أعضاء الانسان ، ومن ذهبوا الى ذلك عبد الله بن مسعود ، قال : اللبس ما دون الجماع ، وعنده أن القبلة من المس ، وفيها الوضوء ، وكان يقول<sup>(٨٧)</sup> : «يتوضأ الرجل من المباشرة ومن اللبس بيده ، ومن القبلة» ، وكا ابن عمر<sup>(٨٨)</sup>

---

(٨٣) السيوطى : معترك الاقران فى اعجاز القرآن ١٥ ص ١٦٧ •

(٨٤) سورة النساء : آية ٤٣ •

(٨٥) قرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وأبو عمر ، وابن عمر : أو

لامستم بالالف فى سورة النساء : آية ٤٣ ، وسورة المائدة آية ٦ •

— وقرأ حمزة والكسائى : لمستم بغير الف •

انظر ابن مجاهد : كتاب السبعة فى القراءات ص ٢٣٤ •

(٨٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ١٥ ص ٥٠٣ •

(٨٧) مالك : الموطأ ١٥ ص ٦٥ •

(٨٨) راجع عبد الرازق بن همام : المصنف ١٥ ص ١٣٢ ، ١٣٣ •

— ابن حزم : المحلى ١٥ ص ٢٤٥ •

أما عمر فقد كان يقصد بالمس<sup>(٨٩)</sup> الذي ينقض الوضوء ما كان بشهوة ، فإذا جلا منها لثامه لا ينقضه ، وربما نجد في ذلك تفسيراً للروایتين اللتين وردتا في الموضوع •

ففي إحدى الروایتين أنه كان يأمر بالوضوء من مس المرأة وتقبيلها ، ويقول<sup>(٩٠)</sup> : «قبلة الرجل امرأته ، وجسه بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء ، وعنده أن القبلة من اللبس وتوجب الوضوء» •

وفي الأخرى أنه كان<sup>(٩١)</sup> يقبل امرأته ، ثم يصلي ولا يتوضأ ، قال عبد الله بن عمر : «إن عاتكة بنت زيد قبلت عمر بن الخطاب وهو صائم فلم ينهاها» ، قال : وهو يريد الصلاة ، ثم مضى فصلى ، ولم يتوضأ» •

وكان عمر فيما يفعل يصحح رأيه على قول عائشة<sup>(٩٢)</sup> : «كان رسول الله ﷺ ، يتوضأ ، وكان يخرج الى الصلاة ، فيقبلني ، ثم يصلي فإما يحدث وضوء» وفي رواية<sup>(٩٣)</sup> «أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خزل الى الصلاة ولم يتوضأ» •

---

(٨٩) محمد رواس قلجی : موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٦٧٨ •

(٩٠) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ١ ص ٥٠٣ •

- راجع الجصاص : أحكام القرآن ٢ ص ٣٦٩ •

(٩١) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ١ ص ٥٠٣ •

(٩٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١ ص ١٣٥ •

(٩٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١ ص ١٣٥ •

(٩٤) الصنعاني : سبل السلام ١ ص ١٠١ •

ومن ثم فإن ما قاله عمر في الوضوء ان صح عنه يحصل على الاستحباب وقد رد ابن حزم حديث عائشة وقال<sup>(٩٥)</sup> : «ان هذا حديث لا يصح لأن راويه أبو روق ، وهو ضعيف ، ومن طريق رجل اسمه عروة المزني ، وهو مجهول ، وروى من طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزني وهو مجهول» •

وقد عرض أحمد شاكر لنقد<sup>(٩٦)</sup> هذا الحديث من حيث السند في استفادة وعق ، وانتهى الى أنه ليس فيه علة توجب تركه» •

وجوز الفقهاء وطء الحائض عند الانقطاع قبل الغسل وعدمه على الاختلاف في يطهرن<sup>(٩٧)</sup> •

فقراءة التخفيف<sup>(٩٨)</sup> أوجبت انقطاع الدم ، وقراءة التشديد اقتضت المتطهر بالماء والاعتسال به •

---

(٩٥) ابن حزم : المحلى ١ ص ٢٤٥ •

(٩٦) انظر هامش المحلى ١ ص ٢٤٥ •

(٩٧) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «يطهرن» خفيفة

وقرأ عاصم وحمره والكسائي «يطهرن» مشددة •

سورة البقرة : آية ١١٢ وراجع ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات

ص ١٨٢ •

(٩٨) ابن العربي : أحكام القرآن ١ ص ١٦٩ •

كذلك ورد خلاف في قراءة «وأرجلكم» في قوله تعالى (١) «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» •

فقريء (٢) بنصب اللام في أرجلكم ، وبذلك قرأ على بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعروة بن الزبير ، وعكرمة •

وقرأ به (٣) نافع ، وابن عامر ، وحفص ، والكسائي ، ويعقوب ، وفيه وجهان :

أحدهما : هو معطوف (٤) على الوجوه والأيدي •

وبذلك يكون عطف محدودا على محدود لأن ما أوجب الله غسله حصره بحد ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد •

ويكون الحكم غسل الوجوه والأيدي والأرجل وقد جاءت السنة بذلك مما قوى هذا الوجه •

قال رسول الله ﷺ (٥) : «ويل للأعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء» فلزم منه بطلان المسح على الرجلين •

(١) سورة المائدة : آية ٦ •

(٢) راجع العكبري : املاء ما من به الرحمن ١ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ •

(٣) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ ص ٤٠٧ •

(٤) البنا : اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر ١ ص ٥٣٠ •

— ابن الجزرى : تحبير التيسير ص ١٠٦ •

— ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ٢ ص ٢٥٤ •

— الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف ص ٦٠٣ •

(٥) راجع الطبرى : جامع البيان تاويل آى القرآن ٦ ص ١٢٦ •

ط • الحلبي •

(٦) مالك : الموطأ ١ كتاب الطهارة ص ٢٠ •

— النسائي : سنن النسائي ١ كتاب الطهارة ص ٧٨ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ١ كتاب الطهارة ص ١٥٣ ، ١٥٤ •



وكان على يغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم يقول<sup>(٧)</sup> : «هذا وضوء رسول الله» ، وكان عثمان يغسل رجله اليمنى الى الكعبين ثلاث مرات ، ثم يغسل رجله اليسرى مثل ذلك ، ثم يقول : «رأيت<sup>(٨)</sup> رسول الله يتوضأ نحو وضوئي هذا» • وكان ابن مسعود يمسح على الرجلين في الوضوء ، ولكنه ترك ذلك ، وقال بغسلهما • قال قتادة<sup>(٩)</sup> : ان ابن مسعود رجع الى غسل الرجلين في قوله تعالى : وأرجلكم الى الكعبين ، وقال عبد الملك لعطاء<sup>(١٠)</sup> : «أبلغك عن أحد من أصماب النبي ﷺ أنه مسح على القدمين ؟ فقال : لا» •

الثاني : أنه معطوف على موضع برعوسكم ، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع •

وقرىء بالجر ، وهي قراءة<sup>(١١)</sup> الحسن والحسين ، وأنس بن مالك وعلقمة والشعبي والضحاك ومجاهد •

وقرأ بذلك<sup>(١٢)</sup> من القراء ابن كثير وحزمة وأبو عمرو ، ويمى عاصم ، وأبو جعفر ، وخلف وفيه وجهان

أحدهما : العطف<sup>(١٣)</sup> على المزعوس في الاعراب ، والحكم مختلف ،

(٧) النسائي : سنن النسائي ١٠ كتاب الطهارة ص ٨٩ •

– وفي رواية «من أحب أن ينظر الى وضوء رسول الله ﷺ فهذا وضوءه» ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢ ص ١٩٧ •

(٨) النسائي : سنن النسائي : ١٠ كتاب الطهارة ص ٨٠ •

(٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٠ ص ٢٠ •

– ابن قدامة : المغني ١ ص ١٣٤ •

(١٠) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص

١٢٣ ، ص ١٢٤ •

(١١) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ ص

٤٠٦ •

(١٢) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٤٢ •

(١٣) العكبري : أملاء ما من به الرحمن ١ ص ٢٠٤ •

– الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف ص ٦٠٣ •

فالرموس ممسوحة والأرجل مفسولة ، وهو الاعراب الذى يقال هو على الجوار •

وقد عارض<sup>(١٤)</sup> ابن خالويه ذلك فقال : لا وجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطراب ، وفي الأمثال ، والقرآن لا يحمل على الضرورة •

الثانى : الجر بحرف محذوف تقديره ، وافعلوا بأرجلكم غسلا والحجة<sup>(١٥)</sup> لمن خفض أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس ، والرجل ثم عادت السنة للغسل ، أو أنه حملة<sup>(١٦)</sup> على الرموس لأنها أقرب إلى الأرجل من الوجوه ، والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين ، ولا يجوز<sup>(١٧)</sup> أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة •

لكن لما حمل<sup>(١٨)</sup> الأرجل على الرموس في خفض على المسح قامت الدلالة من السنة والاجماع ومن تحديد الموضوع في الأرجل مثل التحديد في الأيدي المفسولة ، على أنه أراد بالمسح الغسل ، والعرب تقول تمسحت للصلاة ، أى توضأت لها •

وقد تمسك بعض من قالوا باشتراك أرجلكم مع رموسكم في الاعراب

---

(١٤) ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ١٠٤ •

(١٥) ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ١٠٤ •

— عبر الرازق بن همام : المصنف ١٤ ص ١١٩ •

(١٦) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها

وحججها ١٤ ص ٤٠٦ •

(١٧) ابن حزم : المحلى ٢ ص ٥٦ •

(١٨) مكى بن أبى طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها

وحججها ١٤ ص ٤٠٦ •

— راجع الأتبارى : الانصاف في مسائل الخلاف ص ٦٠٩ •

والحكم معا ، ووقفوا عند حد القول بمسح الأرجل ، ومن (١٩) قالوا بذلك ابن عباس والحسن . واعتمدوا في ذلك على آثار منها ما رواه عطاء عن أبيه عن أوس بن أبي أوس قال (٢٠) : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على نعليه ثم قام فصلى .

غير أن هذا الحديث (٣) لا يعرف مجردا متصلا الا من حديث يعلى بن عطاء ، وفيه اختلاف أيضا ، وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ، وجائز (٣) أن يكون هذا المسح الذي ذكره أوس كان في وضوء توضأه الرسول من غير حدث كان منه ، وجب عليه من أجله تجديد وضوئه لأن الرواية عنه ﷺ أنه كان اذا توضأ لمغير حدث كذلك يفعل .

وروى هشيم عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن أوس بن أبي أوس ، قال (٣) : «انه رأى النبي ﷺ أتى سباطة قوم بالطائف ، فتوضأ ومسح على قدميه» غير أنه قال : وكان هذا في أول الاسلام .

وقد ضعف أبو بكر الحازمي حديث هشيم (٣٤) لما فيه من التزلزل لأن بعضهم رواه عن يعلى عن أوس ، ولم يقل عن أبيه ، وقال بعضهم عن رجل ، ومع هذا الاضطراب لا يمكن المصير اليه ، ولو ثبت كان منسوخا كما قال هشيم .

- 
- (١٩) ابن حزم : المحلى ٢٥ ص ٥٦ .  
 (٢٠) أبو داود : سنن أبي داود : ١٥ كتاب الطهارة ص ٣٦ .  
 - الطحاوي : شرح معاني الآثار : ١٥ كتاب الطهارة باب المسح على النعلين ١٥ ص ٩٧ .  
 (٢١) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٢٣ .  
 (٢٢) العبري : جامع البيان في تفسير القرآن ٦ ص ١٣٦ .  
 (٢٣) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٢٣ .  
 (٢٤) المصدر السابق : ص ١٢٤ .

وقد صوب الطبري<sup>(٢٥)</sup> القراءتين جميعا ، أى النصب فى الأرجل والخفض فيهما لأن فى عموم الرجلين بمسحهما بالماء غسلهما ، وفى أمرار اليد عليهما مسحهما ، فوجه صواب قراءة من قرأ ذلك نصبا لما فى ذلك من معنى عمومهما بأمرار الماء عليهما ، ووجه صواب قراءة من قرأ خفضا لما فى ذلك من أمرار اليد عليهما مسحا بهما ، غير أنه اختار قراءة من قرأ ذلك خفضا ، وحقته أن المسح يجمع الغسل والمسح معا ، ولأنه بعد قوله : «وأمسحوا برعوسكم» فالعطف به على الرعوس مع قربه منه أولى من العطف به على الأيدي ، وقد حيل بينه وبينها بقوله «أمسحوا برعوسكم» .

#### القراءات الشاذة :

هى ما فقدت ركنا من الأركان الثلاثة : صحة التواتر ، وموافقة العربية ولو بوجه ، ومطابقة رسم المصحف ولو احتمالا .

يقول أبو شامة<sup>(٣٧)</sup> : فإن اختلف أحد هذه الأركان الثلاثة عرفت القراءة بأنها شاذة .

فمما شذ لعدم تواتره

قراءة الحسن بن على وابن عباس<sup>(٣٧)</sup> «لوما أنزل على الملكين ببابل ، وهاروت وماروت» بكسر<sup>(٢٨)</sup> اللام على أن المراد بالملكين داود سليمان .  
وقراءة سعد بن أبى وقاص<sup>(٣٧)</sup> «لما ننسخ من آية أو ننسها» أو

(٢٥) الطبري : جامع البيان فى تفسير القرآن ج ٦ ص ١٣١ ط . الحلبي

(٢٦) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٣١ .

(٢٧) سورة البقرة : آية ١٠٢

(٢٨) ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ٨ .

— الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ١٧٣ .

— وقد وردت هذه القراءات منسوبة للضحاك بن مزاحم : انظر ابن جنى ج ١ ص ١٠٠ .

(٢٩) سورة البقرة : آية ١٠٦ .

تنسها<sup>(٣٠)</sup> بفتح التاء المثناة والسین وذلك على اضمار الفاعل والمراد  
النبي ﷺ \*

وقراءة أبی بن كعب<sup>(٣١)</sup> «تأتينكم» بقاء التانيث في قوله تعالى<sup>(٣٢)</sup> :  
«يا بني آدم اما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي» لأن الفاعل ،  
وهو رسل جمع تكسير فيجوز في فعله التذكير والتانيث \*

ومما شذ لأنه نقل عن طريق الآحاد ، وخالف لفظة خط المصحف  
قراءة عبد الله بن مسعود<sup>(٣٣)</sup> : «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام  
(مكتوبات) بزيادة لفظ مكتوبات \*

وقراءته<sup>(٣٤)</sup> . «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهم» في موضع<sup>(٣٥)</sup>  
«والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» \*

وقراءة أبی بن كعب<sup>(٣٦)</sup> : «وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة ،  
وله أخ أو أخت «من الأم» بزيادة «من الأم» \*

- 
- (٣٠) ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ٩ .
  - الزمخشري : الكشف ص ١٧٦ .
  - وقد نسبت هذه القراءة لأبي الاسود الدؤلي . انظر ابن جني :  
المحتسب ص ١٠٣ .
  - (٣١) ابن جني : المحتسب ص ٢٤٧ .
  - (٣٢) سورة الاعراف : آية ٣٥ .
  - (٣٣) سورة البقرة : آية ١٩٦ .
  - سورة المائدة : آية ٨٩ .
  - وقد وردت هذه القراءة منسوبة لأبي بن كعب . الزمخشري  
الكشف ص ٢٤٢ .
  - (٣٤) الزمخشري الكشف ص ٦٢٢ .
  - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ص ٥٥ .
  - (٣٥) سورة المائدة : آية ٣٨ .
  - (٣٦) سورة النساء : آية ١٢ .
  - الزمخشري : الكشف ص ٤٨٦ .
  - الزركشي : البرهان في علوم القرآن ص ٢٣٧ .

وقراءة (٣٧) «لعدة من أيام أخر» [متتابعات] بزيادة لفظ متتابعات •  
 وقراءة (٣٨) : «لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ  
 فَعَوْا «فَمِنْ» فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» بزيادة فيهن •

وقراءة ابن عباس (٣٩) : «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ  
 رَبِّكُمْ» (في مواسم الحج) بزيادة لفظ في مواسم الحج •

وقراءته (٤٠) : «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ» «إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» فَأَتَوْهُنَّ  
 أَجُورَهُنَّ «(فِي مَكَانٍ)» (٤١) فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ •

وقراءة الزبير (٤٢) : «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ  
 بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (ويستعينون بالله على ما أصابهم) بزيادة  
 «(ويستعينون بالله على ما أصابهم)» •

وقراءة ابن شنبوذ (٤٣) : «وَكَانَ وراءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ  
 صَالِحَةٍ» (غصبا ، بزيادة «صالحه») •

وقراءة الجحدري وابن محيصن (١٢٣ هـ) عن النبي ﷺ (٤٤) [على

- 
- (٣٧) سورة البقرة : آية ١٨٤
  - الزمخشري : الكشف ١٥ ص ٢٢٦ •
  - (٣٨) سورة البقرة : آية ٢٢٦ •
  - الزمخشري : الكشف ١٥ ص ٢٦٩ •
  - (٣٩) سورة البقرة : آية ١٩٨ •
  - الزمخشري : الكشف ١٥ ص ٢٤٥ •
  - ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١٢ •
  - (٤٠) البغوي : معالم التنزيل ١٥ ص ٤١٤ •
  - (٤١) سورة النساء : الآية ٢٣ •
  - (٤٢) سورة آل عمران : آية ١٠٤ •
  - (٤٣) سورة الكهف : آية ٧٩ •
  - راجع ابن الجزري : عاية النهاية في طبقات القراء ٢٥ ص ٥٢ •
  - (٤٤) ابن خالويه : القراءات الشاذة ص ١٥٠ •

رفارف خضر وعباقرى حسان] في مكان<sup>(٤٦)</sup> «متكئين على رشف خضر».

ومما شذ عن رسم المصحف أيضا ما ورد من نقص في قراءة عبد الله  
ابن مسعود<sup>(٤٧)</sup> [والذكر والأنثى] في موضع<sup>(٤٨)</sup> «وما خلق الذكر  
والأنثى».

ومما خالفه بإبدال كلمة بأخرى قراءة ابن مسعود<sup>(٤٩)</sup> : [إن الله لا  
يظلم مثقال نملة] في موضع<sup>(٥٠)</sup> : «إن الله لا يظلم مثقال ذرة».

وقراءة عمر<sup>(٥١)</sup> : [غير المغضوب عليهم وغير الضالين] في موضع :  
(٥٢) «غير المغضوب عليهم ولا الضالين».

وهذه المقراءات ، وإن صح<sup>(٥٣)</sup> نقلها في الآحاد لا يجوز<sup>(٥٤)</sup> القراءة  
بها لا في صلاة ولا في غيرها لأنها<sup>(٥٥)</sup> لم تؤخذ بإجماع وإنما أخذت  
بأخبار الآحاد ، ولا يثبت قرآن يقرأ بخبر الواحد ، ولأنها مخالفة لما قد  
أجمع عليه ، فلا يقطع على صحتها ، وما لم يقطع على صحتها لا تجوز  
المقراءة به ، ولأن الناس لا يعلمون أنها قراءة الصحابة المروية عنهم على  
القطع ، وإنما هي شيء يرويه بعض من تحبب الحديث ، إلا أن ابن شنبوذ

(٤٥) سورة الرحمن : آية ٧٦ .

— راجع قول مجاهد : «كان لابن محيصن اختيار في القراءة على  
مذهب العربية فخرج به عن اجماع أهل بلده ، فرغب الناس عن قراءته .  
غاية النهاية في طبقات القراء ٢ ص ١٦٧ .

(٤٦) ابن الجزرى : النشر في القراءة العشر ١ ص ١٤ .

(٤٧) سورة الليل : آية ٣ .

(٤٨) السجستاني : المصاحف ص ٥٤ .

(٤٩) سورة النساء : آية ٤٠ .

(٥٠) مكى أبو طالب : الابانة عن معانى المقراءات ص ٥٤ .

(٥١) سورة الفاتحة : آية ٧ .

(٥٢) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٩٦ .

(٥٣) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ١٠٠ .

(٥٤) مكى بن أبى طالب : الابانة عن معانى المقراءات ص ٥٢، ٥٥ .

كان يرى جواز القراءة بالشاذ ، وقد اتفق فقهاء بغداد<sup>(٥٥)</sup> على تأديبه واستتبعته عن قراءته ، وأقرأته به •

وإذا وافقت القراءة المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل<sup>(٥٦)</sup> فلا تسمى شاذة بل مكذوبة ، يكفر متعمدها •

ومثال ما جاء موافقا المعنى والرسم دون نقل «لو قرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث» بغير ضم الميم في «مكث» •

ومثال ما وافق المعنى دون الرسم من غير نقل «أنا أنطيناك الكوثر» ومثال ما وافق الرسم دون المعنى دون النقل<sup>(٥٧)</sup> : «أنا يخشى الله من عباده العلماء» برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء •

وقد بنى بعض الصحابة ما أفتوا به على ما قرأوا به من القراءات الشاذة ، وهى وإن خرجت عن أن تكون قرأنا فإنها لا تخرج عن أن تكون مما نسخ ، أو مما رواه الأحاد ، وربما كانت تفسيراً كتبها الصحابة على هامش مصحفه ، فظن من أكل اليهم تلك المصاحف أن هذه الزيادة قراءة غير متواترة ، انفرد صاحبها بها •

من ذلك أن الله تعالى قال في كفارة القتل «فمن»<sup>(٥٨)</sup> لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله» وقال تعالى: في كفارة الظهر<sup>(٥٩)</sup> «فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا» ومنه يتبين أن الله نص على تتابع الصيام في هاتين الكفارتين ، أما إذا حلف رجل يمينا

---

(٥٥) ابن الجزرى : طبقات القراء ٢ ص ٥٤ •

ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١ ص ٤٠ •

(٥٦) ابن الجزرى : منجد المقرئين ومزهد الطالبين ص ٩٧ •

(٥٧) هذه القراءة منسوبة زورا الى أبى حنيفة •

— راجع ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ١ ص ١٦ •

(٥٨) سورة النساء : آية ٩٢ •

(٥٩) سورة المجادلة : آية ٤ •



منعقدة ، وهى أن يحلف على أن يفعل شيئاً فى المستقبل أو لا يفعله ، ثم حنث بها ، وجبت عليه الكفارة التى بينها قوله تعالى<sup>(٦٠)</sup> : «فكفارتها اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو نسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم» فليس فى كفارة اليمين المنعقدة أن يتتابع الصيام ، غير أننا نجد أن الرواية جاءت عن عبد الله ابن مسعود باشتراط التتابع فيه<sup>(٦١)</sup> «لا عن قياس يقيس فيه كفارة اليمين على كفارتى القتل والنظار ، ولكن لأنه قرأ مكان الآية :<sup>(٦٢)</sup> «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ونقلها عنه مجاهد والشعبي وأبو اسحاق وعطاء ، وكذلك قرأها أصحاب عبد الله ابن مسعود حتى قال إبراهيم النخعي «فى قراءة أصحاب عبد الله بن مسعود ثلاثة أيام متتابعات» وقال الأعمش<sup>(٦٣)</sup> «كان أصحاب ابن مسعود يقرأونها كذلك »

وقد حرم على وابن عباس وزيد وابن عمر أمهات النساء على الرجال اذا دخلوا بهن ، وكانوا يقرأون<sup>(٦٤)</sup> «وأمهات نسائكم [اللواتى دخلتم بهن]» بزيادة اللاتى دخلتم بهن .

وكان عبد الله بن مسعود يقرأ قوله تعالى<sup>(٦٥)</sup> : «فلا جناح أن يطوف بهما»<sup>(٦٦)</sup> — فلا جناح عليه ألا يطوف بهما .

(٦٠) سورة المائدة : آية ٨٩ .

(٦١) القلجعى : موسوعة فقه عبد الله بن مسعود ص ٥١٢ .

(٦٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ٥١٤ .

— الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٦٧٧ .

(٦٣) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٩١ .

(٦٤) الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٤٩٥ .

— راجع سورة النساء : آية ٢٣ .

(٦٥) سورة البقرة : آية ١٥٨ .

(٦٦) ابن حزم : المحلى ج ٧ ص ٩٧ .

— أبو حيان : البحر المحيط ج ١ ص ٤٥٦ .

وقد وردت هذه القراءة في (٦٨) مصحف أبي بن كعب .

والآية كما وردت في القرآن تفيد اباحة الطواف بين الصفا والمروة وتبين أنه ليس بمحظور على من كانوا يتخرجون منه في الجاهلية ، فقد كان (٦٨) من يهلون لمناة قبل الاسلام يتخرجون أن يطوفوا بالصفا والمروة ، فأخبروا (٦٩) الرسول ﷺ بذلك ، فأنزل الله : «ان الصفا والمروة من شعائر الله ...» أي من معالم الحج ومناسكه لا من مواضع السكفر وموضوعاته ، فمن جاء البيت حاجا أو معتمرا ، فلا يجد في نفسه شيئا من الطواف بهما .

وقد قالت عائشة (٧٠) : ان رسول الله ﷺ قد سن الطواف بين الصفا والمروة ، فليس ينبغي لأحد أن يدعه ، غير أن عبد الله بن مسعود كان يقيم رأيه على ما قرأ به ، وكان يرى أن نفى الجناح عن عدم الطواف ، ويحتج لذلك بقوله تعالى (٧١) : «ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم» أي أن السعي عنده تطوع ، والله يثيب عليه .

وقراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب لا يحتج بها لأنها خلاف ما في مصاحف المسلمين .

وكان الرسول قد أباح نكاح المتعة في أول الاسلال . قال ابن مسعود (٧٢) «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ، وليس معنا نساء ، فأردنا أن نختصم ،

---

(٦٧) المسجستاني : المصاحف ص ٥٣ .

— راجع القراءات المنسوبة الى أبي بن كعب والتي جملت على أنها زيادات فقهية في كتابي «أبي بن كعب : الرجل والمصحف» ص ٢١٩-٢٢٢ .

(٦٨) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٤٦ .

(٦٩) السيوطي : أسباب النزول ص ٢٠ .

(٧٠) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٤٦ .

(٧١) سورة البقرة : آية ١٥٨ .

(٧٢) أبو بكر الحازمي : الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار

ص ٣٣١ .

فنهانا عن ذلك رسول الله ﷺ ، ثم رخص لنا أن نفكح المرأة الى أجل بالثي « . وانما أباح الرسول نكاح المتعة<sup>(٧٣)</sup> للسبب الذى ذكره عبد الله بن مسعود ، وكان ذلك فى أسفارهم ، ولثم يبلغنا أنه أباحه لهم ، وهم فى بيوتهم . ومما يدل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن أباح لهم الاستمتاع قولهم للنبي ﷺ<sup>(٧٤)</sup> «ألا نستخصى عند عدم النساء» ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم هذا معنى ، كما أن الأمر بالتمتع كان أمر رخصة ، ولم يكن أمر حتم .

وقد نهى الرسول ﷺ عن المتعة يوم خيبر ، ثم أباح لهم فيها ثلاثة أيام عام الفتح (وهو عام أو طلس) ، ثم نهى عنها مرة ثانية ، ثم أباحها عام حجة الوداع<sup>(٧٥)</sup> ، ونهى عنها فى ذات العام ، وحرمتها تحريم الابد ، وقال :<sup>(٧٦)</sup> . حرم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث . يقول أبو بكر الحارثي<sup>(٧٧)</sup> : «وقد نهاهم الرسول عنه غير مرة ، ثم أباحه لهم فى أوقات مختلفة حتى حرمه عليهم فى آخر أيامه ، وذلك فى حجة الوداع ، وكان تحريم تأييد لا تأقيت ، قال<sup>(٧٨)</sup> : «يا أيها الناس انى كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وان الله تعالى قد حرم ذلك الى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا» . وقد أكد عمر تحريم الرسول المتعة ، فقال «ما بال رجال ينكحون

---

(٧٣) هو أن ينكح الرجل المرأة وقتا معلوما بشيء ما ، فلما يقضى منها وطره يبرحها ، وسميت متعة لاستمتاعه بها أو لتمتيعه لها بما يعطيها . انظر الزمخشري الكشف ١٥ ص ٤٩٨ .

(٧٤) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٦٥ ص ١٧٥ .

(٧٥) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ١٥ ص ٦٣١ .

(٧٦) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٦٥ ص ١٧٨ .

(٧٧) أبو بكر الخوارزمي : الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار

ص ٣٣١ .

(٧٨) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ١٥ كتاب النكاح ١٥ ص ٦٣١ .

— البغوى : معالم التنزيل ١٥ ص ٤١٣ .

— الزمخشري : الكشف ١٥ ص ٤٩٨ .

— الشوكاني : فتح القدير ١٥ ص ٤٤٩ .

هذه المتعة ، وقد نهى رسول الله عنها ، لا أجد رجلاً نكحها الا رجمته بالمجارة» •

ويرد بذلك على ما يذهب اليه الشيعة<sup>(٧٩)</sup> من العمل بمتعة النساء ، واحتجاجهم بأن المسلمين عملوا بها حتى لحق الرسول بالرفيق الأعلى ، ثم عملوا بها على عهد أبي بكر ، واستمروا على ذلك في عهد عمر حتى نهى عنها •

وقد روى عن ابن عباس أنه كان<sup>(٨٠)</sup> يبيح نكاح المتعة للمضطرين اليه بطول الغربة ، وقلة اليسار والجدة ، وكان يقرأ : فما استمتعتم به منهن<sup>(٨١)</sup> [الى أجل مسمى] فآتوهن أجورهن في مكان<sup>(٨٢)</sup> (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن) ، ثم توقف عنه ، وأمسك عن الفتوى به عندما قال له علي بن أبي طالب : أما علمت أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن المتعة وكان ابن عباس يبرر رأيه بقوله : «والله ما أحللت الا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل الا للمضطرين ، وما هي الا كالمتة والدم ولحم الخنزير» •

فأما عن الجمهور<sup>(٨٣)</sup> فقد أسس حكمه على أن الرخصة كانت أباحة في حين كان النهي نسخاً لها •

---

(٧٩) راجع تفصيلاً لراى الشيعة فى متعة النساء عند الحسين شرف الدين الموسوى : النص والاجتهاد ص ٢٠٦ •  
(٨٠) أبو بكر الحارمى : الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ فى الآثار ص ٣٣٥ •

(٨١) البيهقى : معالم التنزيل ج ١ ص ٤١٤ •  
— الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٤٩٨ •  
نسبت هذه القراءة الى أبى بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبیر •  
انظر الشوكانى : فتح القدير ج ١ ص ٤٤٩ •  
(٨٢) أبو بكر الحارمى : الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ فى الآثار ص ٣٣٦ •

— ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٢ ص ١٢ •  
(٨٣) الدهلوى : الانصاف فى بيان سبب الاختلاف فى الاحكام الفقهية ص ٨ •

وأما عن ابن عباس فقد رأى أن الرخصة كانت للضرورة ، والنهي لانقضاء الضرورة ، أما الحكم فباق على ذلك .

وقد امتد تأثير القراءات الشاذة الى المذاهب الفقهية فيما بعد فقد احتج بها بعضهم عند استنباط الأحكام بينما أنكرها غيرهم .

فالحنفية يرون الاحتجاج بها لأنها عندهم تدور بين ثلاثة احتمالات ، فهي إما أن تكون قرآناً نسخت تلاوة وبقي حكمه ، وإما أن يكون من رويت عنه قد سمعها من الرسول على سبيل البيان والتفسير ، وكتبها الصحابي ، وإما أن تكون زيادات تفسيرية من اجتهاد الصحابي نفسه في فهم النص القرآني .

وقد اشترطوا نتيجة لذلك<sup>(٨٤)</sup> وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود — فصيام ثلاثة أيام متتابعات — في موضع<sup>(٨٥)</sup> «لفصيام ثلاثة أيام» .

واحتجوا<sup>(٨٦)</sup> على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود أيضا — فاقطعوا<sup>(٨٧)</sup> أيمانهم — في موضع<sup>(٨٨)</sup> «فاقطعوا أيديهما» .

وكسب غالب فقهاء الشافعية الى أن غير المتواتر ليس قرآناً لأنه فقد شرط التواتر<sup>(٨٩)</sup> «فالنبي ﷺ كان مكلفاً بالقاء ما أنزل عليه من القرآن على طائفة تقوم بالحجة القاطعة بقولهم ، ومن تقوم بالحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه» .

(٨٤) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٧ .

(٨٥) سورة المائدة : آية ٨٩ .

(٨٦) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج ١ ص ١٧٠ .

(٨٧) الزمخشري : الكشاف ج ١ ص ٦٣٢ «والسارقون والسارقات

فاقطعوا أيمانهم» .

(٨٨) سورة المائدة : آية ٣٨ .

(٨٩) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٢٩ .

كذلك فإنه ليس سنة لأن نقله كان على سبيل أنه قرآن ، لا على أنه سنة ، وقد جعلوا من ذلك سببا الى أنه<sup>(٩٠)</sup> لا يصح الاحتجاج به ، واستنباط الأحكام منه .

والراجع ما ذهب اليه الشافعية لأن ما ذهب اليه الحنفية من أن القراءة الشاذة قرآن نسخت تلاوته ، لا دليل عليه ، كما أن تأرجحها بين أن تكون خبرا نقله الصحابي أو مذهباً انفرد به يجعل العمل بها غير جائز لأن العمل يجوز فقط بما يصرح الصحابي بسماعه يقول الآمدي<sup>(٩١)</sup> : «فالراوى له اذا كان واحداً ان ذكره على أنه قرآن فهو خطأ ، وان لم يذكره على أنه قرآن فقد تردد بين أن يكون خبراً عن النبي عليه السلام ، وبين أن يكون مذهباً له فلا يكون حجة ، وهذا بخلاف خبر الواحد عن النبي عليه السلام ، وقد أجمع<sup>(٩٢)</sup> المسلمون على أن كل خبر لم يصرح بكونه خبراً عن النبي عليه السلام ليس بحجة .

---

(٩٠) مما تابعوا الشافعي على هذا الرأي : الزركشي ، أبو نصر القشيري ، وابن الحاجب . السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ١٧٠ ص .

— وانظر أيضا السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ١٤ ص ٢٢٧ .  
(٩١) الآمدي : الاحكام في اصول الاحكام ١٤ ص ٢٣٠ .  
(٩٢) الآمدي : الاحكام في اصول الاحكام ١٤ ص ٢٣٣ .

## الباب الثاني

السنة





أنزل الله القرآن وفرض اتباعه ، وأوحى بالسنة وأمر بالعمل بها ،  
 فالقرآن وحى منلو ، قال تعالى (١) : «وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ،  
 وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما» وقال تعالى (٢) :  
 «كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ، ويعلمكم  
 الكتاب والحكمة ، ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون» .

قال الشافعى (٣) : «فذكر الله الكتاب وهو القرآن ، وذكر الحكمة ،  
 فسمعت من أرض من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة : سنة رسول  
 الله ﷺ ، وهذا يشبه ما قال ، والله أعلم ، لأن القرآن ذكر ، وأتبعته  
 الحكمة . وذكر الله منه (٤) على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم  
 يجز أن يقال : الحكمة ها هنا الا سنة رسول الله ، وذلك أنها مقرونة مع  
 كتاب الله عز وجل ، فلا يجوز أن يقال لقول : فرض الا لكتاب الله ثم  
 سنة رسوله .

(١) سورة النساء : آية ١١٣ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٥١ .

(٣) الشافعى : أحكام القرآن : ج ١ ص ٢٨ ط . دار الكتب العلمية  
 ١٩٨٠ . الشافعى : الرسالة : ص ٧٨ .

(٤) راجع الآيات التي ورد فيها ذكر الكتاب والسنة في معرض من  
 الله على عباده ، وتذكيرهم بنعمه :  
 قال تعالى : «واذكروا نعمة الله عليكم ، وما أنزل عليكم من الكتاب  
 والحكمة يعظكم به واتقوا الله ، واعلموا أن الله بكل شيء عليم» سورة  
 البقرة : آية ٢٣١ .

وقال تعالى : «لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من  
 أنفسهم يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا  
 من قبل لفى ضلال مبين» سورة آل عمران : آية ١٦٤ .

وقد قرن القرآن طاعة الرسول ﷺ بطاعة الله في كثير من الآيات ، وطاعته تعني التأسى به في أقواله وأفعاله ، واتباع<sup>(٥)</sup> ما جاء به مما أوجبه الشرع فلزم الأخذ بما أمر به ، والامتناع عما نهى عنه .

قال تعالى<sup>(٦)</sup> : «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ» ، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين» وهنا أمر بطاعة الرسول ، والأمر ظاهر في الوجوب .

وقال تعالى (٧) : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً» فأمر بطاعته وطاعة رسوله ، وأعاد الفعل (٨) اعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب ، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً ، سواء كان ما أمر به من الكتاب ، أو لم يكن فيه ، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه .

وقوله «فإن تنازعتم في شئ» يعنى كل ما تنازع (٩) فيه المؤمنون من مسائل الدين ، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ، ولم يكن كافياً لم يأمر بالرد إليه اذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع ، وقد أجمع الناس أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته ، وإلى سنته بعد وفاته .

(٥) راجع الآمدى : الاحكام فى اصول الاحكام ١ ص ٢٥١ .

(٦) سورة آل عمران : آية ٣٢ .

(٧) سورة النساء : آية ٥٩ .

— راجع الآيات التي قرن فيها القرآن طاعة الرسول بطاعة الله .

سورة النساء: آية ١٣، ٦٩، ٨٠، سورة المائدة: آية ٩٢، سورة  
الانفال: آية ١، ٢٠، ٤٦، سورة النور آية ٥٤، سورة محمد آية ٣٢،  
سورة المجادلة: آية ١٣، سورة التغابن: آية ١٢.

(٨) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٤٨ ط بيروت .

(٩) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٤٩ ، ٥٠ .

كذلك ورد الأمر في القرآن باتباع كل ما جاء به الرسول ، والانتهاه عما نهى عنه •

قال تعالى (١١) : «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ، ويغفر لكم ذنوبكم» ومحبة الله واجبة ، ومتابعة النبي ﷺ لازمة لمحبة الله الواجبة • وقد زعم (١١) أقوام على عهد الرسول ﷺ أنهم يحبون الله ، فأراد أن يجعل لقولهم تصديقا من عمل ، فمن ادعى محبته ، وخالف سنة رسوله فهو كذاب ، وكتاب الله يكذبه •

وقال تعالى (١٢) : «وما أتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله أن الله شديد العقاب» ولئن نزلت هذه الآية في أموال الفئء إلا أنها (١٣) عامة في كل ما أمر به النبي ﷺ ، أو نهى عنه من واجب أو مندوب أو مستحب ، أو محرم ، من ثم فإن العمل بالسنة واجب وطاعة الرسول فرض •

كما حذر القرآن من مخالفة أمر الرسول ، وبين عاقبة ذلك في قوله تعالى (١٤) : «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» • ففي الآية تخويف للذين يخالفون أمر الرسول ، ويتركون سبيله ومنهجه وسنته من أن تنزل بهم محنة في الدنيا ، أو ينالهم عذاب شديد في الآخرة • وفي ذلك دليل على وجوب طاعة الرسول وعدم عصيانه •

وقال رسول الله ﷺ (١٥) : «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني

- 
- (١٠) سورة آل عمران : آية ٣١
  - (١١) الزمخشري : الكشف ١٥ ص ٣٥٣ مطبعة الاستقامة ١٩٤٦
  - (١٢) سورة الحشر : آية ٧
  - (١٣) الرازي : التفسير الكبير ٢٩ ص ٢٨٦
  - - السيوطي : معترك الأقران في اعجاز القرآن ٢ ص ٤٥٠
  - (١٤) سورة النور : آية ٦٣
  - (١٥) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٥ ص ١١١

فقد أبى» وقال (١٦) : «من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله» وطاعته هى الانقياد لسنة دون الاحتياط فى دفعها بالتأويلات .

وقد أجمع الأئمة على العمل بالسنة ، ولم يخالف فى ذلك أحد ، وقد لفت ابن تيمية الى ذلك فى قوله (١٧) : «ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يعتمد مخالفة رسول الله ﷺ فى شيء من سنته دقيق ولا جليل ، فانهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله ﷺ ، كما أنه ليس لأحد أن يعارض الحديث عن النبى ﷺ بقول أحد من الناس ، كما قال ابن عباس (١٨) لرجل سأل عن مسألة فأجابه فيها بحديث ، فقال له : قال أبو بكر وعمر ، فقال ابن عباس : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول : قال رسول الله ﷺ ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر .

والمراد بالسنة (١٩) ما صدر عن الرسول من الأدلة الشرعية مما ليس بمقلود ، ولا هو معجز ، ولا داخل فى المعجز .

وقد ورد أن (٢٠) جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ، وقد أداها جبريل بالمعنى ، ومن هنا جازت روايتها بالمعنى .

وتتقسم السنة ثلاثة أقسام (٢١) :

قول النبى ﷺ ، أو فعل منه عليه السلام ، أو شيء رآه وعلمه فأقر عليه ، ولم ينكره .

(١٦) ابن ماجة : سنن ابن ماجة ٢ كتاب الجهاد ص ٩٥٤ .

(١٧) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٣ المطبعة السلفية ١٤٠٣ هـ .

(١٨) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٣ .

(١٩) الآمدى : الأحكام فى أصول الأحكام ١ ص ٢٤١ .

(٢٠) السيوطى : معترك الأقران فى أعجاز القرآن ٢ ص ٢١٣ .

(٢١) ابن حزم : الأحكام فى أصول الأحكام ٢ ص ٦ .

والسنة القولية : هي الحديث أو ما صدر عن الرسول من أقوال  
تتصل بالشريعة ، ومن ذلك قوله (٣٣) :

«لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا  
تسأل المرأة طلاق أختها لتكنفا ما في أنائها» ولمسلم «لا يسوم المسلم على  
سوم المسلم» •

فإن هذا يتضمن تحريم بيع الرجل على بيع أخيه : وذلك بأن يقول  
للمشتري : أفسخ هذا البيع ، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه ، أو  
أجود منه بثمنه ، كما يتضمن تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه ،  
وذلك (٣٣) بأن يخطب الرجل المرأة فتتوكل اليه ، ويتفقان على صداق  
واحد ، وقد تراضيا ، فيأتي رجل غيره فيخطبها على خطبته ، وكذلك  
يتضمن تحريم أن تطلب المرأة الأجنبية من الرجل أن يطلق امرأته  
ويتزوجها ، ويصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها • أما صورة السوم  
على السوم أن يكون مالك السلعة قد اتفق مع الراغب فيها على البيع  
ولم يعقد ، فيقول آخر للبائع : أنا أشتريها منك بأكثر بعد أن كانا قد  
اتفقنا على الثمن •

- 
- (٢٢) الصنعاني : سبل السلام ج٢ كتاب البيوع ص ٨٢٠ - ٨٢٢ •
  - مالك : الموطأ ج٢ كتاب البيوع ص ٦٨٣ •
  - راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج١ كتاب النكاح ص ١٩٨ ، ١٩٩ •
  - ١٠ كتاب البيوع ص ١٥٩ •
  - ابن ماجه : منن ابن ماجه ج٢ كتاب التجارات ص ٧٣٤ •
  - الشوكاني : نيل الأوطار ج١ كتاب النكاح ص ١٠٧ ، ده كتاب  
البيوع ص ١٦٨ •
  - وفي رواية (لتستفرغ صحفتها) ومعنى العبارة : «لتنفرد بزوجها»  
انظر مالك : الموطأ ج٢ كتاب القدر ص ٩٠ •
  - وذهب ابن عبد البر الى أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن  
يطلق ضررتها لتنفرد به» التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج ١٨  
ص ١٦٥ •
  - وراجع في ذلك أيضا الشافعي : الام ده ص ٣٤ •
  - الشافعي : اختلاف الحديث ص ١١٤ •
  - (٢٣) مالك : الموطأ ج٢ ص ٥٢٣ •

ومن السنة القولية قوله (٣١) :

«الذهب بالذهب وزنا بوزن ، مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة وزنا بوزن ، مثلاً بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو رباً» •

والحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة متفاضلاً ، سواء كان حاضراً أم غائباً لقوله إلا مثلاً بمثل أى موزوناً بموزون •

ومنها (٣٥) «لا يتوارث أهل ملتين» •

والحديث دليل على أن لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين ، والمراد بالملتين الكفر والاسلام •

ومنها (٣٧) : «لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً» •

والحديث دليل على النصاب الذى يقطع فيه وهو ربع دينار من الذهب •

السنة الفعلية : وهى ما صدر عن الرسول من أفعال بقصد التشريع ،

(٢٤) الصنعانى : سبل السلام ج٣ كتاب البيوع ص ٨٤٦ •

— الشوكانى : نيل الأوطار ج٥ كتاب البيوع ص ١٩٠ •

راجع رواية أبى داود : «الذهب بالذهب تبرها وعينها ، والفضة بالفضة تبرها وعينها ، والبر بالبر مدى بمدى ، والشعير بالشعير مدى بمدى ، وانتمر بالتمر ، مدى بمدى ، والملح بالملح ، مدى بمدى فمن زاد

أو أزداد فقد أربى» سنن أبى داود ج٢ كتاب البيوع ص ٢٤٨ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ كتاب التجارات ص ٧٥٧ •

(٢٥) الصنعانى : سبل السلام ج٣ باب الفرائض ص ٩٥٥ •

(٢٦) الصنعانى : سبل السلام ج٤ كتاب الحدود ص ١٢٩٣ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ كتاب الحدود ص ٨٦٢ •

ففي بيان صفة الوضوء قال ابن عباس (٢٧) : توضأ رسول الله ﷺ ، فغرف غرفة ، فمضمض واستنشق ، ثم غرف غرفة ، فغسل وجهه ، ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى ، ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسباحتين ، وظاهرهما بابهاميه ، ثم غرف غرفة ، فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة ، فغسل رجله اليسرى .

وفي الحديث بيان لكيفية الوضوء : وتشمل : المضمضة والاستنشاق «ثلاثاً» ، وغسل الوجه «ثلاثاً» ، وغسل اليدين إلى المرفقين «ثلاثاً» ومسح الرأس والأذنين «ثلاثاً» ، وغسل الرجلين «ثلاثاً» .

وفي بيان كيفية الصلاة ، قال وائل بن حجر (٢٨) : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه عند الركوع ، وإذا جلس أضع اليسرى ، ونصب اليمنى ، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى ، وعقد ثنتين الوسطى والابهام وأشار بالسبابة يدعو بها .

وقد بين الحديث كيفية الصلاة ليؤدي المسلمون صلاتهم كما أداها الرسول ، ففيه أنه رفع يديه عند افتتاح الصلاة ، وعند الركوع ، وعند رفع الرأس من الركوع ، وأنه أضع الرجل اليسرى ونصب الرجل اليمنى ، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ، ويده اليمنى على فخذه اليمنى ، وعقد الوسطى والابهام ، وأشار بالسبابة يدعو بها .

كذلك بينت السنة (٢٩) شروط الصلح ووجوبه ، وصحة أركانه ،

(٢٧) النسائي : السنن بشرح السيوطي : ١٠ كتاب الطهارة ص ٧٤ .  
المسباحتين : مفردا المسباحة : وهي الأصبع التي تلي الابهام ، سميت بذلك لأنها يشار بها عند التسبيح ، وضعوها مكان السبابة لما فيه من الدلالة على المعنى المكرره .

(٢٨) النسائي : السنن بشرح السيوطي ٣ كتاب السهو ص ٣٥ .  
وراجع أحاديث موضع الزراعين ، وموضع المرفقين ، وموضع الكتفين .  
(٢٩) راجع الغزالي : احياء علوم الدين ٣ ص ٣٤٦ ط . الشعب .

وواجباته ومحظوراته ، فقد مكث (٣٠) الرسول تسع سنين لم يحج ، ثم أذن في الناس في العاشرة أنه حاج ، فقدم المدينة بشر كثير ، كلهم يلتبس به ، ويعمل بمثل عمله ، فما عمل به من شيء عطوا به •

وفي بيان عمل يوم النحر بخاصة روى أنس بن مالك أن الرسول ﷺ أتى (٣١) منى ، فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال للحلاق خذ ، وأشار الى جنبه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس • وقد أوضح الحديث السنة في أعمال الحج يوم النحر ، وهي رمى جمرة العقبة ثم نحر المهدى ، ثم الحلق أو التقصير •

ثم دخوله الى مكة فيطوف طواف الافاضة ، ويسمى بعده ان لم يكن سمى بعد طواف القدوم •

ومن السنة المغلطة أيضا (٣٢) قطع يد السارق اليمنى من مفصل الكف •

السنة التقريرية : هي ما سكنت الرسول ﷺ على انكاره من أقوال أو أفعال الصحابة مما صدر في حضوره أو غيبته ، وعلم به أو وافق عليه وأظهر استحسانه •

ومن ذلك اقراره لفعل كل من الصحابين اللذين تبهما عندما انعدم الماء وصليا ، فلما وجدا الماء ، توضأ أحدهما ، وأعاد الصلاة ، ولم يتوضأ الآخر عولم يعد الصلاة ، فقال (٣٣) للذي توضأ وأعاد (لأنك مثل سهم جمع ، أى سهم من الخير جمع فيه أجر الصلاتين ، وقال للذي لم يتوضأ ولم يعد أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك •

- 
- (٣٠) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب المناك ص ١٠٢٣ •
  - (٣١) صحيح مسلم بشرح النووي ٩ كتاب الحج ص ٥٢ •
  - (٣٢) الصنعاني : مبدل السلام ٤ كتاب الحدود ص ١٣٠٩ •
  - (٣٣) سنن النسائي : ١ كتاب الغسل والتميم ص ٢١٣ •



ومنه اقراره معاذ بن جبل على ما قلناه من أنه يجتهد برأيه اذا لم يجد نصا في القرآن أو السنة •

### والسنة هي الأصل الثاني للأحكام

فأما دليل ذلك في القرآن <sup>(٣٤)</sup> فقوله تعالى <sup>(٣٥)</sup> «لوما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا» أي <sup>(٣٦)</sup> ليس لمؤمن ولا مؤمنة اختيار مع الله ورسوله بل يجب عليهم التسليم والانقياد لأمر الله ورسوله •

وقوله تعالى <sup>(٣٧)</sup> : «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما» •

وكانت هذه الآية قد نزلت في رجل <sup>(٣٨)</sup> من الانصار خاصم الزبير في شراج الحرة <sup>(٣٩)</sup> التي يسقون بها النخل ، فقال الأنصارى : سرح الماء يمر ، فأبى عليه الزبير ، فقال رسول الله ﷺ : «اسق يا زبير ، ثم أرسل الى جارك ، فغضب الأنصارى ، وقال : يا رسول الله ، ان كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ، ثم قال رسول الله ﷺ : «اسق يا زبير ، ثم احبس الماء ، حتى يرجع الى الجدر (أي الجدار)» •

---

(٣٢) راجع قول الشافعى : «وقد امرنا باتباع ما أمرنا الرسول به» ، واجتناب ما نهى عنه ، وفرض الله ذلك في كتابه على خلقه» جمام العلم ص ١١٥ •

(٣٥) سورة الاحزاب : آية ٣٦ •

(٣٦) السيوطى : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج ٢ ص ٣٩٧ •

(٣٧) سورة النساء : آية ٩٥ •

(٣٨) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الرهون ص ٨٢٩ •

(٣٩) الشراج : جمع شرجة وهو مسيل الماء •

يقول الشافعي<sup>(٤٠)</sup> : وهذا القضاء سنة لرسول الله ﷺ لا حكم منصوص في القرآن •

وقوله تعالى<sup>(٤١)</sup> : «انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون» فيه<sup>(٤٢)</sup> اعلام من الله للناس أن دعاءهم الى رسول الله ﷺ ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله ، واذا سلموا لحكم النبي ﷺ ، فانما سلموا لفرض الله • وأما دليله في الحديث ، فذلك قوله ﷺ<sup>(٤٣)</sup> :

« أَيْحَسِبُ أَحَدُكُمْ مَتَكُثًا عَلَى أَرِيكَتِهِ ، قَدْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَحْرَمْ شَيْئًا إِلَّا مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ ، إِلَّا وَانِي وَاللَّهِ قَدْ أَمَرْتُ وَوَعظْتُ ، وَنَهَيْتُ عَنْ أَشْيَاءَ إِنَّهَا لَمِثْلُ الْقُرْآنِ •

ومرادُه أن هذه الأشياء أكثر عددا مما ذكر في القرآن ، وذلك لأن الفرائض الواردة في كلامه ﷺ بيانا لأمر ربه تعالى أكثر عددا من الفرائض الواردة في القرآن •

وقوله ﷺ<sup>(٤٤)</sup> : «إِلَّا أَنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» •

- 
- (٤٠) الحرة : أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة •
  - (٤٠) الشافعي : أحكام القرآن ١ ص ٣٠ •
  - (٤١) سورة النور : آية ٥١ •
  - (٤٢) الشافعي : أحكام القرآن ١ ص ٣٠ •
  - (٤٣) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٢١ •
  - الحاكم : المستدرک ١ ص ١٠٩ •
  - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ١ باب اتباع سنة رسول الله ﷺ ص ٧ •
  - الشافعي : جماع العلم ص ١١٤ ، ص ١٢٠ •
  - الشافعي : الرسالة ص ٢٩٥ - ٢٩٦ •
  - (٤٤) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١ ص ٢٧ •
  - أبو داود : السنن ٤ كتاب المنية ص ٢٠٠ •
  - وفي رواية ابن حبان : «إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمَا يَعْدِلُهُ» •
  - انظر الاصحان بترتيب صحيح ابن حبان ١ ص ١٠٧ •

«ألا انى أوتيت الكتاب ومثله معه» أى أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى ،  
وأذن له أن يبين ما فيه ، فيعم ويخص ، ويزيد عليه ويشرح ما فيه ،  
فيكون فى وجوب العمل به ، ولزوم قبوله كالظاهر المتلو فى القرآن ...  
وقوله ﷺ : (٤٥)

«أمران أن تتركتكما فيكم لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله تعالى  
وسنة نبيه ﷺ» •

وأما دليله فى أقوال الصحابة، فذلك قول عمر بن الخطاب (\*): «سمايتى  
قوم يجادلونكم بشبهات القرآن ، فخذوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن  
أعلم بكتاب الله عز وجل •

وكان الصحابة حين يقفون على حكم سنة الرسول ﷺ ينصاعون  
له ، ويمعملون به ، ولم يكن أحدهم يفرع الى سؤاله الا عندما تكون هناك  
حاجة الى ذلك ، فقد نهاهم القرآن عن السؤال فيما لا جدوى فى معرفته  
قال تعالى (٤٦) : «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم  
تسؤلكم ، وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ، عفا الله عنها ،  
والله غفور رحيم» •

ووصف الرسول من تحريم الأشياء من أجل مسألته بقوله (٤٧) : «أعظم  
المسلمين فى المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم  
عليهم من أجل مسألته» •

- 
- (٤٥) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج٨ ص ٣٥  
(\*) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج٢ ص ١٤٠  
(٤٦) سورة المائدة : آية ١٠١ •  
(٤٧) صحيح مسلم بشرح النووي ج١٥ كتاب الفضائل ص ١١٠ •

كذلك بين عاقبة الافراط في السؤال في قوله (٤٨) : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ، فانما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم ، واختلافهم على أنبيائهم » .

وقد أحصى (٤٩) ابن عباس المسائل التي سأل فيها الصحابة الرسول فوجدتها ثلاث عشرة مسألة ، ونبه ابن القيم (٥٠) الى أن هذا الاحصاء يراد به المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم ، والا فالمسائل التي سألوه عنها وبين لهم أحكامها بالسنة لا تكاد تحصى .

ولم يحدث أن افترض أحد منهم مسألة غير حادثة وسأل فيها ، قال ابن عمر (٥١) : « سمعت عمر بن الخطاب يلعن من يسأل عما لم يكن » .

وكان الجانب العملي يغلب على فقه السنة في عهد النبوة ، فكان الرسول يؤدي العبادات والصحابة من حوله يحاكونه فيما يفعل دون أن يضع شرائط على ما يأتيه ، وما يأخذونه ، وإنما هم تبع له فيما يقوم به ، يقول الدهلوي (٥٢) : « ان رسول الله ﷺ كان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه ، فيأخذون به من غير أن يبين هذا ركن ، وذلك أدب ، فكان يصلون فيوضاءه فيصلون كما رأوه يصلون ، وحج فرمق الناس حجه ففعلوا كما فعل ، وهذا كان غالب حاله ﷺ ، ولم يبين أن فروض الوضوء

- 
- (٤٨) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ كتاب الفضائل ص ١٠٩ .
  - ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٥ ص ١٦١ .
  - انظر ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٥٢ ، ص ٦١ .

- ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٥ ص ١١٢ .
- (٤٩) الدهلوي : الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ٤ المطبعة

انسلفية ١٣٥٨ .

- ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٥ ص ١١٢ .
- (٥٠) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥ ص ٥٩ .
- (٥١) الدهلوي : الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ٤ .
- (٥٢) الدهلوي : الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ٣ ، ٤ ط المطبعة السلفية .

سنة أو أربعة ، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ انسان بغير موالاة حتى يحكم عليه بالصحة أو الفساد الا ما شاء الله» وقلموا كانوا يسألونه عن هذه الاشياء .

#### الأحكام الواردة في السنة :

جاءت السنة بأنواع مختلفة من الأحكام التشريعية ، وقد عرض الشافعى للوجوه التى جاءت عليها هذه الأحكام في قوله<sup>(٥٣)</sup> : لم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه : أحدها . ما أنزل الله فيه نص كتاب ، فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب ، والآخر مما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله ما أراد ، والوجه الثالث : ما سن رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب .

#### السنة المؤكدة لما جاء في القرآن من أحكام .

قد تكون الأحكام التى وردت في السنة مؤكدة ومقررة لما ورد في القرآن في موضوعها ، وعندئذ يكون للحكم في القضية مصدران : أحدهما القرآن ، والآخر السنة ، فأما حكم القرآن فمثبت ، وأما حكم السنة فمؤيد . ومن ذلك الأمر بإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت .

ومنه الأحاديث الدالة على حرمة الشرك ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين .

ومنه قوله ﷺ<sup>(٥٤)</sup> : لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ، فان هذا الحديث يؤكد ويقرر ما جاء في قوله تعالى<sup>(٥٥)</sup> : يا أيها الذين

(٥٣) الشافعى : الرسالة ص ٩٢ .

(٥٤) أنظر : أحمد بن حنبل : المسند ج ٥ ص ٧٢ ، ج ٥ ص ٤٢٥ .

— الشافعى : أحكام القرآن ج ٢ ص ١٠٦ .

(٥٥) سورة النساء : آية ٢٩ .

آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» وقوله «اتقوا الله في النساء فإنهن عندكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله» فهذا الحديث يؤكد ما ورد في قوله تعالى<sup>(٥٦)</sup> «وعاشرهن بالمعروف» •

السنة الشارحة لما جاء في القرآن من أحكام :

قد تأتى الأحكام في السنة شارحة لما ورد في موضوعها في القرآن ، وذلك مثلما نراه في السنن البيانية •

فقد قال تعالى<sup>(٥٧)</sup> : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون» •

وقال تعالى<sup>(٥٨)</sup> : «وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون» •

ومن هذا يتبين أنه ﷺ ما مور ببيان القرآن للناس قال عمر<sup>(٥٩)</sup> : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن ، فان أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل •

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٦٠)</sup> : ان السنة تفسر القرآن وتبينه •

وتنقسم السنة بهذا الاعتبار الى الاقسام التالية :

السنة المفصلة للأحكام المجملة في القرآن :

- (٥٦) سورة النساء : آية ١٩ •
- (٥٧) سورة النحل : آية ٤٤ •
- (٥٨) سورة النحل : آية ٦٤ •
- (٥٩) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٤٠ •
- (٦٠) الشاطبي : الموافقات ٤ ص ٣٦ •

عَد الشافعي<sup>(٦١)</sup> مِنْ وَجْهِ بَيَانِ الْقُرْآنِ مَا أَحْكَمَ فَرَضَهُ بِكِتَابِهِ ، وَبَيَّنَ  
كَيْفَ هُوَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ •

فَفِي الْقُرْآنِ فَرَائِضُ وَأَحْكَامُ كَثِيرَةٌ<sup>(٦٢)</sup> مَجْمُوعَةٌ لَمْ تَذْكَرْ هَيْئَتَهَا وَلَا  
تَفَاصِيلَهَا وَبَيْنَهَا الرَّسُولُ ﷺ : كَأَحْكَامِ الطَّهَارَةِ ، وَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ،  
وَالْحَجِّ ، وَالْمَعَامَلَاتِ ، وَالْأَنْكَحَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ •

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٦٣)</sup> : (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى  
الْكَعْبَيْنِ) فَفِيهِ أَمْرٌ بِمَسْحِ الرَّأْسِ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ<sup>(٦٤)</sup> مَجْمُوعًا لِتَرْدِّدِهِ بَيْنَ مَسْحِ  
الْكُلِّ وَالْبَعْضِ •

وَقَدْ بَيَّنَّتِ السَّنَةُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَسَاوِي الرَّبْعَ مِنَ الرَّأْسِ لِأَنَّهُ ﷺ  
أَتَى<sup>(٦٥)</sup> سَبَاطَةَ قُصُومِ فَيْبَالٍ ، وَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى  
الْخَفَيْنِ ، فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ ، وَأَنَّ  
الْمَسْحُ الْمُرَادَ هُوَ مَقْدَارُ النَّاصِيَةِ ، وَهُوَ مَا يَسَاوِي الرَّبْعَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،  
وَمَا يَسَاوِي قَدْرَ أَصْبَعٍ أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ عِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ •

وَفَرَضَ الصَّلَاةَ ثَابِتَةً بِالْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٦٦)</sup> : «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ  
عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» وَقَوْلُهُ<sup>(٦٧)</sup> : «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»

- 
- (٦١) الشافعي : الرسالة ص ٢٢ •  
(٦٢) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ١٢٢ •  
- الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٨٤ •  
(٦٣) سورة المائدة : آية ٦ •  
(٦٤) السيوطي : معترك الأقران في إعجاز القرآن ج ١ ص ٢٢١ •  
(٦٥) صحيح مسلم يشرح النووي ج ٢ كتاب الطهارة ص ١٧٢-١٧٤ •  
راجع المقدار الذي بينت السنة المصح به •  
- ابن حزم : المحلى ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣ •  
- الصنعاني : سبل السلام ج ١ ص ٦٠ - ٦١ •  
- الشوكاني : نيل الأوطار ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٧ •  
(٦٦) سورة النساء : آية ١٠٣ •  
(٦٧) سورة البقرة : آية ٤٣ وفي مواضع أخرى كثيرة •

كذلك تضمن قوله<sup>(٦٨)</sup> : «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» وجوب المحافظة على أدائها غير أنها في الآيتين ذكرت مجملة ، فلم يبين القرآن عدد الصلاة ، ولا أوقاتها ، ولا كيفيتها ، ووكل تفصيل ذلك الى السنة .

قال عليه السلام (٦٩) : «صلوا كما رأيتموني أصلي» ، وقال<sup>(٧٠)</sup> : «إذا قمتم الى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکما ، ثم ارفع حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع رأسك حتى تستوى قاعدا ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» .

ونخلص من ذلك الى أن أفعاله<sup>(٧١)</sup> عليه السلام في الصلاة وأقواله بيان لما أجمل من الأمر بالصلاة في القرآن ، وفي ذلك دلالة على وجوب التأسى به فيما فعل فيها ، فكل<sup>(٧٢)</sup> ما حافظ عليه من أفعاله وأقوالها ، وبيبان أوقاتها ، وعدد ركعاتها وجب على الأمة .

يقول ابن حزم<sup>(٧٣)</sup> : «فأما ما كان من أفعاله عليه السلام تنفيذا لأمر فهو واجب» .

وفيما يتصل بالزكاة نجد أن الأمر بها قد ورد في القرآن دون توضيح مقدارها ، ودون بيان الأموال التي تجب فيها ، ويبدو هذا الاجمال في

(٦٨) سورة البقرة : آية ٢٣٨ .

(٦٩) الأمدى : الاحكام في اصول الاحكام ج١ ص ٢٤٧ .

- ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج٤ ص ٥٠ .

(٧٠) ابن ماجة : سنن ابن ماجة ج١ كتاب اقامة الصلاة والسنة

فيها ص ٣٣٦ .

(٧١) الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ٣٣٨ .

(٧٢) راجع في بيان السنة اوقات الصلاة وعدد ركعاتها :

الشافعي : احكام القرآن ج١ ص ٣٤ ، ج١ ص ٥٧ .

(٧٣) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج٤ ص ٥٠ .



قوله تعالى (٧٤) : «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» ثم بين على لسان رسوله عدد الزكاة ومواقيتها .

وأما عن قوله تعالى (٧٥) : «وآتوا حقه يوم حصاده» فلم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها ، ولا أوقاتها ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ، ولا من تجب عليه ، ممن لا تجب عليه . وقد بينت السنة (٧٧) المقدار الذى تجب فيه الزكاة فى كل نوع من أنواع المال ، والمقدار الذى يجب اخراجه فى كل منها .

فحددت زكاة الذهب (٧٧) والفضة ، ومال (٧٨) التجارة ، كما حددت زكاة الغنم (٧٩) والأبل والبقر (٨٠) ، ومقدار الأعداد المأخوذة منها الزكاة ، ومقدار الزكاة المأخوذة ، كذلك بينت الحبوب (٨١) التى فيها الزكاة ، وأوضح مقاديرها .

- 
- (٧٤) سورة التوبة : آية ٣ .  
 (٧٥) سورة الأنعام : آية ٢٤١ .  
 (٧٦) راجع ابن ماجه : سنن ابن ماجه : كتاب الزكاة ح ١ ص ٥٦٨ - ٥٩١ . وراجع أنواع الزكاة . الغزالي : أحياء علوم الدين ح ٢ ص ٣٧٨ - ٣٨٩ ط . دار الشعب . صحيح مسلم بشرح النووي ح ٧ كتاب الزكاة ص ٤٨ - ٥٣ .  
 (٧٧) راجع نصاب الذهب والفضة : الصنعاني : سبل السلام ح ٢ ص ٦٠١ .  
 (٧٨) الشوكاني : نيل الأوطار ح ٤ ص ١٣٧ .  
 (٧٨) انظر الزكاة فى مال التجارة : الصنعاني : سبل السلام ح ٢ ص ٦١٦ .  
 (٧٩) الشوكاني : نيل الأوطار ح ٤ ص ١٤٧ - ١٤٨ .  
 (٧٩) انظر صدقة الأبل ومقاديرها وأسنانها ، وصدقة الغنم : الصنعاني : سبل السلام ح ٢ ص ٥٩٢ ، ٥٩٣ .  
 (٨٠) الشوكاني : نيل الأوطار ح ٤ ص ١٣٠ ، ١٣١ .  
 (٨٠) انظر زكاة البقر ونصابها : الصنعاني : سبل السلام ح ٢ ص ٥٩٦ .  
 (٨١) الشوكاني : نيل الأوطار ح ٤ ص ١٣٢ ، ١٣٣ .  
 (٨١) انظر الحبوب التى فيها الزكاة : الصنعاني : سبل السلام ح ٢ ص ٦١٠ .  
 - الشوكاني : نيل الأوطار ح ٤ ص ١٣٩ ، ص ١٤٤ .

ومن الآيات المجهلة التي بينتها السنة مما يتصل بالصوم قوله تعالى<sup>(٨٢)</sup> : «كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر» فقد بين ﷺ أن المراد بالخط الأبيض بياض النهار ، والخط الأسود سواد الليل .

كذلك نهى عن<sup>(٨٣)</sup> الموصال على الرغم من أنه كان يفعله ، وقال : «انى لست كهيتكم» وفى رواية<sup>(٨٤)</sup> «لست كأحد منكم ، انى أبيت يطعمنى ربى ويسقينى» .

كما بينت السنة صفة الفجر<sup>(٨٥)</sup> الذى تتعلق به أحكام الصوم ، وفضل السحور<sup>(٨٦)</sup> واستحباب تأخيرهِ ، وتعجيل الفطر ، ووقت انقضاء الصوم ، كما بينت<sup>(٨٧)</sup> ما يتجنب فيه .

وقد ورد الأمر بالحج فى القرآن دون بيان مناسكه ، قال تعالى<sup>(٨٨)</sup> : «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» وقال تعالى<sup>(٨٩)</sup> : «وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا ، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق» ولم يبين<sup>(٩٠)</sup> أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل فى الاحرام ، وما لا يحل ، ولا ما يوجب الدم ، ولا ما لا يوجبه . ثم أوضحت السنة كيفية

(٨٢) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

— راجع ما ورد فى حديث عدى بن حاتم «انما هو ضوء النهار وظلمة الليل» الطبرى : جامع البيان فى تفسير القرآن ج ٢ ص ١٠٠ ط . الاميرية .

(٨٣) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٥٣ .

(٨٤) المصدر السابق ج ٨ ص ٨٢ .

(٨٥) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ كتاب الصيام ص ٢١٠ —

٢٠٦ .

(٨٦) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ كتاب الصيام ص ٢٠٦ — ٢٠٩ .

(٨٧) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ كتاب الصيام ص ٢١١ — ٢٢٤ .

(٨٨) سورة آل عمران : آية ٩٧ .

(٨٩) سورة الحج : آية ٢٧ .

(٩٠) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٤ .

الحج ، وبينت الشعائر التي أمر الله بها ، قال ﷺ (٩١) : «فخذوا عني مناسككم» .

وفي قوله تعالى (٩٢) : «وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتصريف رقبته مؤمنة ، ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا» حكم الله على قاتل المؤمن على وجه الخطأ أن (٩٣) يعتق نفسه مؤمنة ، ودية مسلمة الى أهله . وبينت السنة (٩٤) أجناس الدية وتفصيلها ، وقد قضى (٩٥) ﷺ في دية المسلم مائة من الابل .

وروى عكرمة (٩٦) عن النبي ﷺ أنه قضى بالسدية اثنتي عشر ألف درهم ، ولئن كان حديث عكرمة موثقا الا أنه روى عن ابن عباس موصولا .

- 
- (٩١) الامدى : الاحكام في اصول الاحكام ج١ ص ٢٤٨ .
  - (٩٢) سورة النساء : آية ٩٢ .
  - (٩٣) راجع الزمخشري : الكشاف ج١ ص ٥٤٩ .
  - (٩٤) الشوكاني : فتح القدير ج١ ص ٤٦٨ .
  - (٩٥) الشافعى : الام ج٢ ص ٩١ .
  - (٩٦) الشافعى : احكام القرآن ج١ ص ٢٨٣ .

المسنة المقيدة للأحكام التي جاءت مطلقة في القرآن :

وردت أحكام كثيرة في القرآن مطلقة ، ثم قيدتها السنة ، ومن ذلك تقيد اعتزال النساء في الحيض بما تحت الأزار منهن ، فقوله تعالى (١) : «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ : هُوَ أَذًى ، فَاعْتَزِلُوا مِنَ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ» يعنى أن الاعتزال يشمل جميع أبدانهن ، ودلت المسنة (٢) على اعتزال ما تحت الأزار من المرأة ، وأباحه ما فوقه .

ومنه تقيد الطواف بالطهارة في قوله تعالى (٣) : «وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ» إذ الطواف في الآية مطلق في حين أن عائشة قالت (٤) : لما جئنا سرف [وهو محل بين مكة والمدينة] حضت ، فقال النبي ﷺ : «اغسلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» فالحديث دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف .

كذلك قيدت المسنة اليد المقطوعة (٥) في السرقة بأنها اليمين وأن موضع القطع هو الرسغ ، وهو المفصل بين الكف والذراع ، في حين جاء الحكم مطلقا في قوله تعالى (٦) : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ» .

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٢) الشافعي : أحكام القرآن ج١ ص ٥٢ .

(٣) سورة الحج : آية ٢٩ .

(٤) محمد بن اسماعيل الصنعاني : سبل السلام ج١ ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الحدود ج١ ص ١٨٥ .

— محمد بن اسماعيل الصنعاني : سبل السلام ج٢ ص ١٣٠٩ .

(٦) سورة المائدة : آية ٣٨ .

السنة المخصصة للأحكام التي جاءت عامة في القرآن :

فخصت السنة أحكاما كثيرة وردت في القرآن عامة من ذلك :

تخصيص عموم الوارث

وجاء ذلك في بيان قوله تعالى (٧) : «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ..... إلى آخر آية الموارث» فقد قسم الله تركه كل مالك بين ورثته حسبما اقتضت حكمته ، فنبخ بذلك الحكم في قوله تعالى (٨) : «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف» وخصصت السنة منه من خالف بينهم الدين ، فلا توارث (٩) بين أهل ملتين شتى ، فلا يرث المولد الكافر من أبيه المسلم ، ولا يرث المولد المسلم من أبيه الكافر ، قال رسول الله ﷺ (١٠) : «لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم» .

كذلك خصت السنة من هذا الحكم أن المولد القاتل لا يرث أخته ، قال ﷺ (١١) : «ليس للقاتل من الميراث شيء» ، ولا فرق بين (١٢) العائد

(٧) سور النساء : آية ١١ .

(٨) سورة البقرة : آية ١٢٠ .

- يرى عبد الوهاب خلاف أنه يمكن التوفيق بين آية الوصية التي في سورة البقرة ، وآية الموارث التي في النساء بأنه يراد في آية سورة البقرة الوالدان والأقربون الذين منع من ارثهم مانع كاختلاف الدين . علم أصول الفقه ص ٢٣١ .

(٩) أبو داود : سنن أبي داود ح٦ كتاب الفرائض ص ١٢٦ .

- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب الفرائض ص ٦١٢ .

(١٠) الصنعاني : سبل السلام ح٣ ص ٩٥٤ .

- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب الفرائض ص ٩١٢ .

(١١) الصنعاني : سبل السلام ح٣ ص ٩٥٩ .

- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٣ كتاب الفرائض ص ٩١٣ .

(١٢) صديق بن حسن القنوجي : الروضة الندية شرح الدرر البهية ح٢ ص ٣٣٠ .

- راجع حكم عمر بن الخطاب في رجل من بني منجل يقال له قتادة قتل ابنه بالسيف ، فلم يورثه من دينه ، وجعلها في أخيه مستندا إلى ما كان عنده من السنة في القضية . مالك : الموطأ ح٢ ص ٨٦٧ .

والخاطئ ، وبين الدية وغيرها من المقتول ، وانما جعل هذا حقا لله ، لأن (١٣) ما يجب للعبد تعويضا بالتعدي عليه لا بد أن يكون فيه نفع له ، وليس في الحرمان نفع للمقتول ، فلم يبق الا كونه حقا لله وليس للمكلف الخيرة فيها ، وليس لها اسقاطها .

ومن هذا يتبين (١٤) أن حكم الارث ما شرع لكل قريب ايجابا وسلبا

تخصيص الوصية وبيان السنة أنها تقتصر على الثلث :

قال تعالى (١٥) : «من بعد وصية يوصى بها أو دين» وأبان الرسول ﷺ أن (١٦) الوصية يقتصر بها على الثلث ، ولأهل الميراث الثلثان ، قال رسول الله ﷺ لسعد بن أبي وقاص عندما سأله عن قدر ما تجوز الوصية به (١٧) : الثلث والثلث كثير . كما أبان أن الدين قبل الوصايا والميراث ، وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفى أهل الدين دينهم» .

تخصيص آية «وأهل لكم ما وراء ذلكم»

قال تعالى (١٨) : «وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتئسوا بأموالكم مصنفين غير مسافحين» بما أحله (١٩) الله من النكاح ومثل اليمين في كتابه ، لا أنه أباحه بكل وجه فقد خصصته السنة ، وقصرت العموم الذي جاء في الآية على بعض الأفراد قال ﷺ (٢٠) : «لا تنكح المرأة على عمتها ولا

- 
- (١٣) محمد الخضرى : أصول الفقه ص ٢٩ .
  - (١٤) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ١٨٦ .
  - (١٥) سورة النساء : آية ١١ .
  - (١٦) الشافعى : أحكام القرآن ١ ص ٣٦ .
  - (١٧) مالك : الموطأ ٢ كتاب الوصية ص ٣٦٣ .
  - أبو داود : سنن أبي داود ٢ كتاب الوصايا ص ١١٢ .
  - (١٨) سورة النساء : آية ٢٤ .
  - (١٩) الشافعى : الأم ص ٤ ، ٥ ، ٦٦ ، ١٣٣ .
  - الشافعى : أحكام القرآن ١ ص ١٨٩ .
  - (٢٠) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب النكاح ٩ ص ١٩٣ .
  - الصنعانى : سبل السلام ٢ ص ٩٩٨ .

على خالقتها» • وهكذا جاءت الآية عامة في احلال من وراء من ورد ذكره من المحرمات في أول الآية ، ثم خصصت السنة هذا العام ، وقصرت على بعض من أفرادها ، فأخرجت من جاء ذكرهم في الحديث •

وكذلك خصص عموم الآية قوله ﷺ (٢١) «يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» •

تخصيص آية الوضوء بورود السنة بالمسح على الخفين :

افترض (٢٢) الله الوضوء في قوله تعالى (٢٣) : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» •

وسن الرسول ﷺ المسح على الخفين فلى غزوه تبوك (٢٤) ذهب لاحتاجته ثم توضأ ، ومسح على الخفين •

وعن جرير بن عبد الله أنه (٢٥) توضأ ومسح على خفيه ، فقيل له : أتمسح ؟ فقال : قد رأيت رسول الله ﷺ يمسح [على الخفين] •

وكان أصحاب عبد الله يعجبهم قول جرير ، وكان اسلام جرير قبل موت النبي ﷺ ببسير ، أي أنه (٢٦) أسلم بعد نزول سورة المائدة ، ورأى النبي ﷺ يمسح على الخفين حال اسلامه • وعلم به أن المسح حكم باق •

---

(٢١) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الرضاع ج ١ ص ٢٢ •

(٢٢) راجع الشافعي : الأم : ج ١ ص ٧٥ ط ٣٥ • الشعب •

(٢٣) سورة المائدة : آية ٦ •

(٢٤) الشافعي : الأم ج ١ ص ٢١٠ ط ٢٠ الشعب •

(٢٥) سنن النسائي : كتاب الطهارة ج ١ ص ٨١ •

(٢٦) شرح السيوطي على سنن الضائي : كتاب الطهارة ج ١ ص ٨١ •

— ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٢ ص ٣١٣ •

يقول الشافعي (٢٧) : فلما مسح رسول الله على الخفين ، وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة ، استدللنا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين إنما هو على بعض المتوضئين دون بعض ، وأن المسح لمن أدخل رجله في الخفين بكل الطهارة استدلالا بسنة رسول الله ﷺ لأنه لا يمسح والفرض عليه غسل القدم •

والآية تساق (٢٨) شاهدا على أن تعارض القساعتين في آية واحدة كتعارض الآيتين ، يقصدون قراءة ابن عامر ونافع والكسائي «وأرجلكم» بالنصب وقراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمة «وأرجلكم» بالجر ، وقالوا يجمع بينهما بحمل الجر على مسح الخف ، وحمل النصب على غسل الرجل •

تخصيص آية السرقة بورود السنة بأنه لا قطع في ثمر ولاكثر لكونهما غير محرزين ••

ورد حد السرقة في قوله تعالى (٢٩) : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» •

وبينت السنة أن (٣٠) المراد بالقطع في السرقة من سرق من حرز • وأن (٣١) لا قطع في ثمر ولاكثر ، لكونهما غير محرزين ، وأن لا يقطع الا

(٢٧) الشافعي : الرسالة ص ٦٦ •

— الشافعي : جماع العلم ص ١٢٢ •

(٢٨) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٩١ •

— الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٥٢ •

— السيوطي : معترك الأقران في إعجاز القرآن ج ١ ص ١٠٧ •

(٢٩) سورة المائدة : آية ٣٨ •

(٣٠) راجع الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٦٢ •

— الشافعي : الرسالة ص ٦٧ •

(٣١) الكثر : بفتح حين : جمار النخل وهو شحمه الذي في وسط النخلة والحديث رواه مالك في الموطأ ج ٢ كتاب الحدود ص ٢٣٩ ورواه الشافعي :



بلغت سرقة ربع دينار فصاعداً ، وأنه إذا عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ثم اليد اليسرى ، ثم الرجل اليمنى ، وبعد ذلك يمزق ، وبذلك استغلنا على أن الله أراد بالقطع بعض السراق دون بعض ، وأن حكم القطع لم يشرع لكل سارق وسارقة •

تخصيص آية الغنيمة • وبيان السنة أن السلب للقاتل ، وأن سهم ذى القربى لبنى هاشم وبنى المطلب دون سائر القربى •

قال تعالى (٣٢) : «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذی القربى والیتامى والمسلکین وابن السبیل» فأحصل بذلك الغنائم وأوضح (٣٣) كيفية تقسيمها ، وخصصت السنة السلب وجعلته للقاتل • قال أبو قتادة الأنصاري (٣٤) : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين ••••• فضربه ضربة ، ثم أدركه الموت ••••• فلحق عمر بن الخطاب ، فقلت له ما بال الناس ، فقال : أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، فقال رسول الله ﷺ : «من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه • وكما أعطى الرسول السلب لقتادة في حنين أعطاه بيدر لعبد الله بن

---

الأم ص ١١٨ •  
وانظر عبد الرزاق بن همام : المفصل ح ١٠ ص ٢٢٣ ، ص ٢٣٥ ، ص ١٨٨ •  
وانظر ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ح ٢ كتاب الحدود ص ٨٦٥ •  
(٣٢) سورة الأنفال : آية ٤١ •  
(٣٣) راجع الآراء الواردة في تقسيم خمس الغنائم : السيوطي : الأقران في أعجاز القرآن ح ٢ ص ٢٢٦ •  
- راجع مالك : الموطأ : كتاب الجهاد ح ٢ ص ٤٥٤ •  
(٣٤) الشافعي : الأم ح ٧ ص ٢١١ •  
- راجع صحيح مسلم بشرح النووي : ح ١٢ كتاب الجهاد والسير ص ٥٧ •  
- وسنن أبي داود ح ٣ كتاب الجهاد ص ٧٠ •

مسعود عندما قتل أبا جهل ، وكذلك (٣٥) أعطى في غير موطنه •

وجعل الرسول سهم ذى القربى في بنى هاشم ، وبنى المطلب لأن الله حرم عليهم الصدقة ، وعوضهم عنها الخمس •

قال عليه السلام (٣٦) : «ان الصدقة لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد ، وان الله حرم علينا الصدقة ، وعوضنا عنها الخمس •

ويستدل بحديث جبير بن مطعم (٣٧) في قصة رسول الله عليه السلام سهم ذى القربى بين بنى هاشم ، وبنى المطلب دون بنى شمس ، وبنى نوفل ، قال : «لما قسم النبي عليه السلام سهم ذى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب أعتبه أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله : هؤلاء اخواننا من بنى هاشم لا ينكر فضلهم لكناك الذى وضعه الله به منهم ، أرأيت اخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا ، أو منعتنا ، وانما قرباننا وقربانهم واحدة ، فقال النبي عليه السلام : انما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد هكذا ، وشبك بين أصابعه •

تخصيص حكم الجلد في الزانية والزانية ، وبيان السنة بأن المراد بهما المبكران •

---

(٣٥) صحيح مسلم بشرح النووي ح ١٢ باب استحقاق القاتل ملب القتل ص ٥٧ - ص ٦٥ •

(٣٦) الشافعى : أحكام القرآن ج ١ ص ٧٦ ، ص ١٥٨ •  
- وفي رواية مالك : «لا تحل الصدقة لآل محمد ، انما هي لأوساخ الناس» الموطأ ج ٢ كتاب الصدقة ص ١٠٠ •  
- وفي رواية أبى داود : «انا لا تحل لنا الصدقة» سنن أبى داود ح ٢ كتاب الزكاة ص ١٢٣ •

(٣٧) راجع الشافعى : الأم ح ٧١ •  
- وانظر أحمد بن حنبل : المسند ج ٤ ص ٨١ ، ص ٨٣ •  
- وراجع ابن حجر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٦ ص ١٧٣ •  
ص ١٧٤ ، ح ٣٨٩ ج ٧ ص ٣٧١ •

قال تعالى (٢٨) : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة»  
ولو صرنا الى ظاهر القرآن لضرينا كل من لزمه اسم «زنى» مائة جلدة  
فلما رجم النبي ﷺ (٣٩) الحرين الثيبين ولم يجلدهما دلت السنة على أن  
الله عز وجل إنما أراد بالجلد بعض الزناة دون البعض ، وأن المراد بجلد  
المائة من الزناة البكران دون غيرهما ممن لزمه اسم زنى •

السنة المثبتة أحكاما لم يذكرها القرآن :

• جاءت السنة بأحكام كثيرة لم يرد لها ذكر في القرآن •

وقد عذ الشافعى (٤٠) أن ما سنه الرسول ﷺ من وجوه بيان القرآن  
ومن قبله عن الرسول فيفرض الله قبله •

من ذلك تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها •

فمن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال (٤١) : «لا يجمع بين المرأة  
وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها» •

وفي الحكم على هذا الحديث ، قال ابن عبد البر (٤٢) : «هذا حديث  
صحيح ثابت مجتمع على صحته» •

وفي العمل به ، قال الشافعى (٤٣) : وبهذا نأخذ ، وهو قول من لقين

(٣٨) سورة النور : آية ٢ •

(٣٩) الشافعى : جماع العلم ص ١٢١ •

- الشافعى : الرسالة ص ٦٧ •

(٤٠) الشافعى : الرسالة ص ٢٢ ، ٣٣ •

(٤١) مالك : الموطأ ح ٢ كتاب النكاح ص ٥٣٢ •

- النسائى : سنن النسائى ح ٦ كتاب النكاح ص ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ •

- الصنعانى : سبل السلام ح ٣ كتاب النكاح ص ٩٨ •

- الشوكانى : فتح القدير ح ١ ص ٤٤٩ •

(٤٢) ابن عبد البر : التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والآمانيد

ح ١٨ ص ٢٧٦ •

(٤٣) الشافعى : الام ح ٥ ص ٤ طه الشعب •

من المفتين ، لا اختلاف بينهم فيما علمنه ، ولم نعلم فقيها سئل لم حرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها الا قال به •

وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أجل وحرّم في الكتاب معنى الا أننا اذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله ﷺ ، فمن الله تعالى قبلناه فرض من طاعته •

ومما لم يرد له ذكر في القرآن من السنة :

«تحريم أكل كل ذي ناب من السباع»

فسال رسول الله ﷺ : «كل ذي ناب من السباع فأكله حرام»<sup>(٤٤)</sup> :  
أولا : ان ابن شهاب الذي رواه عاد فضعفه ، وقال<sup>(٤٥)</sup> : لم نسمع بهذا حتى قدمنا الشام •

ثانيا : أن ابن عباس<sup>(٤٦)</sup> وعائشة ، وعبيد بن عمير أطوا لحوم كل ذي ناب من السباع •

وقد أجيب على ذلك بأن ابن شهاب وان لم يسمعه حتى جاء الشام

---

(٤٤) مالك : الموطأ ح٢ كتاب الصيد ص ٤٩٦ •

أبو داود : سنن أبي داود : ح٢ كتاب الأطعمة ص ٣٥٥ •

ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ح٢ كتاب الصيد ص ١٠٧٧ •

الصنعاني : سيل السلام : ح٤ كتاب الأطعمة ص ١٢٨٥ •

(٤٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣ كتاب الصيد والذبائح ص ٨٢ •

(٤٦) الشافعي : الأم ح ١٧ ص ١٩ ط٠ دار الشعب •

يخالف هذا ما رواه مسلم بسنده عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ، قال نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير» راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٣ كتاب الصيد والذبائح ح ٨٣ •

- وراجع ابن حزم : المطى ح١ ص ١٧٠ •

فقد أحاله على ثقة من أهلها ، وهو أبو إدريس الصولاني ، وكان من فقهاء أهل الشام .

أما عن اباحة من ضعفوه ، فليس في اباحة أفعالهم حجة إذ كان رسول الله يحرم ، وقد تخفى عليهم السنة ، يعلمها من هو أبعد دارا . وأقل للنبي ﷺ صحبة ، وبه علما منهم ، ولا يكون ردهم حجة دين يروى عن النبي ﷺ خلافة ، وإذا ثبت عن (٤٧) النبي ﷺ من طريق صحيح ، فرسول الله ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله .

كذلك ما أثبتته السنة التحريم بالرضاع

فقد قال تعالى (٤٨) : «وأما هنكُم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة» فذكر تحريم الأم والأخت من الرضاعة ، وأقامهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب .

وقياسا على ذلك أوجب (٤٩) السنة أن تكون الرضاعة كلها تقسم مقام النسب فما حرم بالنسب حرم بالرضاعة مثله .

قال ﷺ (٥٠) : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

وقال الشافعي (٥١) : «حرم الله تعالى الأخت من الرضاعة ، فاحتمل

- 
- (٤٧) راجع حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : كل ذي ناب من السباع حرام : صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٣ .  
ثم راجع سنن أبي داود : كتاب السنة ج ٤ ص ٢٠٠ .  
(٤٨) سورة النساء : آية ٢٣ .  
(٤٩) الشافعي : أحكام القرآن ج ١ ص ٢٥٦ .  
(٥٠) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الرضاع ج ١ ص ٢٢ .  
- النسائي : سنن النسائي ج ٦ كتاب النكاح ص ٩٨ .  
- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج ١ كتاب النكاح ص ٦٢٣ .  
- وفي رواية «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة» .  
راجع مالك : الوطأ ج ٢ كتاب الرضاع ص ٦٠٢ .  
(٥١) الشافعي : الأم ج ٥ ص ٢٠ .

تحريرهما معنيين : أحدهما : إذ ذكر الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة ، وأقامهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب ، أن تكون الرضاعة كلها تقوم مقام النسب ، فما حرم بالنسب حرم بالرضاع مثله ، وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله ﷺ ، والقياس على القرآن • والآخر : أن يحرم من الرضاع الأم والأخت ، ولا يحرم سواهما •

وقيل تحريم الرضاع كتحريم النسب إلا في مسألتين : (٢٥)

أحدهما : أنه لا يجوز للرجل أن يتزوج أخت ابنه من النسب ، ويجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع لأن المانع في النسب وطؤه أمها ، وهذا المعنى غير موجود في الرضاع •

والثانية : لا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب ، ويجوز في الرضاع لأن المانع في النسب وطء الأب أيها هو هذا المعنى غير موجود في الرضاع • ومما جاءت به السنة تحريم لحوم الحمر الانسية :

حلت بالمسلمين مجاعة يوم خيبر ، فأصابوا حمرا<sup>(٥٣)</sup> انسية من خارج المدينة ، فنحروها وأوقدوا النيران لطهيها ، فقال النبي ﷺ «علام توقدون» قالوا : على لحوم الحمر الانسية ، فقال : أهرقوا ما فيها وأكسروها ، فقال رجل من القوم أو نهريق ما فيها ونغسلها ، فقال النبي ﷺ : أو ذاك •

وقيل : إنما حرمها الرسول من أجل أنها تأكل العذرة ، وقيل : أنها رجس •

السنة إذا ما مؤكدة أحكام القرآن ، وأما مبينة لها ، وأما مثبتة أحكامها

---

(٥٢) الزمخشري : الكشف ج ١ ص ٤٩٤ •

(٥٣) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الذبائح ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ •

لم ترد أصلا فيه • ومن هنا يجب ألا نقصر عليه في استنباط الأحكام  
وانما لابد من النظر في السنة للوقوف على ما ورد فيها مؤكدا أو مبينا  
أو مثبتا •

قال الشاطبي : «لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه  
دون النظر في شرحه وبيانه ، وهو السنة لأنه اذا كان كليا ، وفيه أمور  
كلية كما هو الشأن في الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها ، فلا  
محصن عن النظر في بيانه •

ويتقسم نصوص السنة من حيث قطعها وظنيها الى :

نصوص قطعية الورد : وتشمل

السنة المتواترة : وهي<sup>(٥٤)</sup> ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبى  
ﷺ •

أو هي<sup>(٥٥)</sup> ما نقلها من يحصل العلم بصدقهم ضرورة ولا بد في  
اسنادها من استمرار هذا الشرط في روايتها من أولها الى آخرها •

وأضاف بعضهم أنها لابد أن تكون مما تتناوله أبصار الناس  
وأسماعهم يقال ابن حجر<sup>(٥٦)</sup> : ان الأخبار التي تشاع ولو كثر نقلوها ان  
لم يكن مرجعها الى أمر حسي عن مشاهدة أو سمع لا تستلزم الصدق •

والمعتمد في التواتر توفر الجمع الذى يمتنع تواطؤه على الكذب في  
عصر الصحابة أولا ، ثم في عصر التابعين ، وتابعي التابعين ، ولا ينقيد

---

(٥٤) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ص ١٠٤ •

(٥٥) ابن الصلاح : المقدمة ص ٣٩٣ •

— السيوطى : تدريب الراوى ص ٣٧١ •

(٥٦) ابن حجر العسقلانى : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٢  
ص ٢٣٦ •

ذلك بعدد محدود ، انما العبرة بحصول العلم القطعى<sup>(٥٧)</sup> «فان رواه جمع غفير ، ولم يحصل العلم به لا يكون متواترا ، وان رواه جمع قليل ، وحصل العلم الضرورى يكون متواترا البتة» •

وتنقسم الى متواترة لفظية ، وهى ماتواترت بلفظ واحد ومعنى واحد والعلماء من هذه السنة على خلاف •

فذهب ابن حبان الى أنه لا يوجد<sup>(٥٨)</sup> عن النبى ﷺ خبر من رواية عدلين ، روى أحدهما عن عدلين ، وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهى ذلك الى رسول الله ﷺ ، فلما استحال هذا وبطل ، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد •

وهذه الدعوى لا تسلم له • فان كتب الحديث الصحيحة تحوى كثيرا من الأحاديث المتواترة •

وفى رأى ابن الصلاح<sup>(٥٩)</sup> أن ما تواتر لفظه من السنة لا يكاد يوجد ، ومن سئل عن ابراز مثال له أعياء تطلبه الا أنه يدعى ذلك فى حديث<sup>(٦٠)</sup> «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» فقد نقله من الصحابة عدد جم بلغ عددهم اثنان وسقون نفسا •

ويعقب عليه العراقى بحديث رفع اليدين فى الصلاة ، وحديث سح الخف ، قال<sup>(٦١)</sup> : فأما حديث رفع اليدين فذكره الحافظ أبو عبد الله

- (٥٧) الكتانى : نظم المتناثر فى الحديث المتواتر ص ١٦ •  
 (٥٨) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ص ٨٧ •  
 (٥٩) ابن الصلاح : المقدمة ص ٣٩٣ •  
 (٦٠) راجع ابن حجر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١ ص ١٤٣ ، ١٤٤ •  
 ابن قتيبة : تاويل مختلف الحديث ص ٤٩ •  
 (٦١) العراقى : التقييد والايضاح ص ٢٧٠ وراجع ص ٢٧٣ •



الحاكم فيما نقل المبيهقي عنه أنه سمعه يقول : لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ الخلفاء الأربعة ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة فمن بعدهم من<sup>(٦٢)</sup> أكابر الصحابة ، على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة .

أما حديث مسح الخف<sup>(٦٣)</sup> فقد رآه أكثر من ستين صحابيا ومنهم العشرة .

وقرر الحافظ ابن حجر<sup>(٦٤)</sup> أن ما ادعاه ابن الصلاح من العزة ممنوع ، وذكر أن هذا الرأي نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق ، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لايعاد المعادة أن يتواطئوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقا ، وعنده أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها ، اذا اجتمعت على اخراج حديث ، وتعددت طرقه تعددا تميل المعادة توافقهم على الكذب الى آخر الشروط أفاد العلم الميقيني بصحة نسبته الى قائله ، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير» .

وذهب السيوطي<sup>(٦٥)</sup> الى أن في السنة غير قليل من التواتر اللغضي ، وألف في هذا النوع كتابا سماه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» ، وأورد فيه أحاديث كثيرة منها حديث المسح على الخفين<sup>(٦٦)</sup> من رواية

(٦٢) راجع قول البلقيني : «وحديث رفع اليدين رواه عن النبي ﷺ جمع كبير ، ويزيد رواه على أربعين» محاسن الاصطلاح ص ٣٩٤ .

(٦٣) العراقي : التقييد والايضاح ص ٢٧٠ .

— راجع : الكتاني : نظم المتناثر في الحديث المتواتر ص ١٧ .

(٦٤) انظر الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ١٧ .

(٦٥) السيوطي : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص ٣٧٤ .

(٦٦) الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٨ ، ٩ .

سبعين صحابيا ، وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية خمسين ،  
وحديث كل مسكر حرام •

وقد أخذ على السيوطي أنه تساهل<sup>(٦٧)</sup> في الحكم بالتواتر ، فذكر  
عدة أحاديث ربما يقطع الحديثي بعدم تواترها ، ويظهر أيضا من كلامه  
أنه قصد جمع التواتر اللفظي ، ثم أنه كثيرا ما يورد أحاديث صريح هو  
أو غيره في بعض الكتب بأن تواترها معنوي •

وقد أوف الكتاني في الأحاديث المتواترة كتابا قدم له بقوله<sup>(٦٨)</sup> : وقد  
نهضت قبل هذا الأوان لجمع ما وقفت عليها منها في بطون الدفاتر ،  
ومقيدات الاخوان حتى جمعت منها جملة وافرة ، وعدة جلية متكررة ،  
ولما خفت عليها من الدروس والضياع جمعتها في مقيد للانتفاع ، وسميته  
بنظم المتناثر من الحديث المتواتر •

وقد أورد الكتاني في كتابه ثلاثمائة وعشرة أحاديث نجتريء منها :  
حديث «نصر الله امرأ ٠٠٠٠» رواه ثلاثون من الصحابة ، وحديث  
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله» رواه تسعة  
عشر صحابيا ، وحديث «ويل للأعقاب من النار ٠٠٠» رواه  
ثلاثة عشر صحابيا ، وحديث «صلاة في مسجد خير من ألف  
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام» رواه اثنا عشر  
صحابيا ، وحديث : «لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول ٠٠٠» رواه  
خمس أنفس • وحديث «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم  
عليكم فاكملوا شعبان ثلاثين ٠٠» رواه سبعة من الصحابة ، وحديث  
«لزكاة الجنين زكاة أمه» رواه اثنا عشر صحابيا ، وحديث «لا تنكح المرأة  
على عمته ولا خالتها» رواه ستة عشر صحابيا ، وحديث النهي عن

---

(٦٧) راجع بعض رواياته عند النسائي : السنن ٣ : كتاب الطهارة :  
باب المسح على الخفين ١٥ ص ٨١ ، ٨٢ •  
(٦٨) الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٧ •

المزابتة وهي بيع الثمر على رعوس الأشجار بالثمر كيلا ، والزرع كذلك بالحظنة كيلا» رواه أحد عشر صحابيا •

متواترة معنوية :

وهي التي يكتفى فيها بأداء المعنى ، ويدللون على ذلك بأحاديث رفع اليدين في الدعاء ، فهي وإن كثرت رواياتها ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر<sup>(٦٩)</sup> ، والقدر المشترك فيها «وهو الرفع عند الدعاء» متواتر باعتبار المجموع •

والأمر نفسه في السنن العملية ، وغيرها من شعائر الدين ، مما يراه الناس كالذي روى في كيفية الوضوء ، وعدد الصلوات ، وعدد ركوع وسجود كل صلاة ، والصوم والحج •

السنة المشهورة :

وهي ما نقلها<sup>(٧٠)</sup> عن الرسول ﷺ صوابي أو اثنان أو جمع لم يبلغ حد التواتر ثم تواتر في عهد التابعين ، وتابعي التابعين •

وقد صنف الزركشي في هذا القسم «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، ومثل له الفقهاء بحديث أبغض الحلال عند الله الطلاق ، ومثل له الحاكم وابن الصلاح بحديث<sup>(٧١)</sup> «انما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى» فقد رواه عن الرسول عمر بن الخطاب ، ثم رواه عن عمر جمع من التابعين يحيل العقل اتفاقهم على الكذب ، ثم رواه عن هذا الجمع جمع آخر من تابعي التابعين يتمتع طواظؤه على الكذب •

- 
- (٦٩) السيوطي : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٣٧٤
  - الكتاني : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ١٨
  - (٧٠) راجع السيوطي : تدريب الراوي ص ٣٦٨
  - (٧١) الحاكم : معرفة علوم الحديث ص ٩٢ ، ٩٣
  - ابن الصلاح : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٩

ومنه حديث «بنى الاسلام على خمس» ، وحديث «لا ضرر ولا ضرار» وحديث «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» ومنه أيضا الأحاديث التي رويت عن عمر ، وعن عبد الله بن مسعود ، ثم رواها عن أحدهما جمع لا يتفق أفرادها على الكذب .

والسنة المتواترة قطعية الورد والثبوت عن الرسول ﷺ ، والأخذ بها محل اتفاق ،

والسنة المشهورة قطعية الثبوت عن الصحابي ، ولما كان الصحابة (٧٣)  
كلهم حجة وعدول فهي في مرتبة تلي السنة المتواترة .

#### نصوص ظنية الورد

وهي سنة الآحاد لأن سندها لا يفيد القطع إذ أن عدد روايتها لا يبلغ حد التواتر المفيد للعلم .

أما من حيث الدلالة

فإن نصوص السنة بعامة المتواترة والمشهورة وسنة الآحاد قد تكون قطعية الدلالة إذا كانت لا تحتل تأويلا مثل قوله ﷺ «في خمس من الأبل شاة» فلفظ خمس قطعي الدلالة لأنه دقيق ، ومحدد ، ولا يحتمل إلا معنى واحدا .

وقد تكون ظنية الدلالة : إذا كانت تحتل تأويلا : وذلك مثل قوله ﷺ (٧٣) : «لا نكاح إلا بولي» فهذا الحديث يحتمل أن النكاح لا يكون صحيحا إلا بولي ، لأن (٧٤) الأصل في النفي نفى الصفة لا الكمال ،

(٧٢) راجع حجية أقوال الصحابة : التهاوني : قواعد في علوم الحديث ص ١٢٨ - ص ١٣١ .  
(٧٣) الصنعاني : سبل السلام ج ٣ ص ٩٨٧ .  
(٧٤) الصنعاني : سبل السلام ج ٣ ص ٩٨٨ وانظر ص ٩٨٩ .

ويقوى ذلك حديث عائشة (٧٥) : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل • وقد أخذ الشافعي بذلك •

ويحتمل أن النكاح لا يكون كاملا إلا بولي ، وعلماء الحنفية على ذلك ، فالمرأة (٧٦) العاقلة البالغة لها أن تزوج نفسها ، وتزوج ابنتها الصغيرة بنفسها عندهم •

### والسنة بكل أقسامها واجبة الاتباع :

فأما المتواترة (٧٧) فلقطعية ورودها وثبوتها عن الرسول ﷺ وهي تفيد علما يقينيا ، العمل به واجب ، والجاحد له كافر ،

وأما المشهورة فإنها وإن كانت ظنية الورود عن الرسول ﷺ إلا أن هذا الظن قريب من اليقين ، فهي قطعية الثبوت عن الصحابي ، وما اتصف به الصحابة من العدالة والبعد عن الكذب ، يجعل الظن راجحا ، والظن الراجح يكفي في وجوب العمل به فيما سوى العقائد ، لذلك كله كانت السنة المشهورة مصدرا تشريعيا (٧٨) ، وهي إن لم تفد اليقين ، فإنها تفيد طمأنينة قوية فيما تخبر به • ومن هنا أوجب العلماء العمل بها ، وأجازوا أن يقيدوا بها مطلق الكتاب مثل قوله تعالى «من بعد وصية يوصى بها أو دين» أخذاً بحديث «الثلث والثلث كثير» •

كما خصصوا العموم الذي في لفظ الوصية بحديث «إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث» فكل الحديثين مشهور •

---

(٧٥) الصنعاني : سبل السلام ج٣ ص ٩٨٧ •

— صديق بن الحسن الفنوجي : الروضة الندية شرح الدرر البهية ج٢ ص ١٠ •

(٧٦) الصنعاني : سبل السلام ج٣ ص ٩٩٢ •

(٧٧) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ٤٣ الطبعة الثامنة •

(٧٨) راجع الدكتور محمد سلام مذكور : أصول الفقه ص ١١٦ •

وأما سنة الآحاد ، فقد صح الاجماع من الصدر الأول على قبولها ، وكانوا يرون أن التعبد بخير الواحد واقع سمعا ، فقد قال (٧٩) ﷺ : « نضر الله أمرا مقلتي فحفظها ، ووعاها وأداها ، قرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقيه الى من هو أفقه منه » وفي هذا ندب لامرئ واحد أن يؤدي عن الرسول ما تقوم به الحجة على من أدى اليه لأنه انما يؤدي عنه حلال يؤتى ، وحرام يجتنب ، ومال يؤخذ ويعطى ، ونصيحة في دين ودنيا •

وقد بعث الرسول (٨٠) رسلا الى كل ملك من ملوك الأرض المجاورين لبلاد العرب : وأمرهم بتعليم من أسلم شرائع الاسلام ، ومساائل العبادات ، وألزم كل ملك ورعية قبول ما أخبرهم به الرسول بالوجه نحوهم من شرائع الدين •

كذلك بعث معاذ الى الجند ، وجهات من اليمن ، وأبا موسى الى جهات أخرى ، وهى زبيدة وغيرها ، وأبا بكر على الموسم مقيما للناس حجهم ، وأبا عبيدة الى نجران ، وعليها قاضيا الى اليمن •

وكل من هؤلاء مضى الى جهته ليعلم أهلها شرائع الاسلام ، وهم مأمورون بقبول ما يخبرهم به عن نبيهم ﷺ ، فلم يكن ليعث اليهم الا واحدا الحجة قائمة بخبره على من بعثه اليهم •

كذلك فرق النبي ﷺ عمالا على نواحي كثيرة عرفوا عند أهلها

---

(٧٩) راجع مصادر الحديث في كتابي «جهود المسلمين في توثيق الحديث» ص ٣١ ، ط. دار نشر الثقافة •

(٨٠) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ١١٠ - ١١٣ •  
 - راجع قوم ابن حزم : افترض الرسول ﷺ على كل جهة قبول رواية أميرهم ومعلمهم ، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا الى رسول الله ﷺ : المحلى ج ١ ص ٦٧ ط. دار الاتحاد العربى للطباعة •

بالصدق ، فبعث قيس بن عاصم ، والزبرقان بن بدر ، وابن نويرة الى عشائريهم .

ولقد كان ﷺ يتحرى أن يكون رسله معروفين في الجهات التي يرسلهم اليها بالصدق ، ومن ذوى المكانة عندهم ، لكي تقوم بمثلهم الحجة على من بعثهم اليهم .

ومن الشواهد على أن خبر الواحد كان معمولاً به في فترة الوحي أن (٨١) رجلاً قبل امرأته وهو صائم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فسأرسل امرأته تسأل عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين ، فأخبرتها ؟ فقالت أم سلمة : ان رسول الله يقبل وهو صائم ، فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً ، وقال : لسنأ مثل رسول الله ، يحلل الله لرسوله ما يشاء ، فغضب رسول الله ، ثم قال : «والله انى لأتعاكم الله ولا أعلمكم بحدوده» .

وفي قول النبي ﷺ لأم سلمة : «(ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك)» (٨٢) دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله ، لأنه لا يأمرها بأن تخبر عنه إلا وفي خبرها ما يكون الحجة لن أخبرته .

ويرى ابن حزم (٨٣) أن فعل الرسول ﷺ حكمه الإتياء به فيه ، وليس واجبا الا أن يكون تنفيذا لحكم أو بيانا لأمر وبعضهم تعلق في هذه الأفعال بأنها خصوص له عليه السلام ، ومن فعل ذلك فقد تجرّس لغضب رسول الله ﷺ .

ومن ذلك أن أهل قباء تحولوا الى الكعبة ، وهم في صلاة الصبح ،

(٨١) الشافعى : الرسالة ص ٤٠٤ ، ص ٤٠٥ .

(٨٢) الشافعى : الرسالة ص ٤٠٦ .

(٨٣) ابن حزم : الاحكام في أصول الاجكام ج ٢ ص ٦ ، ص ٩ .

[وكانت وجوههم الى الشام قبلها] بناء على خبر واحد منهم جاءهم بأن<sup>(٨٤)</sup> الرسول قد أنزل عليه القرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ولم يكونوا ليفعلوه بخبر واحد الا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله اذا كان من أهل الصدق .

روى النسائي بسنده عن ابن عمر ، قال<sup>(٨٥)</sup> : «بينما الناس بقاء في صلاة الصبح جاءهم آت فقال : ان رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة» .

وكان أنس بن مالك<sup>(٨٦)</sup> يسقى أبا طلحة ، وأبا عبيدة بن الجراح ، وأبى بن كعب شرباً من فضيخ وتمز ، فأخبرهم آت بتحريمها ، فأمر أبو طلحة أنسا بكسر جرارها ، فظل أنس يضربها بمهراس لهم حتى تكسرت .

ولقد انصرف هؤلاء عن شرب الخمر ، وكانت عندهم حالاً ، وكسروا جرارها بناء على ما أخبرهم به من أتاها بتحريمها ، ولم يؤجلوا ذلك حتى يلقوا الرسول ﷺ مع قربه منهم .

ولقد ورد عن الصحابة العمل بخبر الواحد في وقائع كثيرة ، ولئن كانت زواية كل واقعة جاءت أحادية ، فإن كثرة هذه الوقائع جعلتها تبلغ حد التواتر المعنوي . يقول الغزالي<sup>(٨٧)</sup> : «لقد تواتر عمل الصحابة بخبر

(٨٤) الشافعي : الرسالة ص ٤٠٧ .

- الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٩٢ .

(٨٥) سنن النسائي : ج ٢ كتاب القبلة ص ٦١ .

(٨٦) الشافعي : الرسالة ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

- الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٩٢ .

(٨٧) الغزالي : المصطفى ج ١ ص ١٤٨ .



الواحد في وقائع شتى لا تندصر وهي وإن لم تتواتر آحادها فيحصل العلم بمجموعها» •

وقد كان كل واحد من الصحابة إذا نزلت به النازلة ، سأل غيره عنها وأخذ بقوله فيها •

من ذلك أن الجدة ذهبت<sup>(٨٨)</sup> إلى أبي بكر كي تسأله فرضها في الميراث، ولما لم يكن عنده في القضية شيء عن الرسول ﷺ سأل الصحابة وأخبر بخبر المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة وأعطاهما المذس •

وقد عمل جميع<sup>(٨٩)</sup> الصحابة بما رواه أبو بكر من قوله : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة •

وكان عمر في مجالس عدة يستدعى الحديث في بعض القضايا من حضره من الصحابة •

من ذلك أنه كان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها ، وكان يقول<sup>(٩٠)</sup> : «الدية للعاقلة» ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً ، فلما أخبره<sup>(٩١)</sup> الضحالك بن سفيان أن الرسول ﷺ كتب له أن يورث امرأة

---

(٨٨) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ١٦ ص ١١٤ •  
— راجع ما جاء في ميراث الجدة : سنن أبي داود ح ٢ كتاب الفرائض ص ١٢١ •

(٨٩) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ح ٢ ص ٩٢ •  
(٩٠) العاقلة : عصابة الجاني التي تتحمل عنه عقوبة القتل خطأ ، وهم أقاربه من جهة أبيه •

الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ح ٢ ص ٩١ •  
راجع الشوكاني : نيل الأوطار ح ٧ ص ٣٤٣ •  
(٩١) أبو داود : سنن أبي داود ح ٢ كتاب الفرائض ص ١٢٩ •  
— ابن قدامة : المغني ح ٦ ص ٣٢٠ •

أشيم الضبابي<sup>(٩٣)</sup> من ديته ، رجع عما كان يقضى به ، ولم يجعل لنفسه  
الا اتباعه •

يقول الشافعي<sup>(٩٤)</sup> : « لما بلغ عمر خلاف فعله صار الى حكم رسول  
الله وترك حكم نفسه ، وكذلك كان في كل أمره •

وكان عمر يرى في الأصابع<sup>(٩٥)</sup> نصف الحية ، ويفاضل بينها ، فجعل  
في الخنصر ستة ، وفي البنصر تسعة ، وفي الوسطى والسبابة عشرة ،  
عشرة ، وفي الإبهام خمسة عشر ، ثم رجع الى خبر عمرو بن حزم أن  
في كل اصبع عشرة •

ونسي أمر الرسول<sup>(٩٦)</sup> بأن يتيمم المجنب فقال : لا يتيمم أبدا ، ولا  
يمسلى ما لم يجد الماء ، وذكره بذلك عمار •

ونهى عن المغالاة في<sup>(٩٧)</sup> مهور النساء استدلالا بمهور النبي ﷺ حتى  
ذكرته امرأة بقول الله عز وجل<sup>(٩٨)</sup> «لو آتيتهم احدا من قنطارا» •

---

(٩٣) أشيم الضبابي قتل خطأ في عهد النبي ﷺ مسلما فامر الضحاك  
ابن سفيان أن يورث امرأته من ديته •

— يقوى هذه السنة حديث عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله  
ﷺ يوم فتح مكة : «المرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها  
وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه» •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب الفرائض ص ٩١٤ •

(٩٤) الشافعي : الرسالة ص ٤٢٨ •

— ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٣ •

(٩٥) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩١ •

(٩٦) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٣ •

(٩٧) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ١٣ •

(٩٨) سورة النساء : آية ٢٠ •

وعمل بخبر عبد الرحمن بن عوف<sup>(٩٩)</sup> في أخذ الجزية من المجوس ،  
فقد شهد أن رسول الله أخذها من مجوس هجر ، كما شهد بأنه سمع  
الرسول يقول : «سئوا بهم سنة أهل الكتاب» فأخذوها من مجوس  
هارس .

وعمل أيضا بخبر حمل بن مالك في الجنين وهو قوله<sup>(١٠٠)</sup> : «كنت  
بين جارين لى (يعنى ضربتين) فضربت احدهما الأخرى بمسطح ،  
فألقت جنينا ميتا ، ففضى رسول الله ﷺ بغرة ، فقال عمر : لو لم نسمع  
بهذا لمقضيينا بغير هذا .

ومن ذلك أن عثمان<sup>(١٠١)</sup> وعليا عملا بخبر غريمة بنت مالك في اعتداد  
المتوفى عنها زوجها في منزل زوجها ، وهو أنها قالت : جئت الى النبي ﷺ  
بعد وفاة زوجي أستأذنه في موضع العدة ، فقال ﷺ أمكئى حتى تنقضى  
عدتك .

وقد رجع الصحابة عن سقوط فرض الغسل من التقاء الختانين الا  
أن يكون أنزل بخبر عائشة رضى الله عنها ، وقولها<sup>(١٠٢)</sup> : فعلت ذلك أنا  
ورسول الله ﷺ فاغتسلنا ، وقولها<sup>(١٠٣)</sup> : اذا جاوز الختان الختان وجب  
الغسل ، قال مسروق : فكانت عائشة أعلمهن بذلك .

- 
- (٩٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ٦٨ ص ٦٨ ، ١٠٥ ص ٢٧ .  
- ابن قدامة : المغنى ٤٩٨ .  
- الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩١ .  
(١٠٠) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩١ .  
- أبو داود : سنن أبي داود ٤ كتاب الديات ص ١٩١ ، ١٩٢ .  
(١٠١) راجع : مالك : الوطأ ٢ : كتاب الطلاق ص ٥٩١ .  
- الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩٢ .  
(١٠٢) الغزالي : المستصفى ١ ص ١٤٨ .  
- الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩٣ .  
(١٠٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١ ص ٢٤٥ .  
- ابن حزم : المحلى ٢ ص ٢ .

• وكان زيد بن ثابت يرى أن الحائض لا يجوز لها أن تصدر حتى يكون آخر عهدا الطواف بالبيت ، وأنكر على ابن عباس خلافه في ذلك ، فقيل له : ان ابن عباس سأل فلانة الأنصارية • هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك ، فأخبرته ، فرجع زيد بن ثابت يضطك ويقول لابن عباس (١٠٤) : ما أراك الا قد صدقت ، ورجع الى موافقته بنظر الأنصارية •

• وكان الصحابة يضعون ضوابط مختلفة على أخبار الآحاد ، وكانت طرائقهم في التثبت من صحة نسبتها الى الرسول تختلف من واحد الى آخر ، وكانت طريقة أبي بكر وعمر تتمثل في مطالبة الراوى بمن يشهد معه على ما يحدث به •

فقد رد أبو بكر (١٠٥) خبر المخيرة في ميراث الجدة حتى انضم اليه خبر محمد بن مسلمة ورد عمر (١٠٦) خبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان وهو قوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثا فلم يؤذن له ، فليمنصرف حتى روى معه أبو سعيد الخدري • أما علي بن أبي طالب ، فكانت طريقته أن يجلف الراوى على صحة ما يرويه •

قال (١٠٧) : كنت اذا سمعت من رسول الله حديثا نفعتني الله بما شاء منه ، واذا حدثني غيره حلفته ، فاذا حلفته صدقته •

- 
- (١٠٤) الغزالي ، المستصفى ١٥ ص ١٤٨
  - - الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩٣ •
  - (٢٠٥) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩٤ ، ٩٥ •
  - (١٠٦) المصدر نفسه ٢ ص ٩٤ ، ٩٥ •
  - (١٠٧) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ٢ ص ٩٥ •

وكان الصحابة لا تستريح أنفسهم الى استنباط الحكم الشرعى من الحديث الا بعد التأكد من أنه لم ينسخ ، فاذا كان قد طرأ عليه نسخ تركوا المنسوخ ، وأخذوا بحكم المناسخ .

ففى أول الاسلام كان الناس يطبقون أيديهم ، ويشبكون أصابعهم ، ويضعونها بين أفضادهم ، ثم نسخ ذلك ، وأمروا برفعها الى المركب .

روى النسائى بسنده عن عبد الله بن مسعود ، قال (١٠٨) : «علمنا رسول الله ﷺ الصلاة ، فقام فكبر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ سعدا ، فقال : صدق أخى : قد كنا نفعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعنى : الامساك بالركب .

وليس لمعارض أن يرد على ذلك بأن الصحابة كانوا يستوثقون من أخبار الآحاد ، ويطلبون الدليل على صحتها ، فلم يكن ذلك لشك في روايتها ، وانما كان بقصد الوثوق والاطمئنان ، وحتى لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ .

يقول الغزالى (١٠٩) : كان أبو بكر يظف المخبر لا لتهمة بالكذب ، ولكن للاحتياط في سياق الحديث على وجهه ، والتمحز من تغيير لفظه نقلا بالمعنى ، ولئلا يقوم على الرواية بالظن ، بل عند السماع .

وقد ظل سبيل الخلفاء في استنباط الأحكام بعد وفاة الرسول ﷺ يقوم على النظر في القرآن أولا اذ هو أصل التشريع ، والمصدر الأول

---

(٢٠٨) النسائى : السنن : كتاب الافتتاح ، باب التطبيق ح٢ ص ١٨٣ .

(١٠٩) الغزالى : المستصفى ح٢ ص ١٤٩ .

له ، فإذا لم يجدوا حكما فيه للواقعة أو القضية التي تواجههم نظروا في السنة ، وسألوا عنها من يحيط بها •

فحين التمسست الجدة من أبي بكر أن تورث ، ولم يجد لها في كتاب الله حكما ، سأل المسلمين<sup>(١١٠)</sup> : هل فيكم من يحفظ في هذا الأمر سنة عن النبي ﷺ ؟ ، وأنفذ في شأنها ما أخبره به المغيرة بن شعبة ، وأعطاهما المسدس •

وحين لم يجد عمر ما يحكم به في املاص المرأة ، قال<sup>(١١١)</sup> : أذكر الله امراءا سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا ، فلما أخبره حمل بن مالك أن رسول الله قضى فيه بغرة أخذ بقوله •

وكان عمر يقول : ان المرأة الحامل اذا توفى عنها زوجها فانها<sup>(١١٢)</sup> تعتد لآخر الأجلين «أربعة أشهر وعشرا أو وضع الحمل» وأفتى امرأة بذلك ، فمرت بأبي بن كعب ، فقال لها : من أين جئت ؟ ، فذكرت له ، وأخبرته بما قال عمر ، فقال : اذهبي الى عمر وقولي له : ان أبي بن كعب يقول : قد حلت ، فان التمسطيني فأتى ما هنا ، فذهبت الى عمر فأخبرته ، فقال : ادعيه ، فجاءته ، فوجدته يصلي ، فلما فرغ من صلاته انصرف معها اليه ، فقال له عمر : ما تقول هذه ؟ فقال أبي : أنا قلت لرسول الله

---

(١١٠) راجع البغدادى : الكتاية في علم الرواية ص ٤٣ ط . دار الكتاب العربي •

النيسابورى : معرفة علوم الحديث ص ١٥ •

(١١١) البخارى : الجامع الصحيح ٩٠ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ص ١٢٦ •

مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ١١ كتاب القسامة ص ١٧٩ •

أبو داود : سنن أبي داود : ح ٤٠ كتاب الديات ص ١٩١ •

(١١٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٤٧٢ •

ﷺ : «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» فقال لى النبی ﷺ : نعم ، فقال عمر للمرأة : اسمعى ما تسمعين • وأفتى عمر بعد ذلك بما أخبره به أبى بن كعب ، فكان يقول (١١٣) : إذا وضعت الحامل فقد حل أجلها ، وقال : لو ولدت وزوجها على سريره لم يدفن بعد لحلت •

وعندما اختلف (١١٤) عبدالله بن مسعود والأشعث بن قيس في بيع رقيق من رقيق الامارة ، وجعل الأشعث الفصل في المسألة لعبد الله ، حكم بما قضت به السنة عند اختلاف المتبايعين •

روى النسائي بسنده (١١٥) أن عبدالله بن مسعود باع الأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الامارة ، فاختلفا في الثمن ، فقال عبد الله بن مسعود : بعثك بعشرين ، وقال الأشعث : بعشرة ، فقال ابن مسعود : اجعل بينى وبينك رجلاً ، فقال له الأشعث : اجعل بينى وبينك نفسك ، قال ابن مسعود : فأنى أقضى بما قضى رسول الله ﷺ : «إذا اختلف المتبايعان فالحقول ما قال رب المال ، أو يترادان البيع» •

---

(١١٣) مالك : الموطأ ح٢ كتاب الطلاق ص ٥٩٠  
(١١٤) ابن حزم : المحلى ح٨ ص ٣٦٧ •  
(١١٥) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح٨ ص ٢٧١ •





## الباب الثالث

الاجتماع



الاجماع هو المصدر الثالث للأحكام الشرعية •

ولا يذكر الا بعد حياة النبي ﷺ ، ذلك لأنه كان وحده مصدر التشريع في حياته بما يقوم به من تبليغ القرآن ، وبما يصدر عنه من أحاديث وما يأتيه من سنن •

قال تعالى<sup>(١)</sup> : «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» •

وقال<sup>(٢)</sup> : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» •

وقال<sup>(٣)</sup> : «وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى» •

وقال رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup> : «ما أمرتكم به فخذوه ، وما نهيتكم عنه فامتنعوا» •

وقد عرف الغزالي الاجماع بقوله<sup>(٥)</sup> : «انه اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية» •

واذا كان هذا التعريف لم يشترط في الاجماع اتفاق المجتهدين بعد وفاة النبي في عصر معين فيبدو أن الغزالي قصد بلفظ أمة المجتهدين منها عو يشير الي ذلك قوله<sup>(٦)</sup> : «إذا انحصر أهل الطل والمعد ، فكما يمكن

---

(١) سورة المائدة : آية ٦٧ •

(٢) سورة النحل : آية ٤٤ •

(٣) سورة النجم : آية ٣ ، ٤ •

(٤) سنن ابن ماجه : ج ١ ص ٣ •

(٥) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ١٧٣ •

(٦) الغزالي : المستصفى ج ١ ص ١٧٤ •

أن يعلم قول واحد ، أمكن أن يعلم قول الثاني الى العشرة والعشرين»  
كما يشير اليه قوله<sup>(٧)</sup> : «لا يجوز أن يراد بالأمة المجانين والأطفال  
والسقطوان كانوا من الأمة» .

وأما عن عدم اشتراطه أن يكون الاتفاق بعد عصر الرسول ، فيبدو  
أنه كان يقول بالاجماع في حياته ، ومؤدى قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : «فان تنازعتم  
في شيء فردوه الى الله والرسول» يسند رأيه ، فهم اذا لم يتنازعا  
واتفقوا على رأى أنفذه ، وذلك في حياة النبي وبعد وفاته .

كما أن خلو التعريف من النص على أن الاجماع يكون في عصر معين ،  
فذلك لا ينال منه ، لأن الغزالي أوضح مفهوم الاجماع عنده بقوله<sup>(٩)</sup> :  
«أن المراد به اجماع يمكن خرقه ومخالفته في الدنيا ، وذلك هم الموجودون  
في كل عصر» .

وعرفه محب الله بن عبيد الشكور بقوله<sup>(١٠)</sup> : «هو اتفاق المجتهدين  
من هذه الأمة في عصر على أمر شرعي» .

ولئن اشترط أنه اتفاق المجتهدين في عصر معين الا أنه لم يذكر  
أنه يكون بعد وفاة الرسول .

وقد توسع بعض علماء الأصول في تعريف الاجماع ، فعمموا الأمر  
المجمع عليه ، وجعلوه يشمل ما يدخل في دائرة الشرعيات ، وما يتصل  
بأمر الحياة الجارية .

---

(٧) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٧٨ .

(٨) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٩) الغزالي : المستصفى ج١ ص ١٧٩ .

(١٠) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانتصارى : فواتخ الرحفوت  
شرح مسلم القوت ج٢ ص ٢١١ .

ومن هؤلاء الأمدى ، وقد عرفه بقوله (١١) : «هو اتفاق جملة أهل  
الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من  
الوقائع» •

ويراد بالاتفاق : الاشتراق في الأقوال أو الأفعال أو في السكوت  
والشرط في الاجماع اتفاق جميع أهل الحل والعقد ، غلو خالف أحدهم  
لا ينعقد الاجماع لأن من المحتمل أن يكون الحق في جانبه •

وذهب الطبري (١٢) وأبو بكر الرازي ، وأبو الحسين الخياط من  
المعتزلة ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه الى انعقاد اجماع  
الأكثر مع مخالفة الأقل ، ويشترط بعض منهم ألا يبلغ عدد المخالفين حد  
التواتر ، والا كان معتدا به •

وتقييد الاجماع بصدوره من أهل الحل والعقد من أمة محمد يفيد  
أن ما أجمع عليه أهل الحل والعقد من أصحاب الشرائع السابقة ليس  
حجة شرعية •

وتقييد الاتفاق من المذكورين بأنه في عصر من الأعصار يفيد أنه  
لا يشترط اتفاقهم في جميع الأعصار ، وإنما الأمر منوط باجماع أهل  
كل عصر • كذلك يفيد أن الاجماع لا يتقيد بأنه اجماع الصحابة •

وعرفه الشوكاني بقوله (١٣) : «هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ  
بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور» •

وقد سلم هذا التعريف من كل المآخذ التي اعترض بها على التعاريف  
الأخرى ، وليس فيه من شيء الا اطلاق الأمر المجمع عليه •

(١١) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج١ ص ٢٨١ •

(١٢) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج١ ص ٢٣٦ •

(١٣) راجع : ارشاد الفحول ص ٧١ •

والواقع أن فجوة الخلاف تكاد تنعدم بين من قيدوا الاجماع بأمر  
 المحين وبين من عموه ، فوسعوا دائرته لتشمل أمور الدنيا ، ذلك لأن  
 الذين قيدوا لم يقصدوا الوقوف عند حد الأحكام ، وإنما أرادوا كل  
 ما يتصل بالشرعيات ، والذين عمموا إنما أرادوا أمور الدنيا التي يترتب  
 عليها حكم شرعى ، وبذلك يكون الاجماع عليها فى حقيقته إجماعا على  
 ما يتأسس عليها .

### موقف الظاهرية من الاجماع :

عرف ابن حزم الاجماع بقوله <sup>(١٤)</sup> : « هو ما يتيقن أن جميع أصحاب  
 رسول الله ﷺ عرفوه ، وقالوا به ، ولم يختلف منهم أحد .

فأبطل قول من يرى أنه اجماع علماء المسلمين على حكم لا نص  
 فيه ، لكن برأى منهم ، أو بقياس منهم على منصوص .

وأكد أنه لا يمكن <sup>(١٥)</sup> البتة أن يكون اجماع من علماء الأمة على غير  
 نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ .

وذلك النص <sup>(١٦)</sup> اما كلام منه عليه السلام ، فهو منقول ومحمول ،  
 واما عن فعل منه فهو منقول أيضا ، واما اقراره — اذ علمه فآقره  
 ولم ينكره — فهو أيضا حال منقولة محفولة .

وهكذا حض ابن حزم الاجماع بانه اتفاق على نقل شيء عن الرسول  
 ﷺ ، ويصير هذا الاتفاق حجة فى ثبوته ووجوب العمل به .

---

(١٤) ابن حزم : المحلى : ١ ص ٧٠ طه دار الاتحاد العربى ،  
 ص ٥٤ طه دار التراث .

: الاحكام فى اصول الاحكام ج ١ ص ٤٧ .

(١٥) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٢٩ .

(١٦) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٣٦ .

• غير أن الاجماع بهذا المعنى ليس ألا نقلا للمسنة عن طريق التواتر ، وعلى ذلك فهو ليس الاجماع المعنى فى الاصطلاح عند العلماء •

وقد ضيق الظاهرية مجال الاجماع ، وحصروه فيما أجمع عليه الصحابة من الصلاة مع الرسول ﷺ الصلوات الخمس كما هى فى عدد ركعاتها وسجودها ، ومن صومهم معه ، وكل (١٧) شئ شهده جميع الصحابة رضى الله عنهم من فعل رسول الله ﷺ ، أو تيقن أنه عرفه كل من غاب عنه عليه السلام منهم ، وكذلك سائر الشرائع التى تيقنت مثل هذا اليقين ، وعندهم أن من ادعى (١٨) أن غير هذا هو اجماع كلف البرهان على ما يدعى ولا سبيل اليه ، كما أن ما صح فيه خلاف من أحد الصحابة أو لم يتيقن أن كل واحد منهم عرفه ، ودان به فليس اجماعا • ويعلم ابن حزم (١٩) قصر الاجماع على الصحابة بأنهم شهدوا التوقيف ، وأنهم كانوا جميع المؤمنين • وفى رأيه أن اتفاق أهل عصر بعد عصر الصحابة على حكم ما فى إحدى الوقائع حق وحجة ، ولكنه ليس اجماعا ، وعلّة ذلك عنده أن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة ليسوا جميع المؤمنين ، وإنما هم بعض المؤمنين ، والاجماع انما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم •

وقد كان الصحابة عددا ممكنا حصره وضبطه ، وضبط أقوالهم فى المسألة ، ففى القرن الأول الهجرى كان المجتهدون (٢٠) معلومين بأسمائهم وأعيانهم وأمكنتهم خصوصا بعد وفاة رسول الله ﷺ وأصحابه زمانا قليلا ، ويمكن معرفة أقوالهم وأحوالهم للتجاد فى الطلب •

- 
- (١٧) ابن حزم : احكام الاحكام ٤ ص ١٥٠ ، هن ١٥ ص ١٧٣ •  
 (١٨) ابن حزم : المحلى ١ ص ٥٤ مكتبة دار التراث •  
 راجع ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ٤ ص ١٤٩ •  
 (١٩) ابن حزم : الاحكام فى اصول الاحكام ٤ ص ١٤٧ •  
 (٢٠) فوائده الرحموية ٢ ص ٢١٢ •

وينقسم الاجماع الى :

اجماع صريح : وهو اما قولى : وذلك بأن يثبت اتفاق جملة أهل  
الحل والعقد على حكم شرعى بالقول .

واما سكوتى : وذلك بأن يصدر حكم من بعض المجتهدين ، ويعظم  
أهل العصر به ، ويسكتون عنه .

حجية الاجماع :

أولا : حجيته من حيث النقل :

يقول الجصاص<sup>(٣)</sup> : «الاجماع فى أى حال حصل من الأمة هو  
حجة الله عز وجل غير سائغ لأحد تركه ، ولا الفروج عنه» ، فإذا كان  
نقله<sup>(٣)</sup> قد تم بطريق التواتر ، كان قطعى للثبوت ، وإذا كان قد نقل  
بطريق الشهرة كان ظنى للثبوت ، وتقرب ظنيته من اليقين ، اما اذا كان  
سبيل نقله خبر الآحاد كان ظنى للثبوت أيضا ، لكن ظنيته تقرب من  
الرجحان .

ثانيا : حجيته من حيث الدلالة :

إذا لم يكن قد ورد فى الواقعة حكم فى القرآن ولا فى السنة ،  
وتحقق فيها اجماع صريح فان الحكم عندئذ يكون حجة قطعية تفيد  
اليقين .

ويرى الظاهرية أن اجماع الصحابة وحده هو الحجة .

ويذهب الخوارج والشيعة والنظام من المعتزلة الى أن الاجماع  
ليس حجة ، ولا يصح أن يكون أحد أدلة الأحكام ، وهم يزعمون أن الحجة

(٢١) الجصاص : أحكام القرآن ج ١ ص ١١٠ .

(٢٢) راجع الشوكانى : ارشاد الفحول ص ٧٨ - ٨٤ .



في مستنده ان ظهر ، ويستتدون في حكمهم الى أن قوله تعالى (٢٣) :  
« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ،  
فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . يفيد (٢٤)  
رد موضوع النزاع الى الله والرسول دون ذكر للاجماع ، كما  
احتجوا بأن معاذ بن جبل لم يذكر الاجماع ضمن ما ذكر من الأدلة ، ولو  
كان حجة لذكره . وقد رد عليهم بأن الاجماع مما يتنازع فيه . وفي  
رده (٢٥) الى الله والرسول يصير حجة ، وأما عن حديث معاذ فقد كان  
السياق يقتضى ذكر أدلة الأحكام في حياة الرسول ﷺ ، وهى القرآن  
والسنة والاجتهاد ، أما الاجماع فشرطه أن يكون بعد وفاته .

ففى حياته يكون وحده (٢٦) مصدر التشريع بما ينزل عليه من الوحي  
قرآنا كان أو سنة ، أما ما اتفق المسلمون عليه فى حياته ، وأقرهم عليه ،  
أو سكت عنه ، فهو مما اعتبر سنة تقريرية .

ومما يدللون به على أن الاجماع حجة قبوله تعالى (٢٧) : «ومن  
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين  
نوله ما تولى ، ونصله جهنم ، وسات مصيرا» .

- 
- (٢٣) سورة النساء : آية ٥٩ .  
(٢٤) راجع أيضا قول ابن حزم فى شأن الآية : صح انه لا يحل الرد  
عند التنازع الى شئ غير كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ : ابن حزم :  
المحلى ١ ص ٥٥ .  
(٢٥) عبد الغنى محمد بن نظام الدين الانصارى : فوائح الرحموت  
٢ ص ٢١٧ .  
- راجع الامدى : الاحكام فى اصول الاحكام ١ ص ٣٠٠ .  
(٢٦) راجع الدكتور محمد سلام مذكور : اصول الفقه الاسلامى  
ص ١٢٦ .  
(٢٧) سورة النساء : آية ١١٥ .  
- راجع استدلال الشافعى بهذه الآية على أن اتفاق الأمة حجة فى دين  
الله : أحكام القرآن : ١ ص ٢٩ .  
- وراجع فى الوقت ذاته ما أورده الشوكانى للتدليل على أنها لا تدل  
على مطلوب المستدلين بها .

وجه الاستدلال بهذه الآية أنه إذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراما فإن اتباع سبيلهم واجب ، وهو ما يتفقون عليه من قول أو عمل فيكون الاجماع حجة •

وقد سئل الشافعي (٢٨) عن آية في كتاب الله تعالى تدل على أن الاجماع حجة فقرأ القرآن ثلثمائة مرة حتى وجد هذه الآية تقرّر الاستدلال أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ، فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنين واجبا •

وقد ذكر الآدمي (٣٩) في بيان وجه الاحتجاج بالآية أنه تعالى : **تَوَعَّدَ عَلَى مِثَابَةِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحَرَّمًا لَمَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ ، وَلَمَّا حَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحَرَّمِ مِنْ مِثَابَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي التَّوَعُّدِ •**

وقال صاحب فواتح الرحموت (٣٠) : «ان من اتبع غير سبيل المؤمنين قد استحق الوعيد فاتباعه حرام ، فهو باطل ، فيكون سبيل المؤمنين صوابا •

==

— الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٧٦ •

— كذلك راجع قوله : «وقد استدل جماعة من أهل العلم بهذه الآية على حجية الاجماع بقوله : «ويتبع غير سبيل المؤمنين» ولا حجة في ذلك عندي ، لأن المراد بغير سبيل المؤمنين هنا هو الخروج من دين الاسلام الى غيره كما يفيد اللفظ ويشهد به السياق ، فلا تصدق على عالم من علماء هذه الملة الاسلامية اجتهد في بعض مسائل دين الاسلام فاداه اجتهداه الى مخالفة من بعضه من المجتهدين ، فانه انما رام السلوك الى سبيل المؤمنين ، وهو الدين القويم ، ولم يتبع غير سبيلهم — فتح القدير ج ١ ص ٥١٥ •

(٢٨) الشافعي : احكام القرآن ج ١ ص ٣٩ •

— الرازي : مفاتيح الغيب ج ١١ ص ٤٣ ، ٤٤ ط. دار الفكر ١٤٠١ هـ •

— راجع تفسير الخازن ص ٤٩٧ •

(٢٩) الآدمي : الاحكام في اصول الاحكام ج ١ ص ٢٨٦ •

(٣٠) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى : فواتح الرحموت

ج ٢ ص ٢١٤ •

كذلك احتجوا بقوله تعالى<sup>(٣١)</sup> : «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا» ذلك لأن الوسط هو العدل ، والعدل لا يصدر عنه الا الحق ، والاجماع صادر عن عدول هذه الأمة . كما أن<sup>(٣٢)</sup> الوسط من كل شيء خياره فيكون تعالى قد أخبر عن خيرية هذه الأمة ، فلو أقدموا على شيء من المحظورات لما اتصفوا بالخيرية ، واذ ثبت أنهم لا يقدمون على شيء من المحظورات ، وجب أن يكون قولهم حجة .

يقول الآمدي : «لوجه الاحتجاج بالآية أنه عدلهم وجعلهم حجة على الناس في قبول أقوالهم ، كما جعل الرسول حجة علينا في قبول قوله علينا ، ولا معنى لكون الاجماع حجة سوى كون أقوالهم حجة على غيرهم» .

كما احتجوا بقوله تعالى<sup>(٣٣)</sup> : «كنتم خير أمة أخرجت للناس» فثناء

(٣١) سورة البقرة : آية ١ .

(٣٢) انظر الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٩٦ .

— ثم انظر قوله بعد مناقشته لوجه الاستدلال بهذه الآية «انه ليس في الآية ما يدل على هذا ، ولا هي مسوقة لهذا المعنى ، ولا تقتضيه بمطابقة ولا تضمن ولا الترام . الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٧٧ .

— ثم راجع ما قدمه الآمدي لبيان أن الآية صالحة للاستدلال بها في محال النزاع ، والاحتجاج بها على حجة الاجماع : الاحكام في اصول الاحكام ١ ص ٣٠٣-٣٠٦ .

(٣٣) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

— راجع ما ذهب اليه الشوكاني في مناقشته لرأى المستدلين بالآية على حجية الاجماع في قوله : «ان الآية لا علاقة لها على محل النزاع البتة ، فان اتصافهم بكونهم يأمرون بالعرف ، وينهون عن المنكر ، لا يستلزم أن يكون قولهم حجة شرعية يصير ديننا ثابتا على كل الأمة » ارشاد الفحول ص ٧٧ .

— ثم راجع ما انتهى اليه الآمدي في قوله : انه لما كان الخطاب مع الأمة ، كان ذلك حجة فيما وجد من أمرهم ونهيهم جملة وذلك المطلوب» الاحكام في اصول الاحكام ١ ص ٣٠٦-٣٠٩ .

الله على الأمة تعديل لها مما يوجب أن يكون اجماع أفرادها حجة (٣٤) .  
وكذلك دللوا على حجيته بأدلة من الحديث :

قال عليه السلام (٣٥) : «أن أمتي لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فاعليكم بالسواد الأعظم» . وتقرير الاستدلال بهذا الحديث أن عمومه ينفي وجود الضلالة ، والمخطأ ضلالة فلا يجوز الاجماع عليه ، فيكون ما أجمعوا عليه حقاً .

وقال (٣٦) : ان الشيطان مع الفذ ، وهو من الاثنين أبعد ، لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يظهر أمر الله ، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم خلاف من خلفهم .

وقال : عليكم بالسواد الأعظم ، عليكم بالجماعة ، يد الله مع الجماعة ، اياكم والشذوذ .

وقال : «يد الله مع الجماعة فمن شذ شذ في النار» .

وقد أخبر الرسول ﷺ عن عصمة الأمة من الخطأ بمجموع هذه الأخبار المتفرقة وان لم تتواتر أحادها ، فهي متواترة معنى وان لم تتواتر لفظاً .

(٣٤) راجع أيضاً احتجاجهم بقوله تعالى : «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» سورة آل عمران آية (١٠٣) وقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله ورسوله» سورة النساء : آية ٥٩ .

(٣٥) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ٢ كتاب الفتن ص ١٣٠٣ .

— في رواية أحمد بن حنبل : «سأله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها» المسند ٦ ص ٣٩٦ .

(٣٦) راجع في هذه الأحاديث وغيرها مما يتصل بالموضوع

الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ١ ص ٣١٣ - ٣٣٩ .

ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٤ ص ١٩٤ - ١٩٦ .

يقول الغزالي<sup>(٣٧)</sup> : تظاهرت الرواية عن الرسول ﷺ بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عظمة هذه الأمة من الخطأ .

ويقول صاحب فوائح الرحموت وهو يعرض حديث «أمتي لا تجتمع على ضلالة»<sup>(٣٨)</sup> : هذا الحديث متواتر المعنى وقد ورد بألفاظ مختلفة تفيد كلها العظمة ، وبلغت رواة تلك الألفاظ حد التواتر .

وقد ظلت هذه الأحاديث<sup>(٣٩)</sup> مشهورة بين الصمابة ، ومن بعدهم متمسكا بها فيما بينهم في أثبات الاجماع من غير خلاف فيها .

وقد غد ابن الحاجب دليل السنة في الصدارة من حيث دلالاته على حجية الاجماع فقال<sup>(٤٠)</sup> : «لا خفاء فيه بوجه ، ولا مساغ للارتياح فيه»

وقد أبدى الشوكاني عددا من التحفظات على ما قدمه القائلون بنجسية الاجماع ، كان في مقدمتها<sup>(٤١)</sup> رفضه لمحبيته ، والقول أن غاية ما يلزم من ذلك أن يكون ما أجمعوا عليه حقا ، ولا يلزم من كون الشيء حقا وجوب اتباعه .

---

(٣٧) الغزالي : المستصفى ١ ص ١٧٥ .

(٣٨) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى : فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢ ص ٢١٥ .

(٣٩) الامدى : الاحكام فى اصول الاحكام ١ ص ٣١٥ .

— الغزالي : المستصفى ١ ص ١٧٦ .

(٤٠) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فوائح الرحموت ٢ ص ٢١٦ .

(٤١) الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٧٨ .

### الاجتماع في عصر الصحابة

كان أبو بكر حين يعجز عن أن يجد في القرآن أو السنة ما يقضى به بين الخصوم يجمع رموس الناس ويخيارهم فيستشيرهم ، ويعمل بما يجمعون عليه •

قال ميمون بن مهران<sup>(٤٢)</sup> : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ، فإن وجد فيه ما يقضى به ، قضى به ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ ، فإن وجد فيها ما يقضى به ، قضى به ، فإن أعياء ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه بقضاء ، فربما قام اليه القوم فيقولون قضى فيه بكذا وكذا ، فما لم يجد سنة سنّها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به •

وقد أدرك عمر قيمة الاجتماع ، فمنع الصحابة من الخروج الى البلاد المفتوحة ، واستبقاهم في المدينة ليكونوا على مقربة منه ، يتبادل معهم الرأي والمشورة ، فإذا أجمعوا على أمر في واقعة أو مسألة أخذ بأجمعهم ، وسار عليه ، وكان هذا الاجتماع ينال من القوة ما لم يتوفر لرأى الصحابي الواحد •

يقول ابن قيم الجوزية<sup>(٤٣)</sup> : «كان عمر إذا أعياء أن يجد ما يقضى به في الكتاب والسنة ، سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء ، فإذا كان لأبي بكر قضاء قضى به ، والا جمع علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به» •

ويقول الشافعي حين عرض لحكم لعمر بن الخطاب كان قد قضى فيه لرجل من مزينة على حاطب بثمن ناقصة مضاعفا ، وذلك لأن رقيقا له كانوا قد سرقوها من المزني وانتحروها<sup>(٤٤)</sup> : «أنه حكم مشهور ظاهر ،

(٤٢) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٦٢ •

(٤٣) المصدر نفسه ج ١ ص ٦٢ •

(٤٤) الشافعي : الام ج ٧ ص ٢١٥ •

لم يكن الا عن مشورة من أصحاب رسول الله ﷺ حتى ليعد حكمه قولهم أو قول الأكثرين منهم» •

ويقول ابن حزم (٤٥) : « كان عمر إذا أراد أمرا استشار أصحاب محمد ﷺ ، فإذا أجمعوا على شيء كتب به •

وقد اجتهد عمر في تقييم المدية اذ جعل الأصل فيها مائة من الابل ، وعندما وجد أن ذلك لا يتيسر على كثير من العواقل قبل منهم ما يقيم بها من البقر أو الخنم أو الحلل ، وكان ذلك بعد أن استشار الصحابة ووقف على آرائهم ، فقد جاء في كتاب لعمر بن عبد العزيز (٤٦) أن عمر شاور السلف حين جند الأجناد ، فكتب أن على أهل الابل مائة من الابل ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى من نسج المز من أهل اليمن بقيمة خمسمائة حلة أو قيمة ذلك مما سوى الحلل

وكان عمر يجلد من شرب الخمر أربعين في صدر خلافته ، فكتب اليه خالد بن الوليد (٤٧) : « ان الناس قد انهكوا في الشرب ، وتهاقروا المحد والعقوبة » قال : « هم عندك ، فسلهم » - وعنده المهاجرون الأولون - فسلهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين ، فنفذ عمر رأيهم •

وفي رواية أن عمر (٤٨) دعا الناس فقال لهم : ان الناس قد دنوا من الريف ، فما ترون في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : نرى أن تجعله كأخف الحدود فجلد فيه ثمانين •

وقال عبد الله بن مسعود (٤٩) : « من عرض عليه قضاء فليقض بما

---

(٤٥) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج٤ ص ٢١١ •

(٤٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٩ ص ٢٩٦ •

(٤٧) سنن أبي داود : ج٤ كتاب الحدود ص ١٦٦ ، ١٦٧ •

(٤٨) سنن أبي داود ج٤ كتاب الحدود ص ١٦٣ •

(٤٩) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمية ج١ ص ٦٢ •

- عبد للرزاق بن همام : المصنف ج١ ص ٢٧٣ •

- ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج١ ص ٤٧٠ •

في كتاب الله ، فان جاءه أمر ليس في كتاب الله ، ولا قضى به نبيه ﷺ ،  
فليقض بما قضى به المصالحون» \*

وقد استفتى<sup>(٥٠)</sup> رجل من شيوخ عبد الله في امرأة تزوجها ، ولم  
يدخل بها ، ثم رأى أمها فأعجبته ، فطلق امرأته ليتزوج أمها ، فقال :  
لا بأس ، فتزوجها الرجل ، ثم أتى ابن مسعود المدينة ، فسأل أصحاب  
النبي ﷺ ، فقالوا : لا تصلح ، فلما رجع الى الكوفة ، قال للرجل : انها  
عليك حرام ، ففارقها \*

وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال<sup>(٥١)</sup> ، فكان يبيع نقود بيت  
المال ، يعطى الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة ، فسأل أصحاب  
محمد ﷺ ، فقالوا : لا تصح الفضة بالفضة الا وزنا بوزن ، فلما رجع  
الى الكوفة أتى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة ، ان الذي كنت  
أبيعكم عليه لا يحل ، لا تحل الفضة بالفضة الا وزنا بوزن \*

وقد حمى عمر وعثمان بعض الأرض لمواشي الصدقة ، ولم يعارضهما  
أحد \*

يقول ابن قدامة<sup>(٥٢)</sup> : ان عمر وعثمان حميا ، واشتهر ذلك في  
الصحابه ، فلم ينكر عليهما ، فكان اجماعا \*

وبدل ذلك على أن الاجماع الصريح كان حجة في عصر الصحابة ،  
غير أن ذلك لا يكون الا بعد<sup>(٥٣)</sup> الاطلاع على قول كل واحد من أهل الحل  
والعقد ومعرفة في نفسه ، وذلك انما يتصور في حق الصحابة لأن أهل

- 
- (٥٠) الميوطى : الدر المنثور في التفسير بالمأثور ج٢ ص ١٣٥ .  
(٥١) الفلانى : أبقاض هم أولى الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين  
والأنصار ص ٨ الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ .  
(٥٢) ابن قدامة : المغنى ج٥ ص ٥٨١ مكتبة الكليات الأزهرية .  
(٥٣) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج١ ص ٣٣١ .



الحل والمقد منهم كانوا معروفين مشهورين محصورين لقتلهم ،  
وانحصارهم في قطر واحد •

سئل أحمد بن حنبل<sup>(٥٤)</sup> : بأى حديث تذهب الى أن التكبير من صلاة  
الفجر يوم عرفة الى آخر أيام التشريق ؟ قال : الاجماع ، عمر وعلى  
وابن عباس وابن مسعود •

وكان ابن عمر لا يكبر<sup>(٥٥)</sup> اذا صلى وحده ، وكان ابن مسعود  
يقول : انما التكبير على من صلى في جماعة ، ولم يعرف لهما مخالف في  
الصحابة ، فكان اجماعا •

ولا يعد الظاهرية اجماعا الا ما قال به الصحابة جميعا ، ولم يختلف  
منهم أحد مثل اجماعهم<sup>(٥٦)</sup> على أنهم صلوا مع الرسول الصلوات الخمس  
كما هي في عدد ركوعها وسجودها أو علموا أنه صلاها مع الناس كذلك ،  
وأنهم كلهم صاموا معه ، أو علموا أنه صام مع الناس رمضان في الحضر ،  
وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين •• وهم كانوا حينئذ  
جميع المؤمنين لا مؤمن في الأرض غيرهم •

والواقع أن الاجماع المحجة<sup>(٥٧)</sup> لا يفتص بالصحابة بل اجماع من  
بعدهم أيضا حجة ، فان مناط الحكم فيما استدل به على حجية الاجماع  
لا يقف عند أهل عصر معين وانما يتناول كل العصور •

### حجية الاجماع السكوتى

يقول أكثر علماء الأصول بحجيته • ولكنهم يختلفون فيما بينهم في

(٥٤) ابن قدامة : المغنى ٢ ص ٣٩٦ •

(٥٥) ابن قدامة : المغنى ٢ ص ٣٩٦ •

(٥٦) ابن حزم : المحلى ١ ص ٥٤ ط. دار التراث •

(٥٧) عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى : فواتح الرحموت

٢ ص ٢٢٠ •

نوعها ، فيرى الأمدى<sup>(٥٨)</sup> أنه اجماع ظنى ، والاحتجاج به ظاهر لا قطعى ، ويحتج بأن السكوت قد يرجع الى أسباب غير الموافقة كتمظيم المفتين ، أو مهابتهم ، لكنه في الوقت نفسه يرى أن هذه الأسباب لا تنفى الموافقة لكنها تنقص درجة الاحتجاج بها ، فتصبح ظنية ، وهو بذلك يوجب العمل لأن الظن كاف في وجوده .

ويرى ابن حنبل أنه حجة قطعية ، ويحتج بأن من المتعذر أن ينطق جميع المجتهدين .

وقال أكثر الحنفية<sup>(٥٩)</sup> أنه اجماع قطعى .

وروى عن الشافعى<sup>(٦٠)</sup> أن الاجماع السكوتى ليس حجة ، وليس اجماعا لأن<sup>(٦١)</sup> السكوت قد يرجع اما للتروى والتفكير ، واما للاعتقاد بأن القائل مجتهد ، وأن كل مجتهد مصيب ، وربما كان السكوت خشية ومهابة ، وخوف ثوران فتنة .

وبذلك القائلون بعدم حجية الاجماع على صحة رأيهم بما جاء عن ابن عباس في المولى<sup>(٦٢)</sup> اذا ضاق المال عن السهام المقدرة للورثة ، فقد كان سكوته عن مهابة لا عن موافقة .

قال<sup>(٦٣)</sup> : «والذى أحصى رمل عالج عددا ، ما جعل الله في الفريضة

(٥٨) الأمدى : الاحكام فى اصول الاحكام ج ١ ص ٣٦٥ .

(٥٩) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٦٠) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٦١) الأمدى : الاحكام فى اصول الاحكام ج ١ ص ٣٦٢ .

(٦٢) راجع مناقشة مستفيضة لرأى ابن عباس فى هذه المسألة والرد عليه . ابن العربى : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٤١ .

— وراجع أيضا عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٦٣) الأمدى : الاحكام فى اصول الاحكام ج ١ ص ٣٤٣ .

نصفا ، ونصفا وثلثا ، هذان نصفان ذهباً بالمال ، فأين موضع الثلث ؟  
فلما قيل له : لم لم تقل بهذا الرأي زمن عمر ؟ قال : «حبته والله »  
ويؤخذ من ذلك أن السكوت لا يدل على الرضا ، فلا يكون اجماعاً •

ولكن هذه الحجة يرد عليها بأن الصحابة ما كانوا يسكتون عن  
قول الحق •

فقد نقل عن معاذ<sup>(٦٤)</sup> حين رد على عمر في عزمه على جلد الحامل  
قوله : إن جعل الله لك على ظهرها سبيلاً فما جعل لك على بطنها سبيلاً ،  
مما جعل عمر يرجع عن رأيه ، ويقول : لولا معاذ لهلك عمر •

ومن ذلك رد المرأة على عمر لما نهى عن المتعالة في مهور النساء  
بقولها : أيمطينا الله تعالى بقوله<sup>(٦٥)</sup> : «وأتيتن أحداهن قنطاراً ، فلا  
تأخذوا منه شيئاً» ويمنعنا عمر ، حتى قال عمر : امرأة خاضعت عمر  
فخصمته •

كذلك فإن ما ينسب إلى ابن عباس من قوله في إبطال العول غير  
مقبول لأن الغائلين بالعول لا يقولون<sup>(٦٦)</sup> بنصفين وثلث التركة حتى يرد  
عليهم بمثل قول ابن عباس ، إنما هم يقولون : إن الله لم يجعل السهام  
كذلك ، فإذا وجد في تركة زيادة في السهام فإنتقص من سهم كل  
مستحق بنسبة استحقاقه حتى لا يكون في تركة نصفان وثلث •

— انظر في مسألة العول : ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ١٨٤ مكتبة  
الجمهورية •

(٦٤) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج١ ص ٣٦٤ •

— عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٣٤ •

(٦٥) سورة النساء : آية ٢٠ •

(٦٦) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢  
ص ٢٣٤ •

— بدران أبو العينين بدران : أصول الفقه ص ٢٦٣ ط٠ دار المعارف  
عام ١٩٦٥ •

كما أن ما روى عن ابن عباس من قوله (٦٧) : «هبته والله» لا يصح لأن فيه انقطاع ، وقد كان عمر في خلافته يقدمه على أكابر الصحابة ، ويستحسن قوله ، فكيف يكون له هيبة منه في عرض رأيه .

وفضلا عن ذلك كله فإن ما عرفناه من صفات عمر يدفع ألا يقول صاحب الرأي كلمته في محضه ، فقد كان ألين في الحق ، وأشد أنقيادا له ، قال : «لا خير فيكم أن لم تقولوا ، ولا خير في أن لم أسمع» .

ولا ينعقد الإجماع الا على أمر ورد فيه نص ، اذ لا إجماع (٦٨) إلا عن مستند شرعى ، ففي المسائل التي بحثها الصحابة ، وأجمعوا عليها ، قام إجماعهم على مستند ، وقد يكون قطعيا كالقرآن والسنة .

فإجماعهم على تقسيم الغنائم قسام على نص قرأني هو قوله تعالى (٦٩) : «وما آفأ الله على رسوله من أهل القرى ، فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كينلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، وأتقوا الله إن الله شديد العقاب» فقد كان عمر يرى عدم تقسيم الأرض التي استولى عليها المسلمون غنوة ، فاستشار الصحابة ، ولما وجد منهم خلافا على رأيه ، قرأ عليهم الآية .

كذلك أجمعوا على تحريم الزواج بالجدة لقوله تعالى (٧٠) : «حرمت عليكم أمهاتكم» اذ المراد هنا الأصول ، والجدة أصل كالأم .

---

(٦٧) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٢٣ .

(٦٨) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٢٣ .

(٦٩) سورة الحشر : آية ٧ .

القيء : ما أخذ بغير قتال .

(٧٠) سورة النساء : آية ٢٣ .

وأجمعوا على جواز التمتع في الحج، وكان مستندهم قوله تعالى (٧١) :  
«فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى» •

واستندوا في اجماعهم (٧٢) على سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر  
الجسد في التيمم على قوله تعالى (٧٣) : «وان كنتم مرضى أو على سفر ،  
أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا  
صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» •

كما استندوا (٧٤) على حديث عمار بن ياسر : «قال تيممنا مع رسول  
الله ﷺ فمسحنا بوجوهنا وأيدينا الى الماكب» •

وفي ميراث الجدة استندوا الى ما رواه المفيرة بن شعبة من أن  
الرسول ﷺ أعطى الجدة المسحس •

وفي اجماعهم على حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها اعتمدوا  
على حديث أبي هريرة في الموضوع [لا تتكح المرأة على عمتها ولا على  
خالتها] •

وفي اجماعهم على أن الاخوة والأخوات لا يقومون مقام الإكساء  
في حالة عدم وجودهم اعتمدوا (٧٥) على تفسير النبي ﷺ ، ودخولهم  
في عموم الاخوة •

وقد أجازوا الاجماع استنادا الى الدليل الظني ، وعندئذ (٧٦) تتحقق

- 
- (٧١) سورة البقرة : آية ١٩٦ •  
(٧٢) ابن حزم : المحلى ج٢ ص ١٤٧ طه . دار التراث •  
(٧٣) سورة المائدة : آية ٦ •  
(٧٤) ابن حزم : المحلى ج٢ ص ١٥٣ •  
(٧٥) راجع : محمد أبو زهرة : أصول الفقه ص ١٦٥ •  
(٧٦) عبد العلي محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج ٢  
ص ٢٣٩ •

القائدة القطعية للحكم ، من ذلك أنهم أجمعوا على خلافة أبي بكر قياسا على امامته في الصلاة ، قللوا<sup>(٧٧)</sup> : رضينا رسول الله لدينا ، أفلا نرضاه لدينا ، وقالوا<sup>(٧٨)</sup> : أيكم يصيب نفسا أن يتقدم قدمين قدمها رسول الله .

وأجمعوا على قياس حد للشرب على حد القذف ، فقد قال علي حين استشاره عمر في حد شارب الخمر ، أرى<sup>(٧٩)</sup> أنه يجد ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكرى هذى ، وإذا هذى افترى ، فأرى عليه حد المفتين» .

وقد يستند الاجماع الى المصلحة المرسلة ، ومن ذلك أن عمر<sup>(٨٠)</sup> أشار على أبي بكر بجمع القرآن ، فرد عليه بقوله ، كيف نفضل شيئا لم يفعل رسول الله ﷺ ، فقال عمر : انه والله خير ، وما زال به حتى شرح الله صدره لهذا الأمر ، وكلف زيد بن ثابت بجمع القرآن ، ووافقهما على ذلك جميع الصحابة .

وكذلك جمع عثمان القرآن على حرف واحد ، وترتيب واحد ، بعد أن كثرت المصاحف مختلفة الترتيب .

---

(٧٧) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج١ ص ٣٨٠ .  
 (٧٨) الأمدى : الاحكام في أصول الاحكام ج١ ص ٣٨٢ .  
 - عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٣٩ .  
 (٧٩) عبد العلى محمد بن نظام الدين : فواتح الرحموت ج٢ ص ٢٤٠ .  
 (٨٠) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٣ .

## الباب الرابع

الاجتهاد





# الفصل الأول

الاجتهاد في عهد الرسول



## الاجتهاد

هو المصدر الرابع للتشريع الاسلامي ويقصد به<sup>(١)</sup> أن يبذل الفقيه الجهد في استنباط الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية .

وقد وجد منذ عهد النبوة . وقد يكون فيما كان ظني الدلالة من نصوص القرآن والسنة ، وقد يحدث فيما كان ظني الثبوت من السنة وحدها .

فإذا كان النص ظني الدلالة كان البحث في الوقوف على معناه من الفاظه ، واستنباط الأحكام منها ، أما على سبيل فهمها على الحقيقة أو حملها على ضرب من ضروب التأويل ، وهذه المهمة لا يستطيعها جميع المسلمين ، فهناك أمور لا يعركها إلا الذين أتيح لهم أن يلازموا الرسول ﷺ ويصحبوه ، فقد عرفوا منه ما خفى على غيرهم ، وشاهدوا من الأحوال ما لم يره سواهم ، كما تلقوا أحكام الدين منه ، وأخذوا قواعده عنه .

والواقع أن المسلمين كلهم لم يكونوا على درجة واحدة في العلم بالقرآن والحديث ، فمنهم من فرغ للوحى وكتابته ، ومنهم من قصر وقته على سماع الحديث ، وآخرون غلبتهم نوازع الحياة عن ذلك ،

---

(١) يقول الشافعي : «انما الاجتهاد قياس على السنة» الام ح ٧ ص ٣١١ .

— ويعرفه الغزالي الاجتهاد بقوله «هو بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة» المستصفى ح ٢ ص ٣٥٠ .  
أما ابن حزم فيرى أنه استنفاد الجهد في طلب الشيء المرغوب ادراكه حيث يرجى وجوده فيه أو حيث يوقن بوجوده فيه ، الاحكام في أصول الاحكام ح ٨ ص ١٣٣ ، وانظر ص ١٣٦ .

فشغلوا بالأولاد والضعفات ، وألهاهم الصفق بالأسواق ، والتصدى للفتيا ، والقضاء يستلزم الاطاعة بالنصوص الدينية من قرآن وحديث ، ويحتاج الى معرفة علومهما ليقضى القاضى حين يقضى عن بينة ، ويفتى المفتى حين يفتى عن علم .

أما اذا كان النص ظنى الثبوت فان عمل المجتهد يتجه الى البحث في سلامة سنده واتصاله .

وقد قصر أهل الظاهر الاجتهاد في هذين المجالين ، وذهبوا الى أن اجتهاد المرء في طلب الحكم الدينى انما يتحدد بمظان وجوده ، ولا مظان لوجود الدين الا القرآن والسنة .

يقول ابن حزم (٣) : الاجتهاد الذى نأمر به ، ونصوب من فعله ، هو طلب الحكم في المسألة من نص القرآن ، وصحيح الحديث ، وبناء الآى بعضها مع بعض .

ومع هذا فان الاجتهاد له مجال ثالث ، هو الوقائع التى لم يأت فيها حكم شرعى ، وفي هذا المجال يعتمد المجتهد الى استنباط الأحكام فيما لم يأت فيه نص في القرآن والسنة لأن النصوص متناهية ، والحوادث غير متناهية ، لذلك كان من المحتم التوصل الى أحكام فيما لم يأت فيه نص في ضوء ما ورد النص فيه ، وذلك بأن يقف المجتهد على الحكمة من كل حكم جاءت النصوص الدينية به . ونخلص من ذلك الى الضابط الذى يطبق في ضوء الحكم على الوقائع المشابهة .

يمكننا أن نقول اذا ان الاجتهاد على وجوه ا

أولا : أخذ الحكم من النصوص التى تتناولها بالنظر في مجمله ، ومطلقة ، ومقيدة ، وعامة ، وخاصة ، وناسخة ومنسوخة .

(٢) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ح ١ ص ١٢٩ .  
- وراجع ابن حزم : المحلى ح ١ ص ٨٨ .

ثانثا : استلهم روح الشرع عند استنباط الحكم ، ومعرفة العلة في النص للقيام بالقياس •

ثالثا : أن تحكم القواعد العامة التي جاء بها القرآن والسنة في الوقائع المعروضة مما يعرف بالاستحسان ، والمصالح المرسلة وسد الذرائع •

والمواقع أن الذي يبحث قضية الاجتهاد في الاسلام ، ويحاول أن يتبعها منذ عصر النبوة تقع عيناه على نصوص من القرآن والسنة ، وعلى أقوال للصحابة ، ربما تبدو في ظاهرها متعارضة ، بل ربما يجد فيها أصحاب النظرة السطحية تناقضا يأخذونه ، ولكن البحث المتأنى ، والفكر المدقق الذي لا يتعجل الأحكام يرى ألا تعارض بينها ، وأن لكل موقف أسبابا ، تستنتق حكمه ، وهي تؤول في النهاية الى بيان مقاصد الشرع في ضوء الوسائل المؤدية اليه ، والعوامل المعينة عليه •

أولا : هناك نصوص يدل ظاهرها على أن الاسلام يمنع القول بالرأى ، ويوصد باب الاجتهاد ، ولا يدع الفكر الانساني يأخذ له موضعا بين مصادره التشريعية •

ففى القرآن آيات يشير ظاهرها الى أنه وحده كاف لبيان الأحكام الشرعية ، وأنه مناط الفصل فيها •

قال تعالى<sup>(٣)</sup> : «ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ» •

وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : «لما فرطنا في الكتاب من شئ» •

وما لم يرد فيه نص يظل على الاباحة ، وليس لأحد أن يقول فيه برأيه •

(٣) سورة النحل : آية ٨٩ •

(٤) سورة الانعام : آية ٣٨ •

قال تعالى<sup>(٥)</sup> : «لِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ نَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ تَبَدَّلَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» •

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ : «تتفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم ، يحرمون ما أحل الله ، ويحلون ما حرم الله» •

وقال<sup>(٦)</sup> : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار •

وللصحابة أقوال في ذم القول بالرأى في مسائل الدين •

سئل أبو بكر في الكلالة ، فقال<sup>(٧)</sup> : «أقول فيها برأىي فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمن الشيطان ، والله منه برىء ، وهو مادون المولد والمولد» •

وقال عمر بن الخطاب<sup>(٨)</sup> : إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن ، أعتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقللوا بالرأى فضلوا وأضلوا •

ولما كتب أبو موسى الأشعري كتاباً عن عمر كتب فيه<sup>(٩)</sup> : هذا ما رأى الله ، ورأى عمر ، فقال عمر : بئس ما قلت : إن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمن عمر •

وقال ابن مسعود<sup>(١٠)</sup> : «ليس عام إلا والذي بعده شر منه ، ولا

(٥) سورة المائدة : آية ١٠١ •

(٦) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ج٢ ص ١٦١ •  
(٧) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ١٢٧ •  
- الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ •  
(٨) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٤٢ •  
- ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ج٢ ص ٤٨ •  
(٩) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج٢ ص ٤٨ •  
(١٠) الفلاني : أيقاظ هم أولى الأبصار ص ١٣ -

أقول : عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدم الاسلام ويثلم .

وأتاه قوم فقالوا : ان رجلا تزوج امرأة ، ولم يفرض صداقا ، ولم يجمعها اليه ، حتى مات ، فقال عبد الله ، ما سئلت عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد على من هذه ، فأتوا غيري ، فاختلفوا اليه شهرا ، ثم قالوا له في آخر ذلك : من نسال ان نسالك ، وأنت من جلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البلد ، ولا نجد غيرك ، قل : سأقول فيها بجهد رأيي : «ان لها صداقا كصداق نساءها ، لا وكس ولا شطط ، وأن لها الميراث وعليها المدة» فان كان صوابا فمن الله وحده ، لا شريك له ، وان كان خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله برى» (١١) .

وفي مقابل هذه الشواهد التي ربما تعلق بها الذين يقولون ان أصول الأحكام نزلت في عهد الرسول وعصر الصحابة مقصورة على القرآن والسنة دون غيرها من أصول الفقه الأخرى ، فان الباحث في وسعه أن يقدم من الشواهد ما ينفي ذلك ، ويؤكد أن افعال الرأي فيما لم يكن قطعي الدلالة ، وفيما لم يرد فيه نص قد شاع بين المسلمين منذ هذا الوقت المبكر .

فلقد انتصر أصحاب هذا الاتجاه له بقوله تعالى (١٢) «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله ، واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا» .

(١١) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ج٢ ص ٤٧ ، ١٢٩ .

— أبوداود : سنن أبي داود ج٢ كتاب النكاح ص ٢٣٨ .

(١٢) سورة النساء : آية ٥٩ .

فإن المراد بالطاعة اتباع ما علم من نصوص القرآن والسنة ، أما الرد إلى الله ورسوله فهو يتطلب تحصرى مقاصد الشريعة بأعمال الرأى<sup>(١٣)</sup> فى تطبيق القواعد العامة أو اصطناع القياس .

كذلك انتصروا بقوله تعالى<sup>(١٤)</sup> : «انا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله» ولا يصح أن تكون<sup>(١٥)</sup> الآراء بمعنى الابصار ، فإن الأحكام أمور معقولة لا مصسوسة ، ولا يجوز أن تكون الرؤية بمعنى العلم ، وإنما المراد من الآراء الرأى ، ويصير المعنى لتحكم بما جعله لك الله رأيا .

ويرى الغزالي<sup>(١٦)</sup> أن الرأى ليس الا تشبيها وتمثيلا بحكم ما هو أقرب إلى المشىء وأشبهه .

وقد رد الجصاص على من تأولوا قوله تعالى «لتحكم بين الناس بما أراك الله على نفى الاجتهاد» والقول بالرأى ، فقال<sup>(١٧)</sup> : ربما احتج به من يقول : أن النبىء ﷺ لم يكن يقول شيئا من طريق الاجتهاد ، وأن أقواله وأفعاله كلها كانت تصدر عن النصوص ، وأنه كقوله تعالى :

(١٣) يرفض ابن حزم ذلك ، ويذكر أن المراد بالرد المذكور فى الآية إنما هو إلى كلام الله تعالى وهو القرآن ، وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر إلينا جيلا بعد جيل ، ويقول : «ومعلوم بالضرورة أن هذا الرد إنما هو تحكيم ، وأوامر الله تعالى ، وأوامر رسوله ﷺ موجودة عندنا ، منقول كل ذلك إلينا ، فهى التى جاء نص الآية بالرد عليها دون تكلف تأويل ، ولا مخالفة ظاهر . راجع الأحكام فى أصول الأحكام ١٦ ص ٩٨ .

وقد رتب ابن حزم على ذلك أنه لا يحل القول بالقياس فى الدين ولا بالرأى ، فمن رد إلى قياس وإلى تعليل يدعيه أو إلى رأى فقد خالف أمر الله تعالى المعلق بالإيمان . راجع المحلى ١٦ ص ٧٣ .

(١٤) سورة النساء : آية ١٠٥ .

(١٥) عجب العلى محمد بن نظام الدين الانصارى : فواتح الرحموت

٢٦ ص ٣٦٨ .

(١٦) الغزالي : المستصفى ٢٦ ص ٢٥٥ .

(١٧) الجصاص : أحكام القرآن ٣٦ ص ٣٦٥ .



«وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى» وليس في الآيتين دليل على أن النبي ﷺ لم يكن يقول شيئاً من طريق الاجتهاد ، وذلك لأننا نقول ما صدر عن اجتهاد ، فهو مما أراه الله ، وعرفه آياه ، ومما أوحى به اليه أن يفعله ، غليس في الآية دلالة على نفى الاجتهاد من النبي ﷺ في الأحكام .

وقد غالى ابن العربي فاستدل بقوله تعالى (١٨) «فان أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما» على (١٩) جواز الاجتهاد في أحكام الشريعة ، لأن الله تعالى جعل للوالدين التشاور ، والتراضى في الطعام فيعملان على موجب اجتهادهما فيه ، وتترتب الأحكام عليه .

كذلك أجاز الاجتهاد (٢٠) الاستدلال بالأمارات على ما خفى من المعانى والأحكام ، واستند في ذلك الى قوله تعالى في آية الدين (٢١) «واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء» .

وأما السنة ففيها أن الرسول ﷺ قال (٢٢) : «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر» .

وروى أسامة عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال : سمعت أم سلمة تقول (٢٣) : قال رسول الله ﷺ : «انما أقضى بينكم برأىي فيما لم ينزل على فيه» .

- 
- (١٨) سورة البقرة : آية ٢٣٣ .
  - (١٩) ابن العربي : أحكام القرآن ١ ص ٢٠٥ .
  - (٢٠) ابن العربي : أحكام القرآن ١ ص ٢٥٤ .
  - (٢١) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .
  - (٢٢) الشافعي : الرسالة ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ .
  - الأم ٧ ص ٢٧٥ .
  - جملع العلم ص ٤٥ ، ص ١٠١ .
  - أبو داود : سنن أبي داود : ٣ كتاب الاقضية ص ٢٩٩ .
  - (٢٣) سنن أبي داود : ٣ كتاب الاقضية ص ٣٠٢ .

وإذا كان بعض العلماء أعل هذا الحديث وذهبوا إلى أن<sup>(٢٤)</sup> أسامة ابن زيد أسلم وأخوته لا يعتد بحديثهم وأن<sup>(٢٥)</sup> زيادا بخاصة ضعيف لا يحتج بحديثه .

فإن الدار قطنى<sup>(٢٦)</sup> (المتوفى ٣٨٥ هـ) لم يترجم له في كتابه [الضعفاء والمتروكون] كما أن<sup>(٢٧)</sup> أبان نعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠ هـ) لم يورده ضمن من ذكرهم في كتاب الضعفاء .

وقد أثار الرسول مطلقا على اجتتهاده رأيه فيما لم يجد فيه نصا عن الله ورسوله ، قال شعبة<sup>(٢٨)</sup> : حدثني أبو عون عن المحدث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنه رسول الله ﷺ قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ؟ قال : اجتهد<sup>(٢٩)</sup> رأيي لا ألو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ صدرى ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول الله ﷺ لما يرضى رسول الله ﷻ .

(٢٤) رد بعض العلماء حديث أسامة ، فقال يحيى بن معين : «أسامة ابن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هؤلاء أخوة ، وليس حديثهم بشيء جميعا : انظر : التاريخ ص ٢٤ .

(٢٥) قال ابن حزم : هذا حديث ساقط مكذوب لأن أسامة بن زيد هذا ضعيف لا يحتج بحديثه : الأحكام في أصول الأحكام ح ٥ ص ١٣٦ .

- (٢٦) راجع حرف الألف ص ٩٨ - ١١٤ .
- (٢٧) أبو نعيم الأصبهاني : الضعفاء حرف الألف ص ٥٦ - ٦٦ .
- (٢٨) راجع حديث معاذ بن جبل .
- سنن أبي داود ٣ كتاب الأقضية ص ٣٠٣ .
- سنن الترمذى ٣ ص ٦١٦ .
- ابن عبد البر : جامع بيان العلم ٢ ص ٥٥ .
- ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ح ٦ ص ٢٦ .

(٢٩) حمل ابن حزم هذا القول على أنه يعنى به مشاورة أهل العلم واستدل بقول سفيان بن عيينة : اجتهد الرأي هو مشاورة أهل العلم لا أن يقول براهيه «الأحكام في أصول الأحكام ح ٦ ص ٣٦ .

وقد أعل ابن حزم حديث معاذ بقوله<sup>(٣٠)</sup> : «هذا حديث ساقط لم يروه أحد من غير هذا الطريق ، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا ، فلا حجة فيمن لا يعرف من هو ، وفيه الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يعرف من هو ، ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه •

وقد رد الغزالي على من أعل هذا الحديث لما فيه من ارسال بقوله<sup>(٣١)</sup> : «هذا حديث تعلقته الأمة بالقبول ، ولم يظهر أحد فيه طعنا وانكارا ، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مراسلا ، بل لا يجب البحث عن اسناده» •

كذلك لا يقدح فيه أن بعض رجاله لم يسموا ، فهؤلاء أصحاب معاذ ، وهم من المشهود لهم بالفلم والدين ، يقول ابن القيم<sup>(٣٢)</sup> : «فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ ، فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جملة من أصحاب معاذ لا واحد منهم ، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح ، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم ولا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك •

وقال عمرو بن العاص<sup>(٣٣)</sup> : «جاء رسول الله ﷺ خصمان يختصمان

- (٣٠) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام : ج ١ ص ٦٢ ، ج ٢ ص ١٣٢ ج ٣ ص ٣٥ ، ج ٤ ص ١٢٢ •  
 - ابن حزم : المحلى ج ١ ص ٨١ •  
 (٣١) الغزالي : المستصفى ج ٢ ص ٢٥٤ ثم انظر قوله : حديث معاذ مشهور قبلته الأمة ج ٢ ص ٣٥٥ •  
 (٣٢) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٢ •  
 (٣٣) راجع في حديث عمرو بن العاص :  
 - ابن الطلاع : اقضية رسول الله ﷺ ج ٣ ص ٣٠ •  
 - الغزالي : المستصفى ج ٢ ص ٢٥٥ •  
 - ابن حزم : للأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٧ •

فقال عمرو : اقض بينهما يا عمرو ، فقال : أنت أولى بذلك منى يا رسول الله • قال : وان كنن ، قال : فاذا قضيت بينهما فما لى ، قال : ان أنت قضيت بينهما ، فأصببت القضاء فلك عشر حسنات ، وان أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة» •

والنصوص التى يشير ظاهرها الى عدم الاتجاه الى اعمال الرأى لا حجة لأصحابها فى الاستدلال بها على سلامة قضيتهم •

فقوله تعالى (٣٤) : «ما فرطنا فى الكتاب من شئ» يعنى أن القرآن اشتمل على كافة الأصول العامة التى تحكم تصرفات البشر فى أمور الدين والدنيا ، ومن (٣٥) هذه الأصول الحاق الشبيه بشبيهه ، والتوجه بالأعمال الى تحقيق المصالح التى جرت عادة الشارع بالمحافظة عليها ، وحكمهم بأن ما لا نص فيه يظل على الاباحة انما يقبل فيما لا يشارك أصلاً منصوصاً على حكمه فى علة هذا الحكم • ثم ان السؤال الذى نهى عنه القرآن هو ما تعرض لأمر لا مجال للرأى فيها من أجل زيادة التكاليف الشرعية فقد سأل الأقرع بن حابس (٣٦) الرسول ﷺ عن الحج : أفى كل عام يا رسول الله ؟ ، قال : لو قلتها لوجبت ، الحج مرة ، فما زاد فهو تطوع •

وبيان ما ورد فى ذم الرأى من أحاديث الرسول وأقوال أصحابه فان المقصود بذلك الرأى القائم على الهوى ، والذى لا يستند الى العلم والمعرفة ، وكالحاق أمر بآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه ، ومن هذا الحكم (٣٧) بطل الربا قياساً على البيع بمجرد الشبه الصورى ، فكل منهما مبادلة تقوم على التراضى ، وفيها نفع للعاقدين •

- 
- (٣٤) سورة الأنعام : آية ٣٨ •  
 (٣٥) عى حسب الله : أصول التشريع الإسلامى ص ٩١ ، ٩٢ •  
 (٣٦) الشوكانى : نيل الأوطار ج٢ ص ٢٧٢ •  
 - الصنعانى : سبل السلام ج٢ ص ٧٠٤ •  
 - ابن حزم : المحلى ج١ ص ٨٢ دار الاتحاد العربى للطباعة •  
 (٣٧) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج١ ص

## اجتهاد الرسول

كان الرسول ﷺ انسانا كاملا ، يجرى عليه ما يجرى على الناس بعامة في حياته الدنيوية من حيث عيشته في بيته ، وتفاعله مع غيره في المجتمع ، وجاز عليه ما جاز على كل انسان فيما يصادف من مواقف وما يواجه من صعاب .

فقد أتاحت له قسوة نشأته ، وكفاحه المتواصل ، وظروفه الاجتماعية والمادية أن يشب متمرسا على اعمال رأيه ، وامعان ذهنه ، وأن يكتسب يقظة في قلبه ، وتوقدا في عقله ، ورجاحة في تفكيره ، ويتضاعف ما عنده من المران والتدربة على معالجة الأمور وحل المشكلات ببصيرة نافذة ، ونظر ثاقب ، وقد أكدت وقائع الحياة أنه كان سديد الرأي حسن التقدير .

وكان بعد الرسالة كما كان قبلها بشرا مثل غيره من البشر ، لم تذهب نفسه في وحشية الوحى ، وانما ظلت له ارادته تدفعه الى ما يشاء ، وتمنعه عما يشاء ، وتجعله يستشعر المسؤولية كاملة فيما يفكر فيه ، وفيما يهم به ، وكان له من قوة الحجة ، وسرعة البديهة وصرامة العزم ما يجعل قوله حقا ، ورأيه غالبا .

وكان في حياته مرجعا للمسلمين في شئون الدين والدنيا ، يسألونه فيجيبهم ، ويستفتونه فيفتيهم ، فقد كانوا يعيشون في ظل الاسلام حياة جديدة ، فهم في أسرهم ، وبين أزواجهم وأولادهم يودون أن تقوم العلاقات بينهم على مبادئ الدين ، وهم في معاملاتهم وصلاتهم يغيرهم يريدون أن يهتدوا بتعاليم الاسلام ويحتكموا الى قواعده وضوابطه .

وكان الرسول ﷺ يفتى سائله بالقرآن ، ينزله الله عليه ، أو بالسنة

يلهمه الله بها ، فإذا لم يكن في المسألة قرآن أو سنة ، اتجه إلى الاجتهاد فيها ، وكان اجتهاده في أمور الشرع مرده إلى الوحي ، وكان يتمثل في تعبيره عن الحكم الذي يوحيه الله إليه ، ويلهمه به ، فيصوغه بلفظ من عنده .

يقول ابن حزم<sup>(١)</sup> : «أن كلام رسول الله ﷺ في الدين وحى من عند الله عز وجل لا شك في ذلك» .

ويقول ابن العربي<sup>(٢)</sup> : «والصحيح أن للنبي أن يجتهد ، وإذا أداه اجتهاده إلى شيء كان دنيا يلزم اتباعه لتقرير الله سبحانه إياه على ذلك ، وكما يوحى إليه ويلزم اتباعه ، كذلك يؤذن له ويجتهد ، ويتمين موجب اجتهاده إذا قدر عليه .

وهذه هي السنة التشريعية ، وهي حجة على المسلمين ، واتباعها واجب لأنها انما صدرت عن الرسول ﷺ بصفته هذه ، وقد قصد بها التشريع ، فوجب لذلك الامتثال لها ، والاهتداء بها ، واتباع ما أمرت به .

وقد صح تحريم الخمر إلى نسبة يوم خيبر ، وعكس الرسول التحريم بأنه رجس ، وقيل<sup>(٣)</sup> انما حرمها لأنها كانت ظهر القوم وحمولتهم ، فلما قيل له أفنى الظهر ، وأكلت الحمر ، حرما ، ولا تعارض بين هذا التحريم وبين قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : «لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحَى إِلَيَّ مَحْرُومًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ

(١) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ١٢١ ص .

(٢) ابن العربي : أحكام القرآن ١٢ ص ٢٨٢ .

(٣) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ١٥٧ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٤٥ .

— راجع اختلاف الصحابة في الحكمة من تحريم الحمر الأهلية ، وقطنة كبارهم لهذا الأمر في قول ابن القيم «لقد فهم بعض الصحابة من نهيه أنها لكونها لم تخمس ، وفهم بعضهم أن النهي لكونها كانت حمولة القوم ، وظهرهم ، وفهم بعضهم أنه لكونها من جوال القرية ، وفهم على بن أبي طالب وكبار الصحابة ما قصده رسول الله ﷺ بالنهي وصرح بعلته من كونها رجسا» ابن قيم الجوزية : إعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٣٥٢ .

الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به» فإنه لم يكن قد حرم حين نزول هذه الآية من المطاعم الا هذه الأربعة ، والتهريم كان يتجدد شيئا فشيئا ، فتهريم الحمر بعد ذلك تهريم مبتدأ لما سكت عنه النص .

وتأكيدا لتهريم أكل الحمر أمر الرسول أصحابه أن يكسروا القدور التي كانوا يطهون فيها لحومها ليكون المنع حاسما ، والتهريم قاطعا ، غير أنه لما رأى أن أمره مطاع ، وحكمه نافذ ، وأنهم قد استجابوا لقوله في الوقت الذي سيؤدي تكسير القدور الى الاضرار بالقوم ، وتصعيلهم المشقة والهرج ، أباح لهم غسلها ، ورخص لهم في ذلك لما لهم من الانتفاع بها في شئون الطهي قال لرسول الله ﷺ لأصحابه حين رأيهم أوقدوا نيرانا كثيرة<sup>(٥)</sup> : ما هذه النيران ؟ على أى شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم ، قال : على أى لحم ؟ قالوا على لحم حمر انسية ، فقال رسول الله ﷺ أمر يوقها واكسروها . فقال رجل من القوم : أو نهويقها ونغسلها ؟ فقال : أو ذلك .

فالرسول ﷺ حسم القضية أولا ، واشتد في منعه أن يأكلوا فيها ، فلما أذعنوا لحكمه ، وأظهروا له أنهم راضون به أوضحوا له بعد ذلك أن تكسير القدور يجلب عليهم مضرة وأن بقاءها يحقق منفعة ، عندئذ رخص لهم أن يغسلوها بدلا من أن يكسروها لما في ذلك من مصلحة .

وقد استدلل ابن حزم<sup>(٦)</sup> بذلك على أن كل غسل أمر به في الدين فهو تطهير ، وكل تطهير لا يكون الا بالماء .

وفي غزوة بدر أسر المسلمون سبعين من المشركين ، ولم يكن حكم الأسرى قد شرع فاجتهد الرسول ﷺ في الأمر واستشار الصحابة فيه ،

(٥) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ١٤٨ .

(٦) ابن حزم : المحلى ١ ص ٦٤١ دار الاتحاد العربى للطباعة .

وقال لأبي بكر وعمر : ما ترون في هؤلاء الأسرى ، فقال أبو بكر (٧) : يا نبي الله هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم إلى الاسلام ، فقال رسول الله ﷺ : ما ترى يا ابن الخطاب ، قال عمر : لا ، والله يا رسول الله ، ما أرى الذي رأى أبو بكر ، ولكني أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم • • فان هؤلاء أئمة الكفر ، وصناديد قريش ، فهو (٨) رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قال عمر ، وقبل منهم الفداء • والحرب بينه وبين قريش قائمة •

وكان ذلك اجتهداً منه لأن الآية التي تضمنت حكم الدين في الأسرى لم تكن قد نزلت بعد ، لكن هذا الرأي كان خطأ ، فعاتبه الله عليه ، وبين له وجه الصواب فيه في قوله تعالى (٩) : «ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ، تريدون عرض الدنيا ، والله يريد الآخرة ، والله عزيز حكيم ، لولا كتاب (١٠) من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم» وقال النبي (١١) : «لو نزل من السماء عذاب لما نجا منه الا عمر» لأنه كان قد أسار يقتلهم ، ونهى عن المغادرة •

- 
- (٧) صحيح مسلم بشرح النووي : كتاب الجهاد ١٢٠ ص ٨٦ •  
 (٨) مما يشير إلى هذا الاتجاه قوله ﷺ في أسارى بدر « لو كان مطعم بن عدى حياً ثم كلمني في هؤلاء لنتنن لتركهم له » صديق بن حسن القنوجي : الروضة الندية شرح الدرر البهية ٢ ص ٣٤٨ ، أبو داود : سنن أبي داود ٣ كتاب الجهاد ص ٦١ •  
 (٩) سورة الأنفال : آيتا ٦٧ ، ٦٨ •  
 (١٠) أي لولا سبق الكتاب في اللوح المحفوظ أنه لا يعذب من اجتهد بخالص نية مجتنباً عن شائبة الهوى ، وأخطأ من غير تقصير في بذل الجهد لمسك العذاب •  
 انظر مجيب الله بن عبد الشكور : مسلم الثبوت ٢ ص ٣٦٦ •  
 (١١) الامدني : الاحكام في اصول الاحكام ٤ ص ٢٩١ •  
 - أبو داود : سنن أبي داود ٣ ص ٦١ •



لقد بين الله تعالى الحكم في الأسرى<sup>(١٢)</sup> ، وهو ألا يفتدوا ما دامت  
المعركة لم تنته بصلح دائم أو مؤقت ، فإن المعركة بعد بدر كانت تعتبر  
مستمرة بين المشركين في مكة والمؤمنين •

وكان المسلمون يومئذ قلة ، فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله  
تعالى بعد هذا في الأسارى قوله تعالى<sup>(١٣)</sup> : «فإذا لقيتم الذين كفروا  
فغلبهم فغلبوا الوثاق ، فأما منا بعد ، وأما  
فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها» •

وقد اجتهد الرسول في نهيهِ عن ازعاج مسيد مكة ، وتنحيته عن  
موضعه ، وعن قطع شوكة في قوله «لا ينفر صيدها ، ولا يفتل شوكةا ،  
فلما استوقفه العباس بقوله : ألا الاخر يا رسول الله فانا نجعله في  
قبورنا ومبيوتنا ، قال : ألا الاخر ، وفي هذا الاستثناء اجتهد منه ،  
وقد أقره الوحي عليه بالسكوت عنه<sup>(١٤)</sup> •

ومن اجتهد الرسول الذي يقوم على القياس أنه قاس الصوم عن  
الغير على تسديد الدين عنه ، ورأى أنه إذا كان قضاء الدين واجبا ،  
وهو حق من حقوق العباد فالصوم عن الغير أحق بالقضاء لأنه حق الله ،  
وحق الله أحق •

---

(١٢) راجع في حكم الأسرى : الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص  
٢٥٧ - ٢٦١ ، ج٥ ص ٢٦٨ - ٢٧٢ •

(١٣) راجع في حكم الأسرى : ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص  
١٠٦ ، ج٢ ص ٨٧٩ - ٨٨٢ •

(١٤) سورة محمد : آية ٤ •

(١٤) الصنعاني : سبل السلام ج٢ ص ٧٢٣ •

- ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ كتاب المناسك ص ١٠٣٨ •

- الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٣٥٦ •

جاءت امرأة اليه ﷺ ، فقالت (١٥) : يا رسول الله ان أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتاليين ، فقال رسول الله ﷺ : أرأيت لو كان على أختك دين أكتت تقضينه ، قلت : نعم ، قال : فحق الله أحق .

وكذلك قاس قضاء الحج عن الوالد الذي تدركه الشيخوخة على قضاء الدين عنه حين يصيبه عسر يعجزه عن الوفاء به .

عن الفضل بن عباس (١٦) أنه كان ردف رسول الله ﷺ غداة النحر فأتته امرأة من خثعم : فقالت : يا رسول الله : ان فريضة الله في الحج على عباده ، أدركت أبى شيخا كبيرا ، لا يستطيع أن يركب ، أفأحج عنه ، قال : نعم ، فإنه لو كان على أبيك دين قضيتيه .

وقد عد من ذلك قوله (١٧) : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » وهو في ذلك نظر الى قاعدة تحريم الجمع بين الأختين في قوله تعالى (١٨) : « وان تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف » غير أن الشوكاني يخالف في ذلك فيقول (١٩) : وقد أبعد من قال : ان تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها مأخوذ من الآية هذه لأنه حرم الجمع بين الأختين فيكون ما في معناه في حكمه ، وهو الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها .

كذلك عد منه قوله (٢٠) : يحرّم من الرضاعة ما يحرّم من النسب ، فإنه قاس ما لم ينص عليه على ما نص عليه في هذا الباب .

- 
- (١٥) ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ح٥ ص ٣٣٢ .  
 - راجع صحيح مسلم ح٢ كتاب الصيام ص ٨٠٤ ط . دار الفكر ١٩٧٨ .  
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح١ كتاب الصيام ص ٥٥٩ .  
 (١٦) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ح٢ كتاب المناسك ص ٩٧١ .  
 (١٧) الصنعاني : مبدل السلام ح٣ ص ٩٩٨ .  
 (١٨) سورة النساء : آية ٢٣ .  
 (١٩) الشوكاني : فتح القدير ح١ ص ٤٤٩ .  
 (٢٠) الصنعاني : مبدل السلام ح٣ ص ١١٥٧ .

وحين كان الرسول لا يصيب الصواب في اجتهاده ، لم يكن الوحي يقره على ما أداه اليه رأيه ، وكان القرآن ينزل عليه ليصحح له ما أخطأ فيه ، فقد حدث أنه حرم المسمل<sup>(١)</sup> ، فلم يقر الله تحريمه ، وأنزل قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : «لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» .

ومما اجتهد فيه الرسول وناقضه فيه الوحي ما حدث في غزوة تبوك حين أراد بعض المنافقين التخلف عن صفوف القتال متعللين ببعض الأعذار ، فأذن الرسول لهم ، فعاتبه الله على تعجله في ذلك لأنه أعلم بحقيقتهم قال تعالى<sup>(٣)</sup> : «لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا ، وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ ، وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ السَّيَّةُ ، وَسَيَظْفِرُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ، يَهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهمْ كَاذِبُونَ ، عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَذْنَبْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعِنَا لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ، وَتَعْلَمُ الْكَافِرِينَ» .

لم يقر الله الرسول على رأيه<sup>(٤)</sup> ، وبين له أنه أخطأ فيه ، وعاتبه على فعله بقوله : «عفا الله عنك لم أذنت لهم» وان كان<sup>(٥)</sup> قد قدم العفو لئيبه قبل عتابه اكراما له وجبرا لقلبه أن ينصنع ، وذلك لخوفه من ربه .

- 
- (٢١) ابن العربي : أحكام القرآن ج١ ص ٢٨٢ .  
 (٢٢) سورة التحريم : آية ١ .  
 (٢٣) سورة التوبة : آيتا ٤٢ ، ٤٣ .  
 (٢٤) الجصاص : راجع أحكام القرآن ج٤ ص ٣١٦ .  
 (٢٥) السيوطي : معترك الاقران في اعجاز القرآن ج٢ ص ٦٣٩ .

## الرسول والاجتهاد في شئون الحياة

كان الرسول ﷺ في كل أفعاله التي تتصل بشئون الدنيا يصدر عن طبيعته البشرية ، وذاته الانسانية ، فهو ذو عقل سليم ، وفكر راجح ، وذلك مثل<sup>(١)</sup> أفعاله اليومية في شئون الحياة المختلفة مما لا يتعلق بالحل والحرمة ، كتخيره مأكله ومشربه ، وتدبيره مسكنه ، وكذلك ما كان يراه مما يستند الى التقدير الشخصي ، والتجربة الذاتية والخبرة الخاصة كما في شئون المال والتجارة والزراعة ، وخطط القتال ، والتداوى<sup>(٢)</sup> من الأمراض .

وقد شهد أبو سعيد الخدري<sup>(٣)</sup> أن الرسول أنكر على الصحابة الترام مماثلة أفعاله .

وقال ابن حزم<sup>(٤)</sup> : لو كانت الأعمال على الموجب لكان ذلك تكليفا

---

(١) راجع عادة الرسول في الماكل والمشرب :

ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٣ ص ١٥٩-١٦٦ .

(٢) راجع قول ابن قيم الجوزية : «من تأمل ما ذكرناه من العلاج

النبوي رآه كله موافقا لعادة القليل وأرضه ، وما نشأ عليه» .

زاد المعاد في هدى خير العباد ٣ ص ١١٩ .

وراجع الادوية والأغذية المفردة التي جاءت على لسانه ﷺ من المصدر

نفسه ٣ ص ١٨٤ - ٢٣٤ .

(٣) قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ، فلما صلى خلع نعليه فوضعهما

عن يساره ، فخلع القوم نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : مالكم خلعتن

نعالكم ؟ قالوا رأيناك خلعت فخلعنا ، قال : اني لم أضعهما من باس ،

ولكن جبريل أخبرني ان فيهما قدرا واذى ، فاذا أتى أحدكم المسجد

فلينظر في نعليه فان كان فيهما اذى فليمسحه» ابن حزم : الاحكام في

اصول الاحكام ٤ ص ٤٩ .

(٤) راجع ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ٤ ص ٥٦ .

لا يطلق ، ... ولكن يلزمنا أن نضع أيدينا حيث وضع عليه السلام يده ، وأن نضع أرجلنا حيث وضع عليه السلام رجله ، وأن نمشي حيث مشى ، وننظر الى ما نظر اليه ... وهذا كله خروج عن المعقول .

ليس شيء اذن من أفعال الرسول فيما يتصل بشئون الحياة مما يدخل في عداد الواجب ، كما أن كل ما جاء في هذا الباب لا يدخل في دائرة الشرعيات .

وكان النبي ﷺ يوجه أصحابه الى الفرق بين ما يفعله على سبيل العادة والمجبة ، وبين ما يفعله بقصد التشريع وبين الأحكام ، فقال لهم<sup>(٥)</sup> : «إنما أنا بشر مثلكم فما حدثتكم عن الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسي ، فإنما أنا بشر مثلكم أصيب وأخطئ» .

ومع هذا فقد ندبنا<sup>(٦)</sup> : الى أن نتأسي به عليه السلام في هذه الأفعال وأن لا نتركها على معنى الرغبة عنها ، ولنا تركها على غير الرغبة عنها ، ولكن كما نترك سائر ما ندبنا اليه مما ان فعلناه أجرتنا ، وان تركناه لم نأثم ولم نؤجر .

وكان للرسول رأييه فيما يعرض من أمور الحياة ، يعين من مشاكلها ، يبيح دون الزام لمن حوله به ، أو اكراه لهم عليه ، وانما هي المشورة فيما بينهم .

(٥) الأمدي : الاحكام في أصول الاحكام ج٤ ص ٢٩١ .

(٦) ابن حزم : للاحكام في أصول الاحكام ج٤ ص ٤٠ .

- راجع أيضا قول ابن حزم : «وأفعال النبي ﷺ : ليست فرضا الا ما كان منها بيانا لأمر فهو حينئذ أمر ... لكن الائتساء به عليه السلام فيها حسن» المحلى ج١ ص ٦٥ ط. دار التراث .

كذلك راجع قوله : «ان أفعال النبي ﷺ ليست فرضا ، وانما فيها الائتساء به عليه السلام ، لأن الله تعالى انما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ، ولم يأمرنا بان نفعل أفعاله» المحلى ج٢ ص ٤٩ ط. دار التراث .

وكان يجتهد ما وسعه الاجتهاد ، ومع هذا فالرأى الآخر له موضعه في فكره ، ولم تحمله منزلته بين القوم على المتعصب لما آداه اليه بصره ، والاستهانة بما يديه غيره ، تون ادراك لما يترتب على ذلك من نتائج وانما كان لديه من سعة الأفق ورحابة الصدر ما يجعله يسمع للرأى المصائب يدلى به غيره ، وينزل عليه ، ويأخذ به .

فحين تجهز المسلمون لقتال المشركين ، ونزلوا عند بدر<sup>(١)</sup> اختار الرسول مكانا لينزل الجيش فيه ، ورأى الصحابة أن هذا المكان لا يصلح لما هم بصدده ، وأن غيره أفضل منه ، فآخذ الرسول برأيه ، ونزل على مشورتهم .

قال ابن اسحاق<sup>(٨)</sup> : خرج ﷺ يوم بدر يبادر قريشا الى الماء ، ونزل المسلمون على أول ماء من بدر ، فجاء الحباب بن المنذر الى رسول الله ﷺ ، وقال : يا رسول الله : رأيت هذا المنزل ؟ أمزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ، ولا نتأخر عنه ، أم هو الحرب والرأى والمكيده ؟ قال : «بل هو الحرب والرأى والمكيده : قال : يا رسول الله : فان هذا ليس بمنزل ، فانهض بالناس حتى تأتي أدنى ماء من القوم فننزله ، ثم نخور ما وراءه من القلب ، ثم نبني عليه حوضا فتملأه ماء ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، فقال له «لقد أشرت بالرأى» وفعل كما قال .

وعندما طال حصار الأحزاب للمدينة في غزوة الخندق سنة خمس من الهجرة أراد ﷺ أن يصلح<sup>(٩)</sup> عيينة بن حصن ، والحرث بن عوف

(٧) راجع قول الغزالي : ونزل منزلا للحرب ، فقليل له : ان كان بوحى قسمعا وطاعة ، وان كان باجتهاد ورأى فهو منزل مكية ، فقال : بل باجتهاد ورأى ، فرجل . المستقصى ٢ ص ٣٥٦ .  
(٨) راجع : ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ٩٦ .

(٩) ابن قيم اجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ١٣١ .

— السعدان : هما سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد .

— راجع ابن العربي : أحكام القرآن ٢ ص ٨٧٦ — ٨٧٧ .

رئيسي غطفان على ثلث ثمار المدينة ، وينصرفا بقومهما ، وجرت المراوضة على ذلك ، فاستشار السحيين في ذلك ، فقالا : يا رسول الله ان كان الله أمرك بهذا فسمعا وطاعة ، وان كان شيء تصنعه لنا فلا حاجة لنا فيه ، لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله ، وعبادة الأوثان وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها الا قرى أو بيعا ، فحين أكرمنا الله بالاسلام وهدانا ، وأعزنا بك نعطيهم أموالنا ، والله لا نعطيهم الا السيف ، فصوب رأيهما ، وقال : انما هو شيء أصنعه لكم لما رأيتم العرب قد رمتكم عن قوس واحدة .

ومن اجتهاده الذي يكشف عن جانب من سلطة المحاكم الادارية في الاسلام أنه<sup>(١٠)</sup> قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم الى قصرهم ، فغلب على الزرع والنخل والأرض فصالحوه على أن يجلوأ منها ، ولهم ما حملت ركابهم ، ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء ، واشترط عليهم ألا يكتنوا ، ولا يغيبوا شيئا ، فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، فغيبوا مسكا فيه مال وحمل لحبي بن أخطب كان أحتمله معه الى خيبر حين أجليت القصير ، فقال رسول الله ﷺ لعمر حبي بن أخطب : ما فعل مسك حبي الذي جاء به من النضير ؟ قال : أذهبت النفقات والحروب . فقال : العهد قريب بمال أكثر من ذلك ، فدفعه رسول الله ﷺ الى الزبير فمسه بعذاب ، وقد كان قبل ذلك دخل خربة ، فقال : قد رأيت حبيبا يطوف في خربة ههنا ، فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك في الخربة» وأراد الرسول ﷺ أن يجلي أهل خيبر ، فقالوا : يا محمد دعنا نكون في هذه الأرض نصلحها ، ونقوم عليها ، فنحن أعلم بها منكم ، ولم يكن لرسول الله ﷺ ولا لأصحابه غلمان يقومون عليها ، وكانوا لا يفرغون يقومون عليها ، فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر من كل زرع ، وكل ثمر ما بدا لرسول الله ﷺ أن يقرهم .

(١٠) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ١٥١  
مطبعة الحلبي ١٩٧٠ .

وقد وقعت مجموعة من الاجتهادات في غزوة خيبر يمكننا أن نذكر جانباً منها فيما يلي :

— أن الرسول ﷺ عقد الصلح مع أهل خيبر بشرط ألا يغيبوا ولا يكتموا وعلى ذلك يجوز تطبيق عقد الصلح والأمان بالشرط .

— وأنه عقد لأهل الذمة المهدنة ، وشرط عليهم ألا يغيبوا ولا يكتموا فإن فعلوا حلت دماؤهم وأموالهم فلما لم يفوا بالشرط استباح دماءهم وأموالهم ، وعلى ذلك فإن أهل الذمة إذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم لم يبق لهم ذمة ، وحلت دماؤهم وأموالهم .

— كذلك اجتهد الرسول ﷺ في التعتيل لنفاذ مال حبي بقوله لعمه «الما لكثير والمهد قريب» واستدل بهذا على كذبه في قوله : أذهبته الحروب والنفقة ، ويتأسس على ذلك أن الأحكام يؤخذ فيها بالقرائن

— كما اجتهد في حمل عم حبي بن أخطب على الاعتراف بمكان كنز ابن أخيه وذلك بأن دفعه إلى الزبير فمسه بعذاب حتى يدلهم على موضعه ، وكان حبي قد احتمله معه إلى خيبر حين أجليت بنو النضير ، لكنه قتل مع بنى قريظة لما دخل معهم ، وينبنى على ذلك أنه يجوز تعزيز أرباب التهم بالعقوبة ، فلولى الأمر أن يعزهم بما يراه حتى يقولوا الحق ، وذلك من الشريعة العادلة ، لا من السياسة الظالمة .

— وقد أجاز ﷺ المساقاة والمزارعة بجزء مما يخرج من الأرض من ثمر أو زرع ، فقد عامل أهل خيبر على ذلك ، واستمر هذا الاتفاق إلى حين وفاته .

وقد دفع اليهم الأرض على أن يعملوها من أموالهم ، ولم يدفع اليهم البذر ، فدل على أن الحكم عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض ، وأنه يجوز أن يكون من العامل .



وكان من ذلك قوله في تلقيح ثمار أهل المدينة ، فقد صدر فيه عن  
رأيه الخاص ، وكان الصواب في غيره .

عن أنس<sup>(١١)</sup> أن النبي ﷺ مر بقوم يلحقون النخل ، فقال : لو لم  
تفعلوا لصلح ، قال : فخرج شيمصا ، فمر بهم ، فقال : ما لنخلكم ؟  
فقالوا : قلت : كذا وكذا ، قال<sup>(١٢)</sup> : «أنتم أعلم بأمور دنياكم» .

وفي رواية<sup>(١٣)</sup> : «انما أنا بشر اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا  
به ، واذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما أنا بشر» .

قال شهاب الدين الخفاجي شارح الشفا<sup>(١٤)</sup> : «أى قد أرى الرأي  
في أمور الدنيا ، والأمر بخلافه ، فلا يجب اتباعه» .

وقد ذكر ابن رشد<sup>(١٥)</sup> أن حديث تأبير النخل قد روى بالفاظ مختلفة  
مقاربة معنى كقوله<sup>(١٥)</sup> ﷺ : «ما أنا بزراع ، ولا صاحب نخل» ، ثم  
أضاف أنه ﷺ بين أنه لا تأثير في الصلاح والفساد لغير الله تعالى ، الا  
أن الله تعالى قد يجرى العادة بأسباب تعلم التجربة كالتأبير ، وهو  
ﷺ لم يسبق له تجربة فيه .

وقد ذكر ابن حزم<sup>(١٦)</sup> أن هذا كله ليس من أمور الدين الواجبة

---

(١١) صحيح مسلم بشرح النووي ح ١٥ كتاب الفضائل ص ١١٧ .

(١٢) أو «أنتم أعرف بأمور دنياكم ، وأنا أعرف بأمور دينكم» .

انظر : الغزالي : المستصفى ح ١ ص ١٧٨ .

(١٣) انظر القاضي عياض : الشفا ح ٤ ص ٢٦٥ المطبعة الأزهرية

سنة ١٣٢٧ هـ .

(١٤) ابن رشد : التحصيل والبيان ص ٤ .

(١٥) من هذه الروايات : اذا كان شيء من أمر دنياكم فشانكم ، واذا

كان شيء من أمر دينكم فإلى» ابن بلبان : الاحسان بترتيب صحيح ابن

حبان ح ١ ص ١١٣ .

وابن ماجه : سنن ابن ماجه ح ٢ كتاب الزهون ص ٨٢٥ .

(١٦) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ح ٥ ص ١٣٨ .

والحرمة في شيء ، اما هي أشياء مباحة من أمور المعاش ، ومدار الصواب فيها على التجربة والممارسة وأهل كل أمر أعلم به •

ولو كان هذا الفعل شرعيا لما كان<sup>(١٧)</sup> قابلا لجواز وقوع الخطأ فيه ، ومما يدل على جواز وقوع الخطأ فيه قوله ﷺ : «انما ظننت ظنا ، فلا تؤاخذوني بالظن ، ولو كان حكما شرعيا لما كان قابلا للخطأ والاصابة» •

وحين كان المسلمون يتخاصمون الى الرسول ليحكم بينهم فيما اختلفوا فيه ، كان يقيم حكمه في الحقوق على الظاهر من الأمر ، وكان يصدر رأيه على أساس من فهم القضية ، وما قدم الخصوم فيها من شهود وبيّنات ، وهو في كل ذلك لا يحل ولا يحرّم ، بل انه يعلم أن أغراض الدنيا قد تؤخذ بغير حق عند التنازع فيها •

يقول ابن حزم<sup>(١٨)</sup> : «ان الرسول ﷺ فعل ما أمر به من الحكم الظاهر من البينة أو اليمين ، وأخبر الناس أن ذلك لا يحل حراما ، ولا يحرم حلالا ، ولا يحيل شيئا عن وجهه •

ويقول النووي<sup>(١٩)</sup> : «ان الرسول ﷺ يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز على الناس ، وانه انما يحكم بين الناس بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، فيحكم بالبينة وباليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر» •

كان مناط الحكم اذن في أقضية الرسول البينة واليمين ، وكان يجتهد في الأخذ بالأسباب ، وتحري القرائن ، ويوجهها الى الأصوب من الرأي ، ويعني هذا أنه<sup>(٢٠)</sup> ربما كان يقتضى بما لا يكون حقا ، فما يبيحه الخصوم ليس قطعى الصدق ، فكل منهم يقيس الأمر بمقاسه ، وثمة عوامل كثيرة

---

(١٧) أبو بكر الصّامى : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣١٩ •

(١٨) ابن حزم : الاحكام في أصول الاحكام ح ٥ ص ٧٤ •

(١٩) النووي : شرح النووي على صحيح مسلم ح ١٢ ص ٥ •

(٢٠) تلامدى : الاحكام في أصول الاحكام ح ٤ ص ٢٩٢ •

من شأنها إيجاد الخلاف في الحكم على ما يحدث بين الناس من منازعات وخصومات ، قال الرسول ﷺ للمتلاعنين (٣) : «الله يعلم أن أحكما كاذب ، فهل منكما تائب» .

وإذا كان ذلك كذلك ، فقد أكد الرسول أن أحكامه لا تعطى الحق لأحد في أن يأخذ ما ليس له ، كما أنها لا تغني عنه عند الله شيئاً ، ذلك لأنه أخذ بالظاهر ، والله يتولى السرائر .

قال ﷺ (٣) : «انكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له به قطعة من النار ، وفي رواية فليجعلها أو يزرها» .

وقد نبه الشافعي الى أن مقصد الرسول أنه يحكم بين المتخاصمين بما يرى ويسمع ، وما يعي ويفهم ، وإن اجتهداه في تحرى المصلحة في الحكم قد يقصر به عن الحل لأسباب لا تتصل به ، أو بموضوع النزاع بقدر ما تتصل بالأطراف المتنازعة .

قال الشافعي (٣) : «قد أعلم الرسول ﷺ الناس أنه إنما يقضى بينهم بما يظهر له ، وأن الله ولي ما غاب عنه ، وليستن به المسلمون ، فيحكموا على ما يظهر لهم ، لأن أحدا بعده من ولادة المسلمين لا يعرف

- 
- (٢١) ابن أبي داود : سنن أبي داود : ٢ كتاب الطلاق ص ٢٧٨ .
  - (٢٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ كتاب الأقضية ص ٤ - ٦ .
  - مالك : الموطأ ٢ باب الترغيب في القضاء ص ١٠٦ .
  - أبو داود : سنن أبي داود ٢ كتاب الأقضية ص ٣٠١ .
  - ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ٢ كتاب الأحكام ص ٧٧٧ .
  - ابن هزم : الأحكام في أصول الأحكام ١ ص ١٣١ .
  - ابن الطلاع : أقضية رسول الله ﷺ ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .
  - الشافعي : الأم ٢ ص ٣٦ ط . الشعب .
  - الجصاص : أحكام القرآن ١ ص ٣١٣ .
  - (٢٣) الشافعي : الأم : ٧ ص ٩ ط . الشعب .

صدق الشاهد أبدا ، انما يحكم على الظاهر ، وقد يمكن في الشهود الكذب والخلط •

وكان الرسول ﷺ يلجأ الى القياس في تحرى الحقيقة ، واقتناع من في نفسه شك في شيء منها ، من ذلك أن رجلا أنكر غلاما أسود ولخته امرأته ، فقال له النبي ﷺ (٢٤) : «هل لك من ابل» قال : نعم ، قال : «فما ألوانها ؟» قال : حمر ، قال : «هل فيها من أورك ؟» قال : ان فيها لورقا ، قال : «فأنى أتاها ذلك» قال : عسى أن يكون نزعه عرق ، قال : «وهذا عسى أن يكون نزعه عرق» •

---

(٢٤) صحيح مسلم بشرح النووي ح ١٠ كتاب اللعان ص ١٢٣ •

## اجتهاد الصحابة في حياة النبي

كان التشريع في حياة النبي ﷺ يلبي مطالب الحياة الواقعية . فكان الصحابة اذا عرضت لهم حادثة ، وأرادوا أن يعرفوا حكم الاسلام فيها اتجهوا الى النبي كما ذكرنا ليبين لهم رأى الدين فيما واجههم ، وكان يجيبهم بما جاء في القرآن ، أو بما عنده من الحديث ، وكان<sup>(١)</sup> أحيانا يردهم الى اجتهاد الرأي .

وكان بعض الصحابة عندئذ قد حازوا الأدوات التي أهلتهم لأن يستنبطوا الأحكام ، ويستدلوا عليها ، ويحملوا المشابه من الالفاظ على الحكم المتفق على معناه ، وكان المسلمون بعامة يقصدونهم ليفتوهم ويقتضوا بينهم عندما كانت الظروف لا تسمح بلقاء النبي ، ورفع القضية اليه .

وكان هؤلاء المفتون يعملون رأيهم ، ويجتهدون في الحكم على المسألة بما يحقق روح الشرع ، ويوافق حكم الدين .

وكان الرسول يأذن<sup>(٢)</sup> لهم في ذلك ، ويوجههم اليه ، ويرضاه منهم ، وقد تعددت الوقائع التي اجتهدوا فيها ، وكان منها ما حدث في حضرة النبي ، وكان منها ما حدث في غيابه ، وفي هذه وتلك كان يقرهم على ما أصابوا فيه ، وينكر عليهم ما خالفهم الصواب في الحكم عليه .

ومما اجتهدوا فيه ، ووافقهم الرسول عليه ، ما حدث في غزوة ذات

---

(١) راجع موقفه مع عمر عندما سأل في الكلاية : الجصاص : احكام القرآن ٣ ص ١٦ - ٢٢ .

(٢) راجع قول عمر بن العاص انه سمع رسول الله ﷺ يقول : « اذا حكم الحكم فاجتهد ، فاصاب فله اجران ، واذا حكم فاجتهد فاطخط فله اجر » الشافعي : الام ٧ ص ٨٥ .

السلاسل (٨٨) فقد احتلم أمير الجيش عمرو بن العاص<sup>(٣)</sup> ، وكانت الليلة باردة ، فأشفق على نفسه أن يهلك أن اغتسل ، فتييم ، ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ ، ذكروا ذلك له ، فقال : يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ، فقال : ذكرت قول الله تعالى «ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيمًا» ، فتييمت ثم صليت ، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً .

والتبسم أقوى دلالة من السكوت على جواز التيمم عند شدة البرد ، ومخافة الهلاك .

يقول ابن قدامة<sup>(٤)</sup> : وسكوت النبي ﷺ يدل على الجواز لأنه لا يقر على الخطأ ، ولأنه خائف على نفسه ، فأبيح له التيمم كالجريح والمريض . وأجنب<sup>(٥)</sup> رجل فلم يصل ، فأثنى النبي ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال : أصبت ، فأجنب رجل آخر فتييم ، وصلى فاتاه ، فقال نحو ما قال للآخر يعنى أصبت .

وقوله «أصبت»<sup>(٦)</sup> أى حيث عملت باجتهادك ، فكل منهما مصيب من هذه الحيثية ، وإن كان الأول مخطئاً بالنظر إلى ترك الصلاة بالتيمم . وخرج رجلان في سفر<sup>(٧)</sup> ، فحضرت الصلاة — وليس معها ماء —

- 
- (٣) الشوكاني : نيل الاوطار ١ ص ٢٦٠ .  
 — ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ١٧٥ .  
 — عبد الرزاق بن همام : المصنف ١ ص ٢٢٦ .  
 (٤) ابن قدامة : المغنى ١ ص ٣٦٢ .  
 (٥) النسائي : سنن النسائي ١ كتاب الطهارة ص ١٧٢ .  
 (٦) السيوطي : شرح سنن النسائي ١ ص ١٧٣ .  
 (٧) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١ ص ٢٣٠ .  
 — الصنعاني : سبل السلام ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .  
 — الشوكاني : نيل الاوطار ١ ص ٢٦٧ .  
 — ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٢٠٤ .  
 — ابن قدامة : المغنى ١ ص ٢٤٤ مكتبة الجمهورية العربية .

فتمتصا صعيدا طيبا ، فضليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والموضوء ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد «أصبحت المسنة ، وأجزأتك صلاتك» ، وقال للآخر «للك الأجر مرتين» ، وقد أقر الرسول كلا الرجلين على اجتهداه ، وأعمال رأييه فيما لم يرد فيه نص •

وعندما رجع الرسول ﷺ من غزوة الأحزاب لم يكد يضع سلاحه ، ويخلع رداء الحرب حتى نزل جبريل بأمر الله له أن ينهض الى بنى قريظة ، فقال لأصحابه عندئذ ، من كان سامعا مطيعا فلا يصلين العصر الا في بنى قريظة ، فأسرعوا الى هناك ، وأدركتهم صلاة العصر في الطريق ، فاجتهد بعضهم<sup>(٨)</sup> وصلاتها في الطريق ، وقال : لم يرد منا التأخير ، وانما أراد سرعة النهوض ، فنظروا الى المعنى ، واجتهد آخرون ، وأخروها الى بنى قريظة ، فصلوها ليلا ، نظروا الى اللفظ ، وقد أقر الرسول ﷺ الجميع على اجتهدهم •

قال الحافظ بن حجر : وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حملوا النهي على حقيقته ، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيفا للنهي الثاني الذي هنا على النهي الأول ، وهو النهي عن تأخير الصلاة عن وقتها ، والبعض الآخر حملوا النهي على غير الحقيقة ، وقالوا : انه كناية عن الحث والاستعجال والاسراع الى بنى قريظة ، فبادروا الى امتثال أمره الثاني •

وقال السهيلي : في هذا الحديث من الفقه أنه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية ، ولا على من استنبط من معنى يخصصه ، وأن كل مختلف في الفروع من المجتهدين مصيب<sup>(٩)</sup> •

(٨) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١ـ ص ٢٠٣ .  
ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ـ ص ٨١ .  
(٩) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٤ .

ومع هذا فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب •

وحينما انتصر المسلمون على بنى قريظة طلبت الأوس من الرسول ﷺ أن يصن اليهم فقد كانوا مواليهم ، وارتضوا رأيهم أن يحكم فيهم سعد بن معاذ ، وكان في المدينة ، لم يخرج معهم لجرح أصابه ، فلما جاء ، قال له الصحابة<sup>(١٠)</sup> : يا سعد ان هؤلاء القوم قد نزلوا على حكمك ، قال : وحكمي نافذ عليهم ؟ قالوا : نعم ، قال : وعلى المسلمين ؟ قالوا : نعم ، قال : وعلى من ههنا ، وأعرض بوجهه ، وأشار الى ناحية رسول الله ﷺ انجلالا وتعظيما ، قال : نعم • وعلى ، قال : فاني أحكم فيهم أن يقتل الرجال وتسبى الذرية ، وتقسم الأموال ، فقال رسول الله ﷺ : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات •

وقد قاس سعد حكمه فيهم على الحاربين الذي ورد في شأنهم قوله تعالى<sup>(١١)</sup> : «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض» وكان بنو قريظة قد نقضوا عهد الرسول وأظهروا سبه ، ومالوا قريشا على المسلمين في غزوة الأحزاب •

وقد نص النبي ﷺ على تخطئة جماعة من الصحابة فيما اجتهدوا فيه كتخطئته عليه السلام أبا بكر في تفسيره للرؤيا في حضرته<sup>(١٢)</sup> «فقد أتى النبي ﷺ رجل منصرفه من أحد ، فقال : يا رسول الله : انى رأيت

---

(١٠) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٨٢ ، ص ٨٣ •

— ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج١ ص ٢٠٤ •  
— راجع قول الغزالي : ان الرسول ﷺ أمر سعد بن معاذ أن يحكم في بنى قريظة براهيه فأمرهم بالنزول على حكمه ، فأمر بقتلهم وسبى نساءهم فقال عليه السلام ، لقد وافق حكمه حكم الله •  
المستصفى ج٢ ص ٢٥٥ •

(١١) سورة المائدة : آية ٣٣ •

(١٢) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج٢ كتاب تعبير الرؤيا ص ١٢٨٩ •



في المنام ظلة تنطف بسما وعسلا ، ورأيت الناس يتكفون منها ، فالمستكثر والمستقل ، ورأيت سبيا واصلا الى السماء ، رأيته أخذت به . فعلمت به ، ثم أخذ به رجل بعدك فعلا به ، ثم أخذ به رجل بعده فعلا به ، ثم أخذ به رجل فانقطع به ، ثم وصل له فعلا به ، فقال أبو بكر : دعني أعبرها يا رسول الله ، قال «أعبرها» قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما ما ينطف منها من العسل والسمن ، فهو القرآن . حالوته ولينه . وأما ما يتكف منه الناس ، فالأخذ من القرآن كثيرا وقليلا . وأما السبب الواصل الى السماء ، فما أنت عليه من الحق ، أخذت به فعلا بك ، ثم يأخذه رجل من بعدك فيعطو به ، ثم آخر فيعطو به ، ثم آخر فينقطع به ، ثم يوصل له فيعطو به ، قال : أصبت بعضا ، وأخطأت بعضا ، قال أبو بكر : أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت ، فقال النبي ﷺ «لا تقسم . يا أبا بكر» .

وخطأ الرسول عمر في قوله في هجرة المهاجرين الى الحبشة

وكان عمر (١٣) قد قال لأهل هجرة الحبشة «نحن أحق برسول الله ﷺ منكم ، فكذب النبي ﷺ في ذلك .

وتأول عمر أنه أخطأ اذ قبل وهو صائم فخطأه الرسول ﷺ في تأويله ، وأخبره أنه لا شيء عليه .

قال عمر بن الخطاب (١٤) : «هشمت الى المرأة فقبلتها ، وأنا صائم فأنيت النبي ﷺ ، فقلت يا رسول الله : أنيت أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ : أرايت لو مضمت بماء وأنيت صائم ؟ قلت : لا بأس ، قال : فغيم ؟

(١٣) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ص ٨٤ .

(١٤) الصنعاني : سبل السلام : ٢٤ كتاب الصيام ص ٦٥٤ .

— ابن بليان : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٥٥ ص ٢٢٣ .

— أبو داود : سنن أبي داود : كتاب الصوم ٢٤ ص ٢١١ .

وقد ذهب ابن حزم<sup>(١٥)</sup> الى أن عمر ظن أن القبلة تفطر الصائم  
قياسا على الجماع ، فأخبره عليه السلام أن الأشياء المتماثلة والمتقاربة  
لا تتساوى أحكامها ، وأن المضمضة لا تفطر ، ولو تجاوز الماء الحلق  
عمدا لأفطر. وأن الجماع يفطر ، والقبلة لا تفطر •

وتأول الأنصارى<sup>(١٦)</sup> تقبيله عليه السلام وهو صائم ، واصباحه  
جنباً وهو صائم أن ذلك خصوص له عليه السلام ، فخطأه عليه السلام  
في ذلك ، وغضب منه •

وقد استعمل عمار بن ياسر القياس في التيمم من الجنابة ، فرأى  
أنه لما كان المتراب نائبا عن الغسل في قوله تعالى : «وإن كنتم مرضى  
أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا  
ماء فتيمموا صعيدا طيبا» فلا بد من عمومه للبدن ، فتمسك في المتراب  
كما تمسك الدابة ، فأنكر ذلك النبي ﷺ ، وأبان له الكيفية التي تجزئ •  
وأعلمه أنه يكفى ضربة واحدة ، ويكفى في اليدين مسح الكفين •

قال عمار<sup>(١٧)</sup> : «بعثنى النبي ﷺ في حاجة ، فأجنت ، فلم أجد  
الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت  
له ذلك : فقال : «إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب بيديه  
الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه  
ووجهه •

وقد خطأ الرسول أسيد بن خضير في قوله : بطل جهاد عامر بن

- 
- (١٥) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٧٥ ص ١٠٠ •
  - (١٦) ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ٦٥ ص ٨٤ •
  - (١٧) الصنعاني : سبل السلام ١٥٤ ص ١٥٤ •
  - الشوكاني : نيل الأوطار ١٥ ص ٢٦٦ •
  - عبد الرزاق : المصنف ١٥ ص ٢٣٩ •

الأكوع قال سلمة بن الأكوع<sup>(١٨)</sup> : لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا شديدا مع رسول الله ﷺ ، فارتد على سيفه فقتله ... فتهيب أصحاب رسول الله ﷺ الصلاة عليه ... وقلوا رجل مات بسلاحه ، فقال رسول الله ﷺ : مات جاهدا مجاهدا ، وفى رواية : فله أجره مرتين وأشار بإصبعيه .

وعندما أفتى أبو السنابل سبيعة الأسلمية بأن عليها فى العدة آخر الأجلين أنكر عليه السلام ذلك ، وأخبر أن فتياه باطلة .

وكانت سبيعة الأسلمية<sup>(١٩)</sup> تحت سعد بن خولة ، وكان ممن شهد بدرا ، فتوفى عنها زوجها وهى حامل ، فخطبها أبو السنابل بن برمك ، فأبت أن تتكحه ، فقال : ما يصلح<sup>(٢٠)</sup> لك أن تتكحى حتى تمتدى آخر الأجلين فولدت لأدنى من أربعة أشهر ، فلما طهرت من نفاسها ، أتت الرسول ﷺ ، فسألته عن ذلك ، فقال لها : «قد حلت حين وضعت حملك» .

وفى رواية أخرى<sup>(٢١)</sup> «كذب أبو السنابل» أو «ليس كما قال أبو السنابل ، قد حلت فتزوجي» .

- 
- (١٨) النسائي : سنن النسائي ح ٦ كتاب الجهاد ص ٣١ ، ٣٢ .  
 - أبو داود : سنن أبى داود ح ٢ كتاب الجهاد ص ٢٠ .  
 (١٩) راجع النسائي : سنن النسائي ح ٢ كتاب الطلاق ص ١٩٠-١٩٦ .  
 (٢٠) جاءت فى هذه القضية آيتان : الأولى : «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا» .  
 والثانية : «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» والوجه عند أبى السنابل الأخذ بالآية المتقدمة . وكان ابن مسعود يرى أن العمل على المتأخرة لأنها ناسخة لها .  
 راجع حاشية السندى على سنن النسائي : ح ٦ كتاب الطلاق ص ١٩٧ .  
 (٢١) ابن الطلاع : اقضية رسول الله ﷺ ص ٦٦٧ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢ .

وباع بلال صاعين من تمر بصاع من تمر فأنكر (٢٣) النبي ﷺ ذلك ، وأمره بفسخ تلك البيعة ، وأخبره أن هذا عين الربا ، ولكنه لم (٢٤) يرتب على ذلك حكم أكل الربا من التفسيق واللحن والتغليب لعدم علمه بالتحريم .

وتمازى الصحابة في الغسل من الجنابة عند الرسول ﷺ ، فقتل بعضهم (٢٥) : انى لأغسل كذا وكذا ، فأنكر ذلك النبي ﷺ وقال : أما أنا فأفيض على رأسي ثلاث أكف .

وباع بعض الصحابة بريرة واشترط الولاء ، فأنكر النبي ﷺ ولاه عليه .

وكانت بريرة (٢٥) قد دخلت على عائشة تستعينها في كتابتها ، وكانت تسع أواق في كل عام أوقية ، فقالت عائشة : ان أحب أهلك أن أعدها لهم ، ويكون لى ولاؤك فعلت ، فذهبت بريرة الى أهلها فقالت ذلك لهم ، فأبوا ، الا أن يكون المولاء لهم ، فسمع ذلك رسول الله ﷺ ، فسألها ، فأخبرته عائشة ، فقال رسول الله ﷺ «خذيها واشترطي لهم المولاء ، فانما المولاء لمن أعتق ، ففعلت عائشة ، ثم قلم رسول الله ﷺ في الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط فمضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وانما المولاء لمن أعتق .

وفي رواية (٢٦) : «ما بال رجال منك يقول أحدهم أعتق فلانا والمولاء

- 
- (٢٢) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ج٦ ص ٨٤ .  
 (٢٣) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الاعلام ص ١٤ .  
 (٢٤) النسائي : سنن النسائي ج١ كتاب الطهارة ص ١٣٥ .  
 - ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج١ كتاب الطهارة وسننها ص ١٩٠ .  
 (٢٥) ابن الطلاع : اقضية رسول الله ﷺ ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ .  
 (٢٦) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج١٠ كتاب العتق ص ١٣٩ .

لى انما (٢٧) الولاء لمن أعتق» •

وأود أن أشير الى أن في حديث بريرة مسألتين أحب أن أزيل ما قد يعلق بهما من شوب •

فأما الأولى فقولہ ﷺ : «اشتراطى لهم الولاء» باستخدام اللام بمعنى على • وهذه اللفظة صحيحة ، ولكن هناك خلافا في تأويلها ، فقال بعضهم (٢٨) : اشتراطى لهم : أى عليهم ، وقيل معنى اشتراطى لهم الولاء : أظهرى لهم حكم الولاء ، وقيل المراد الزجر والتوبيخ لهم لأنه ﷺ كان بين لهم حكم الولاء ، وأن هذا الشرط لا يطل ، فلما ألحوا في اشتراطه ، ومخالفة الأمر ، قال لعائشة هذا ، بمعنى لا يتألى سواء شرطته أم لا لأنه شرط باطل مردود •

وأما الثانية فقولہ ﷺ : «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، فليس (٢٩) المراد بذلك القرآن قطعا ، فإن أكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن ، بل علمت من السنة ، فعلم أن المراد بكتاب الله حكمه ، وقول النبي ﷺ «كتاب الله القصاص في كسر السن» فكتابه سبحانه يطلق على كلامه ، وعلى حكمه الذى حكم به على لسان رسوله ، ومعلوم

---

(٢٧) راجع قول النووي : «أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه ، وأنه يرث به» شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٠ ص ١٤٠ •

— راجع سنن أبى داود : ٣ كتاب الفرائض : باب في الولاء ص ١٢٦ •

— ابن ماجه : سنن ابن ماجه : ٢ كتاب العتق ص ٨٤٣ •

— مالك : الموطا ٢ كتاب العتق ص ٧٨٠ - ٧٨١ •

(٢٨) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٠ ص ١٤٠ •

— الشوكاني : نيل الأوطار ٢ كتاب البيوع ص ١٨١ •

— طعن الشافعى في هذه اللفظة ، وقال : أن هشام بن عروة انفرد بها ، وخالفه غيره ، فردها الشافعى رحمه الله ولم يثبتها ، ولكن أصحاب الصحيحين وغيرهم أخرجوها ، ولم يطعنوا فيها •

— انظر ابن القيم : زاد المعاد في هدى خير العباد ٤ ص ٣١ •

(٢٩) ابن قيم الجوزية : إعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ •

أن كل شرط ليس في حكم الله فهو مخالف له فيكون باطلا ، فإذا كان الله  
ورسوله ﷺ قد حكم بأن الولاء للمعتق ، فشرط خلاف ذلك يكون شرطا  
مخالفا لحكم الله .

وباع سواد بن غزية صاعين من تمر بصاع من تمر ، فأنكر النبي  
ﷺ ذلك ، ونهاه عن فعله .

عن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا  
[ هو سواد بن غزية ] على خيبر ، فجاءهم بتمر جنيب<sup>(٣١)</sup> ، فقال : أكل  
تمر خيبر هكذا ، قال : أنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين  
بالثلاثة ، فقال : لا تفعل ، بع<sup>(٣٢)</sup> الجمع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم  
جنيبا .

وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي ﷺ قال : هذا هو الربا ،  
فردّه .

وحين كان النبي ﷺ يرى أن سبب الخطأ هو الجهل والتأويل  
لم يكن يؤثم المخطيء أو يكفره .

فقد أكل نفر بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخيط الأبيض من  
الخيط الأسود فلم يؤثمهم النبي ﷺ .

وكان عدى بن حاتم<sup>(٣٤)</sup> وجماعة من الصحابة قد اعتقدوا أن قوله  
تعالى : «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود» معناه الحبال  
البيضاء والأسود ، فكان أحدهم يجعل عقالين أبيض وأسود ، ويأكل حتى

---

(٣٠) الشوكاني : نيل الأوطار حه أبواب الربا ص ١٩٥ .

(٣١) تمر جنيب = تمر طيب .

(٣٢) الجمع = التمر المختلط بغيره .

(٣٣) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ح ١٩٥ ص ٢٠٩ .

(٣٤) ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٤ .

يتبين أحدهما من الآخر فقال النبي ﷺ لعدى : «إن وسادك إذا لعريض»  
أنما هو بياض النهار وسواد الليل ، فأشار الى عدم فقهه لعنى الكلام ،  
ولم يرتب على هذا الفعل ذم من أخطأ في رمضان ، وإن كان من أعظم  
الكبائر .

وفي غزوة بدر رأى سعد بن معاذ أن يبني المسلمون عريشا على تل  
يشرف على أرض القتال ، ويقيم الرسول فيه ، ويزود بكل التجهيزات  
التي تعاون على ادارة المعركة ، وتوفر الحمالية ، فقال (٣٥) : يا رسول  
الله نبني لك عريشا من جريد ، فنكون فيه ، ونترك عندك ركائبك ، ثم  
نلقى عدونا ، فإن أعزنا الله ، وأظهرنا عليهم كان ذلك مما أحببناه ، وإن  
كانت الأخرى جلست على ركائبك فلهضمت بمن وراعنا من قومنا ، فقد  
تخلف عنك أقوام ما نحن بأشد حبا لك منهم ، ولو ظنوا أنك تلقى حربا  
ما تخلفوا عنك ، يمنعك الله بهم ، يناصرونك ، ويحاربون معك» فأثنى  
عليه خيرا ، وأمر ببناء العريش ، فبنى له .

---

(٣٥) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج٢ ص ١٢٢ ، ١٢٣ دار صادر  
للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٦٥م .

## اجتهاد الصحابة في القضاء

لما رأى الرسول ﷺ أن الدولة قد اتسعت ، وأنه أصبحت هناك مشقة على من يعيشون بعيداً عن المدينة في لقائه ، ورفع قضاياهم اليه ، وتحكيمه فيما شجر بينهم من خلاف ، وجه نفرًا من الصحابة ممن يأنس فيهم حسن التفكير ، وسداد الرأي الى الأرجاء البعيدة ليقضوا بين الناس ، ويقيموا العدل بينهم<sup>(١)</sup> ، فأرسل العلاء بن الحضرمي الى البحرين ، وحذيفة بن اليمان الى اليمامة ، وعلى بن أبي طالب وأبا موسى الأشعري ، ودحية الكلبي الى اليمن وقد اشتهر من بين الصحابة الذين ولوا القضاء ست<sup>(٢)</sup>، عرفوا به ، وهم عمر ، وعلى ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري •

وقد مضى على هؤلاء كما مضى على غيرهم زمن لا يحسنون القضاء ، فقد أخرج الامام أحمد<sup>(٣)</sup> في مسنده ، والحاكم في مستدركه عن معقل ابن يسار قال : أمرني النبي ﷺ أن أقضى بين قوم ، فقلت : ما أحسن أن أقضى يا رسول الله ، قال : الله مع القاضي ما لم يحف عمدا •

وروى عن علي أنه قال<sup>(٤)</sup> : «بمعنى النبي ﷺ الى اليمن قاضيا ،

- 
- (١) راجع ابن ماجة : السنن ٢ ص ٧٨٥ •
  - الحاكم : المستدرک ٤ ص ٩٣ •
  - وكيع : أخبار القضاة ١ ص ١٠٠ •
  - ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ١ ص ٢٠٢ •
  - (٢) وكيع : أخبار القضاة : ١ ص ١٠٥ •
  - (٣) المدینی : علل الحديث ومعرفة الرجال ص ٤١ •
  - (٣) كنز العمال : ص ٩٦ ، ٥٠ •
  - مسند أحمد ٥ ص ٣٦ •
  - (٤) أبو داود : سنن أبي داود ٣ ص ٣٠١ •
  - ابن ماجة : سنن ابن ماجة ٢ ص ٧٧٤ •
  - الشوكاني : نيل الأوطار ٨ ص ٢٨٤ •



فقلت يا رسول الله ، ترسلنى وأنا حديث السن ، ولا علم لى بالقضاء ، فقال : ان الله عز وجل سيهدى قلبك ، ويثبت لسانك ، فاذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فانه احرى أن يتبين لك القضاء» • قال : فما زلت قاضيا ، وما شككت فى قضاء بعده •

وقال عبد الله بن مسعود : أتى علينا حين لا نقضى ، ولا نصن القضاء ثم قدر الله ما ترون •

وقد وجه الرسول ﷺ (٥) عبد الله بن عمرو الى الاجتهاد فى القضاء وأنه سيثاب على اجتهاده حتى فى حالة خطئه ، كما أقر رأى معاذ بن جبل حين قال : اجتهد رأيى عند فقد الكتاب والسنة •

وكان هؤلاء الصحابة فيما يفتون به ، ويقضون فيه يقيمون أحكامهم على القرآن والسنة (٦) لا يفرقون فى وجوب الاتباع بين حكم أوحى الى الرسول فى القرآن ، وحكم صدر عنه نفسه ، ولهذا قال معاذ بن جبل «ان لم أجد فى كتاب الله حكم ما أقضى به قضيت بسنة رسول الله» •

فاذا لم يجدوا حكما فيما عرض عليهم من فتيا أو قضاء ، كانوا يقيسون المواقف على أشباهها ، والوقائع على نظائرها ، ويجتهدون فى استنباط الأحكام ، وهم فى هذا وذاك انما يمثلون لتوجيه الرسول لهم ولكن على الرغم من ظهور الاجتهاد فى هذا العهد المبكر من حياة المسلمين الا أنه لم يكن مصدرا للتشريع فى عهد النبوة •

فاما عن اجتهاد الرسول ﷺ ، فان كان صوابا أقره الوحي عليه ، وان كان خطأ رده ونبه اليه •

(٥) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٤ •

(٦) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ص ٣٨ •

وأما عن اجتهاد الصحابة ، فقد كانت الحاجة تدفعهم اليه ، وهي  
اما بعد الشقة أو وعورة الطريق ، أو اعتراض الكفار ، أو فوات الوقت ،  
وكان عليهم أن يعرضوا على الرسول ما بذلوا جهدهم في استنباطه فيما  
عرض لهم من أمور ، وما واجهوه من مسائل ، فيصوب الأحكام التي  
وافقت الشرع ، ويخطيء ما خالفه منها ، وبذلك يؤول الصواب في النهاية  
إلى السنة .

وعلى ذلك فإن (٧) من يطلق على الفقه في عهد الرسول ﷺ فقه  
الوحي محق في تسميته .

---

(٧) محمد سلام مذكور : مناهج الاجتهاد في الاسلام ص ٤١ .

## الفصل الثاني

الاجتهاد في عهد الخلفاء



كان تمرس الصحابة بأسلوب القرآن ، وعلمهم بأسباب النزول ، ثم صحبتهم للرسول ، وروايتهم الحديث ، وتفقههم في السنة مما أعانهم على الوقوف على مقاصد الشارح من النصوص ، كما كانت عروبتهم الخالصة ، وسلامة السنتهم تعينهم على فهم المراد منها دون حاجة الى قواعد اللغة ، ولذلك نراهم لم يتخذوا قواعد في استنباط الأحكام من أدلتها الا قليلا .

وحين اتسعت الدولة الاسلامية ، ودخل أهل البلاد المفتوحة في الاسلام جدت مشاكل كثيرة لم تكن موجودة في عهد الرسول ، فدعت الضرورة الى أحكام يمكن فرضها وتطبيقها فيما لم يرد فيه نص في القرآن أو السنة ، فلم يكن أمامهم الا اعمل الرأي ، واستخدام القياس ، واستنباط الأحكام عن طريق الاجتهاد .

وقد وجدوا فيما اجتهدوا فيه<sup>(١)</sup> في حياة الرسول دلالة على تسوين اجتهاد الرأي في الأحكام ، وأنه أصل يرجع اليه في أحكام الحوادث .

يقول الشافعي<sup>(٢)</sup> : «فما كان لله فيه نص حكم ، أو لرسوله سنة ، أو للمسلمين فيه اجماع لم يسع أحدا علم من هذا واحدا أن يخالفه ، وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لأهل العلم<sup>(٣)</sup> الاجتهاد فيه ، بطلب

---

(١) راجع الجصاص : أحكام القرآن ح ٣ ص ١٩ .  
(٢) الشافعي : جماع العلم ص ٩٦ ، ٩٧ وانظر الرسالة ص ٨١ .  
- وراجع قوله «ان ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة اذا طلب بالاجتهاد فيه المجتهدون وسع كلا أن يفعل ويقول بما رآه حقا» جماع العلم ص ٩٢ .  
(٣) راجع قول الشافعي : «الواجب على العالمين ألا يقولوا الا من حيث علموا» الرسالة ص ٤١ .  
- وراجع قوله «ولا يكون الاجتهاد الا لمن عرف الدلائل عليه من

المشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة ، فإذا اجتهد من له أن يجتهد ، وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه ، بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو اجماع •

فإذا ورد أمر مشتبّه يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهد ، فخالف اجتهداه اجتهد غيره — وسعه أن يقول بشيء ، وغيره بخلافه ، وهذا قليل إذا نظر فيه •

وكذلك أشار ابن القيم الى أنهم<sup>(٤)</sup> استعملوا القياس في الأحكام ، وعرفوها بالأمثال والأشياء والنظائر ، ولا يلتفت الى من يقدح في كل سند من هذه الأسانيد ، وأثر من هذه الآثار ، فهذه في تعددها ، واختلاف وجوهها وطرقها جارية مجرى التواتر المعنوي الذي لا يشك فيه •

ولم يقف بهم الأمر عند حد القياس ، وإنما اتجهوا الى تطبيق قواعد الشريعة وتحرى مقاصدها والعمل بموجبها •

كتب عمر الى أبي موسى الأشعري<sup>(٥)</sup> : «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى اليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ... ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في

---

خبر لازم كتاب أو سنة أو اجماع ، ثم نطلب ذلك بالقياس عليه ، فاما من لا آلة فيه ، فلا يحل له أن يقول في العلم شيئا» جماع العلم ص ٤٠ •  
— ولما كان مفهوم الاجتهاد عند ابن حزم هو اجتهد المرء نفسه في طلب حكم دينه في مظان وجوده ، ولا مكان لوجود الدين الا القرآن والسنة ، فقد رتب على أنه بهذا المعنى فرض على كل أحد في كل شيء من الدين • ابن حزم : الاحكام في أصول الأحكام •

(٤) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢١٣ •  
(١٥) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص

٨٥ ، ٨٦ •

قرآن ولا سنة ، ثم قايس<sup>(٦)</sup> الأمور عند ذلك ، وأعرف الأمثال ، ثم  
اعمد فيما ترى الى أحبها الله ، وأشبهاها بالحق» •

وأوضح عمر بذلك أن القاضى عليه أن يحكم فيما يعرض عليه من  
قضايها بما جاء فى القرآن مما هو محكم غير منسوخ ، وبما ورد فى  
سنة رسول الله ﷺ •

ثم وجه الى اعمال العقل ليتحقق حسن الفهم ، وصواب القصد ،  
ولا يقف الأمر عند فهم الواقع ، والمتوصل الى النتائج بالقرائن  
والأمارات ، وإنما لابد من بذل الجهد فى فهم حكم الله الذى جاء فى  
كتابه ، أو على لسان رسوله فى هذا الواقع •

وقد عد توجيه عمر الى فهم القضية ، واعمال الرأى فيها اذا لم يرد  
فيها نص فى القرآن أو السنة سنداً للقائلين بالرأى فى الشريعة ، والذين  
اعتمدوا الاجتهاد مصدراً من مصادر الفتوى ، وأصلاً من أصول الفقه  
وأراد أن يبين لشريح مصادره فى القضاء ، وكيف ينبىئ الصككم على  
ما يقضى به الشرع ، فقال له<sup>(٧)</sup> : اقتض بما استبان لك من كتاب الله ،

---

(٦) راجع موقف ابن حزم من رسالة عمر الى أبى موسى وينصح فى  
قوله أنها وردت بسندين : السند الأول : فيه عبد الملك بن الوليد بن معدان  
وهو كوفى متروك الحديث ساقط بلا خوف ، وأبوه مجهول - وأما السند  
الثانى : فمن بين الكرجى الى سفيان مجهولون ، وهو أيضاً منقطع ،  
فبطل القول به جملة •

هذا وقد تمادى ابن حزم فطعن فى هذه الرسالة بالوضع •  
انظر ابن حزم : المحلى ١٠ ص ٧٧ دار الاتحاد العربى للطباعة ،  
وص ٥٩ ط. دار التراث •

ابن حزم : الاحكام فى أصول الاحكام ٧٠ ص ١٤٧ ، ص ١٤٨ •  
- وراجع عهد عمر لأبى موسى الأشعرى فى قوله أن أعراف الاشياء  
والأمثال ثم فس الأمور برأيك • الغزالي : المستصفى ٢٠ ص ٢٤٤ •

(٧) ابن قيم الجوزية : إعلام الموقعين ١٠ ص ٢٠٤ •  
- راجع ابن حزم : الاحكام فى أصول الاحكام ٧٠ ص ١٤٨ •  
وقد أورد النص خالياً من قول عمر «فاجتهد رأيك» لينسق مع منهجه  
فى انكار الاجتهاد بالرأى •

فان لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ﷺ ، فان لم تعلم كل أقضية رسول الله ﷺ ، فاقض بما استبان لك من أئمة المجتهدين ، فان لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين ، فاجتهد رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح .

وقد اجتهد أبو بكر في الحكم في الكلالة<sup>(٨)</sup> ، قال<sup>(٩)</sup> : «أقول فيها برأىي فان يكن صوابا فمن الله ، وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد ، فلما استخلف عمر قال : «اني لأستحي من الله أن أرد شيئا قاله أبو بكر» .

ولم يكن أقدام أبي بكر على القول بأنه «إذا مات الرجل وليس له والد ولا ولد ، فورثته كلاله مجرد خاطر ألم به لوقته ، وانما أداه النظر في النصوص الى هذا الفهم ، وذاك الرأي ، فقد وردت الكلالة<sup>(١٠)</sup> في قوله تعالى<sup>(١١)</sup> : «وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة ، وله أخ أو أخت ، فلكل واحد منهما السدس» وفي قوله تعالى<sup>(١٢)</sup> : «ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك» .

(٨) اختلف العلماء في المراد بالكلالة على ثلاثة أقوال :  
الاول : أن قوما اختاروا أن الكلالة من لا ولد له ولا والد ، وهو قول أبي بكر الصديق وأحدى الروایتين عن عمر :  
الثاني : من لا ولد له وأن كان له أب أو أخوة .  
الثالث : الكلالة : المال .

ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٤٧ .  
- ويقول السيوطي : «الكلالة» هي انقطاع النسب ، وهي خلو الميت عن ولد أو والد ، ويحتمل أن يطلق على الميت الموروث أو على الورثة ، أو على الورثة أو على القرابة أو على المال . معتزك الأقران في أعجاز القرآن ج ٢ ص ١٦٥ .

- (٩) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢٠٤ .  
(١٠) راجع القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٦٤٦ .  
(١١) سورة النساء : آية ١٢ .  
(١٢) سورة النساء : آية ٧٦ .



وقد سُم أبو بكر (١٤) في أمارته مالا أنفأ الله به على المسلمين ، فسوى  
فيه بين الحر والعبد .

وسوى (١٥) بين الناس في العطاء ، فقال عمر (١٥) : لا تجعل من ترك  
دياره وأمواله مهاجرا إلى النبي ﷺ كمن دخل في الإسلام كرها ، فقال  
أبو بكر : إنما أسلموا لله وأجورهم على الله ، وإنما الدنيا بلاغ .

واجتهاد أبي بكر أن العطاء إذا لم يكن جزاء على طاعتهم لم يختلف  
باعتلافها .

وورث أبو بكر (١٦) أم الأم دون أم الأب ، فقال له بعض الأنصار :  
لقد ورثت امرأة من ميت لو كانت هي الميتة لم يرثها ، وتركت امرأة  
لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت ، فرجع إلى الاشتراك بينهما  
في السهم .

كما أنه جعل (١٧) الجد أبا «أي أنه جعل الجد في الميراث بمنزلة الأب ،  
وبذلك إذا كان الأب ميتا قبل ابنه ، فاعتبر الجد بمنزلة الأب ، يهرز كل  
ميراث ابن ابنه ، ولا شيء فيه لأخوة الميت فقبلوا منه القسم ، ولم يعا .

وكان عمر في أول خلافته يتبع صنيع أبي بكر في أمهات الأولاد ، فقد  
كان أبو بكر يسمح ببيعهن ، وكذلك فعل عمر ، ولكنه ما لبث أن فطن إلى  
أن ولد أم الولد حر ، ولما كان الولد تبعا لأمه في الحرية ، فإنه بناء على

---

(١٣) الشافعي : جماع العلم ص ٩١ .

(١٤) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ج١ ص ٢١٠ .

(١٥) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٣ .

(١٦) الغزالي : المستصفى ج٢ ص ٢٤٣ .

في مالك : الموطأ ج٢ ص ٥١٣ .

(١٧) راجع الشوكاني : نيل الأوطار ج٦ ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

على ذلك تكون أم الولد حرة ، فحرم (١٨) بيعها ، ونهى (١٩) عن بيع أمهات الأولاد بمأمة .

قال عمر (٢٠) : «أيما وليدة ولدت من سيدها فلانة لا يبيعها ولا يهبها ، ولا يورثها ، وهو يستمتع بها ، فإذا مات فهي حرة» .

وقال جابر بن عبد الله (٢١) : «نبعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر ، فلما كان عمر نهانا فأنتهينا» .

ومن القضايا التي اجتهد فيها عمر أنه جعل العبد على النصف من الحر في النكاح والطلاق والعدة ، قياسا على ما نص الله عليه في قوله (٢٢) : «فإذا أحصن فان أتت بفاحشة ، فعطعن نصف ما على المحصنات من العذاب» فقال (٢٣) : «ينكح العبد امرأتين ويطلق طلقتين ، وتعتد الأمة حيضتين ، وإن لم تكن تحيض فشهريين أو شهرا ونصفا» .

وقد تابعه الصحابة على ذلك فنصفوا حكم الأمة في هذه القضايا قياسا على تصنيف الله سبحانه العبد عليها .

والحق عمر حد الخمر بحد القذف ، فضرب ثمانين (٢٤) ، وكان إذا أتى

- 
- (١٨) عبد الرزاق بن همام : المصنف ٧ ص ٢٨٧ .  
- روى عن عمر قول آخر في أم الولد : قال : إذا عفت وأسلمت عتقت وان كفرت وفجرت أرقعت ابن حزم : المحلى ٦ ص ٢١٩ .  
(١٩) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٢١٠ .  
(٢٠) مالك : الموطأ ٢ كتاب العتق والولاء ص ٧٧٦ .  
- ابن قدامة : المغنى ٦ ص ٥٤٢ .  
(٢١) أبو داود : سنن أبي داود ٤ كتاب العتق ص ٢٧ .  
(٢٢) سورة النساء : آية ٢٥ .  
(٢٣) البيهقي : سنن البيهقي ٦ ص ١٥٨ .  
- عبد الرزاق بن همام : المصنف ٣ ص ٢٢١ .  
- ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٢١٠ .  
(٢٤) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ٢١١ ، ٢١٠ .

بالرجل القوى المنتهك في الشراب حد هذا الحد ، وإذا أتى بالرجل الذي كان منه الزلة الضعيف ضربه أربعين •

ونظر عمر فوجد أن المسلمين في استحقاقهم الفىء سواء ، ليس فيهم من هو أحق به من غيره ، إلا أنه أنزل الناس منازلهم من كتاب الله ، قال — وقد ذكر يوما الفىء (٢٥) : «لما أنا بأحق بهذا الفىء منكم ، وما أحد منا بأحق به من أحد ، إلا أنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل» •

وقد أداه ذلك الى المفاضلة بين الناس في العطاء ، فوزعه بينهم على تفاوت درجاتهم (٢٦) فجعله على النسب والسابقة ، وجعل لأزواج النبی ﷺ قدرا ، وفضل المهاجرين على الأنصار ، ففرض لكل رجل من المهاجرين خمسة آلاف درهم في كل سنة ، وفرض لكل رجل من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وفضل أهل بدر على غيرهم ففرض للمهاجرين منهم لكل رجل منهم ستة آلاف درهم ، كما أنه طرح العبيد فلم يجعل لهم في العطاء نصيبا •

وكان الرسول ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق ، يقومها على أثمان الإبل ، فإذا غلت رفع في قيمتها ، وإذا رخصت نقص من قيمتها ، وبلغت (٢٧) على عهد رسول الله ﷺ مابين أربعمئة دينار الى ثمانمئة دينار ، وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتى بقرة ، ومن كان دية عقله المشاة هالفى ثمانية •

---

(٢٥) أبو داود : سنن أبي داود : ٣ كتاب الخراج والامارة والفىء ص ١٢٧ •

(٢٦) الشافعى : جماع العلم ص ٩١ •

— وراجع عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١١ ص ١٠٠ •

(٢٧) سنن أبي داود : ٤ كتاب الدييات ص ١٨٩ •

— راجع ابن قدامة : المغنى ج ٧ ص ٧٥٩ •

فلما استخلف عمر رأى أن الأبل قد غلت ، ففرضها على أهل الذهب  
ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم .

ولما رأى أن مقدار الدية يختلف من زمن لآخر وفقا لأثمان الأبل ،  
لم يشأ أن يخلط على أهل المدن فيها ، ووقف بها عند مقدارها من الفضة  
والذهب ، ولم يقيم عليهم إلا عقلهم . وجعل عقل أهل البادية على أهل  
الأبل مائة من الأبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ ، وعقل الأبل  
بأشياء أخرى لكي ييسر على الناس دفع دياتهم ، فجعلها على أهل  
البقر مائتي بقرة ، وجعلها على أهل النشاء ألفي شاه .

قال (٢٨) : لا أقيم على أهل القرى إلا عقلهم ، يكون ذهباً وورقاً  
فيقام عليهم ، ولو كان رسول الله قضى على أهل القرى من الذهب  
والورق عقلاً مسمى لا زيادة فيه لا تبعنا قضاء رسول الله فيه ، ولكن  
كان يقيمه على أثمان الأبل» .

وقال (٢٩) : «ليس على أهل القرى زيادة في تغليظ العقل» .

وقد حدث كثير من التغير في اجتهاد عمر في قضايا كثيرة ، ولم ينقل  
الينا أنه عاد إلى قضاؤه الأول فنقضه ، ولكنه يعمل باجتهاده الجديد  
في القضايا المستقبلية ، ولا يمنعه حكمه القديم من اتباع الحق إذا لاح  
له ، وكان هذا نهجه فيما أخذ به نفسه ، وما حمل عماله عليه ، فقد كتب  
إلى أبي موسى الأشعري : «لولا يمنحك قضاء قضيت به اليوم فراجعت  
فيه رأيك ، وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم  
ولا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل» (٣٠) .

---

(٢٨) البيهقي : سنن البيهقي : ج ٨ ص ١٠١ .

(٢٩) البيهقي : سنن البيهقي ج ٩ ص ٤٩٥ .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٩ ص ٢٩٧ .

(٣٠) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٨٦ .

— البيهقي : سنن البيهقي ج ١٠ ص ١٥٠ .

ويُقدِّم اختلاف اجتهد عمر في المسألة الواحدة ، من ذلك الحكم في الجَد  
مع الأخوة •

قال عمر (٣١) : اني قد قضيت في الجَد قضايا مختلفة لم آل فيها عن  
الحق •

وقال عبيدة السلماني (٣٢) : «لقد حفظت من عمر بن الخطاب في  
مسألة الجَد مائة قضية مختلفة» •

ويرجع هذا الاختلاف الى أنه لم يجد مستندا لرايه ، فقد استشار  
الصحابة في مسألة الجَد ، فلم يجد عندهم ما يفي بالصراحة منها ،  
قال (٣٣) : أيكم يعلم ما ورث رسول الله ﷺ الجَد ؟ فقال معقل بن يسار :  
أنا ، ورثه رسول الله ﷺ السدس ، قال : مع من ؟ قال : لا أدري ،  
قال : لا حريت ، فما ذى تغنى اذا ١١٩ •

ومن أهم الآراء التي جاءت عنه فيها ما يلي :

الرأى الأول (٣٤) : الجَد كالأب لا يرث معه الاخوة شيئا ، وقد تابع  
في ذلك رأى أبى بكر ، وكتب بذلك الى أبى موسى الأشعري •

الرأى الثانى : الجَد يقاسم الاخوة كواحد منهم ما كانت القسمة  
خيرا له من السدس واذا كان السدس خيرا له أخذ السدس •

==

- ابن قدامة : المغنى ج٩ ص ٥٦ •
- وراجع محمد رؤاس قلجى : موسوعة عمر بن الخطاب ص ٥٦٧ •
- (٣١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٢٦٢ •
- (٣٢) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٢٦٢ •
- (٣٣) أبو داود : سنن أبى داود ج ٣ كتاب الفرائض ص ١٢٢ •
- (٣٤) ابن حزم : المحلى ج٩ ص ٢٨٨ •
- ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين ص ٢١٢ •

قال حسن البصري<sup>(٣٥)</sup> : «كتب عمر بن الخطاب الى عامل له أن اعط الجدة مع الاخوة الشطر ومع الأخوين الثلث ، ومع الثلاثة الربع ، ومع الأربعة الخمس ، ومع الخمسة السدس فان كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه عن السدس» •

الرأى الثالث<sup>(٣٦)</sup> : وقد أفشاه زيد بن ثابت عن عمر ، وفيه أنه جعل للجد الثلث مع الاخوة ، وله السدس من جميع الفريضة ، ويقاسم ما كانت المقاسمة خيرا له •

وكتب عمر الى أبى موسى الأشعري<sup>(٣٧)</sup> : انا كنا أعطينا الجد مع الاخوة السدس ، ولا أحسبنا الا قد أحصينا به ، فاذا أتاك كتابى هذا فاعط الجد مع الأخ الشطر ومع الأخوين الثلث ، فان كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه من الثلث •

وقضى عمر<sup>(٣٨)</sup> فى امرأة توفيت ، وترك زوجها وأما ، واخوتها لأما ، واخوتها لأما وأبيها ، فاشرك الاخوة للأم ، والاخوة للأب والأم فى الثلث ، وقال<sup>(٣٩)</sup> : لم يزد لهم الا قريبا •

وكان عمر قبل ذلك يعطى الاخوة للأم فريضتهم<sup>(٤٠)</sup> وبذلك لا يبقى

(٣٥) ابن حزم : المحلى ٦ ص ٢٨٤ •

(٣٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٠ ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ •

— ابن حزم : المحلى ٦ ص ٢٨٤ •

(٣٧) ابن حزم : المحلى ٦ ص ٢٨٦ •

(٣٨) ابن قيم الجوزية : اعلام الموقعين عن رب العالمين ١ ص ١١١ •

— راجع محمد رواس قلجى : موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٤٦ •

(٣٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٠ ص ٢٤٩ — ٢٥١ •

(٤٠) أى اذا كان الأخ لأم واحدا أخذ السدس لقوله تعالى : «وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت (من الأم) فكل واحد منهما السدس» •

واذا كانوا اثنين فصاعدا ، كان لهم الثلث لقوله تعالى : «فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركان فى الثلث» • راجع سورة النساء : آية ١٢ مع

ملاحظة زيادة (من الأم) وهى قراءة شاذة نسبت الى عبد الله بن مسعود •

للاخوة الأثقاء شيء باعتبارهم عصابة ، فلما أشرك الاخوة الأثقاء مع  
الأخوة لأهم في الثلث، قال له رجل<sup>(٤١)</sup> : انك لم تشرك بينهم عام كذا  
وكذا فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا .

---

(٤١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٢٤٩ .  
- ابن قدامة : المغني ج ٩ ص ٥٩ .

اجتهاد عمر بين مراعاة المصلحة ، والالتزام بالنص

ايقاف سهم المؤلف قلوبهم :

أوقف عمر سهم المؤلف قلوبهم من الزكاة ، ومنعه عنهم ، وظاهر ذلك يخالف قوله تعالى<sup>(١)</sup> : «انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم »

وقيل في المؤلف قلوبهم<sup>(٢)</sup> : انهم مسلمون حديثو عهد بالاسلام ، كانوا يعطون لضعف يقينهم حتى يقولوا ، ولئلا يرجعوا الى الكفر ، وكان من هؤلاء أبو سفيان بن حرب والأقرع بن حابس ، والعباس بن مرداس . فقد بعث على بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> بذهبية في أديم فقسها رسول الله ﷺ بين زيد الخير ، والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، وعلقمة بن علاثة فغضبت قريش والأَنْصار ، وقالوا : يعطى صناديد أهل نجد ، قال : انما أتألفهم .

وأعطى الرسول ﷺ يوم حنين رجالا من قريش مائة من الإبل ، فأحس ناس من الأنصار بشيء ، فقال رسول الله ﷺ : «انى لأعطى رجالا حديثي عهد بكفر أتألفهم أصانعهم أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال وترجعون برسول الله الى رحالكم» .

---

(١) انظر ثبنا مفصلا بالمؤلفة قلوبهم على عهد الرسول ﷺ عند الطبرى : جامع البيان في تفسير القرآن ح ١٠ ص ١٦٦ ط ١٠ الحلبي .

(٢) سورة التوبة : آية ٦٠ .

(٣) ابن العربي : أحكام القرآن ح ٢ ص ٩٦٢ .

(٤) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ح ٢ ص ٣٢٤ .

سابق كثير : تفسير القرآن العظيم ح ٢ ص ٣٦٥ .

(٥) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ح ٤ ص ٣٢٤ .



وقيل : انهم<sup>(٦)</sup> مسلمون لهم نية حسنة في الاسلام ، فذا أعطوا ربحى اسلام نظرائهم ، ومن هؤلاء عدى بن حاتم ، والزبير بن بدر .

وقيل : انهم كفار ، وكان منهم عامر بن الطفيل ، وصفوان بن أمية ، قال صفوان بن أمية<sup>(٧)</sup> : «أعطانى رسول الله ﷺ وانه لأبغض الناس الى ، فما زال يعطينى حتى أنه لأحب الخلق الى» .

ولما أصاب رسول الله ﷺ الغنائم بحنين ، وقسم للمعتقلين من قريش ، وفي سائر العرب ما قسم ، وجد هذا الحى من الأنصار في أنفسهم ، فقال رسول الله لهم<sup>(٨)</sup> «أوجدتم في أنفسكم يا معشر الأنصار في لماعة من الدنيا تألفت بها قوما ليسلموا ، ووكلكم الى ما قسم الله لكم من الايصال» .

وقد رأى عمر أن يوقف سهم المؤلفة قلوبهم ، ولا يجعل لهم نصيبا في الزكاة فقد أقطع أبو بكر<sup>(٩)</sup> عيينة بن حصن والأقرع بن حابس (وهما صحابيان) أرضا ليزرعها وكتب لهما بذلك كتابا واطلع عمر على الكتاب فأنكر ما فعل أبو بكر ، ومحا الكتاب وقال لهما : ان رسول الله كان يتألفكما ، والاسلام يومئذ ذليل ، وان الله قد أعز الاسلام فاذهبا واجهدا جهدكما .

وجاءه أحد المشركين يلتمس منه<sup>(١٠)</sup> مالا فلم يعطه ، وقال : فمن شاء فليؤم من ومن شاء فليكفر .

- 
- (٦) ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٨ .  
(٧) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .  
- ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج٢ ص ٣٦٥ .  
(٨) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .  
- ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٩ .  
(٩) البيهقي : سنن البيهقي ج٧ ص ٢٠ .  
- أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .  
(١٠) ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٧ .

وفي عام المجاعة قضى عمر بقطع يد السارق ، فقد جاءه<sup>(١١)</sup> رجل في ناقة نحرت ، فقتل له عمر : هل لك في ناقتين عشاروين مرتعتين مخضبتين سميتين بناقتك ، فانا لا نقطع في عام السنة .

وقد ظن بممر أنه خالف قوله تعالى<sup>(١٢)</sup> : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم» .

والأمر ليس كذلك ، وانما مرده الى اجتهاده في الحكم ، واعتبار المجاعة سبباً يحرر الحد .

ولقد كان ذلك نهج عمر في كل قضاياها ، كان ينظر الى الدوافع التي تقف وراء الحادث ويحدد في ضوءها مدى مسؤولية من يرتكبه ، ولقد وجدناه يعد الاكراه بعامة مسقطا للعقوبة ، فلا حد على مكره ولو أقر ، لقول الرسول ﷺ<sup>(١٣)</sup> : عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» .

وقد أتى عمر<sup>(١٤)</sup> باماء من اماء الامارة ، استكرههن غلمان من غلمان الامارة فضرب الغلمان ، ولم يضرب الاماء .

وأتى بامرأة(\*) زنت ، فقالت : انى كنت نائمة ، فلم استيقظ الا برجل قد جثم على فخلى سبيلها ، ولم يضربها .

ففى السنة أن النائم اذا أصاب حدا رفع عنه ، فقد جاء عن عائشة<sup>(١٥)</sup>

- 
- (١١) ابن حزم : المحلى ١١٤ ص ٣٤٣ .  
- ابن قدامة : المغنى ٨ ص ٢٦١ ، ٢٧٨ .  
- عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٠ ص ٢٤٣ .  
(١٢) سورة التوبة : آية ٦٠ .  
(١٣) ابن قدامة : المغنى ٨ ص ١٨٨ .  
(١٤) ابن قدامة : المغنى ٨ ص ١٨٨ ، ١٨٩ .  
( \* ) المصدر نفسه ٨ ص ١٨٩ .  
(١٥) أبو داود : سنن أبى داود ٤ ص ١٤٠ .

« إن رسول الله ﷺ قال : « رفع القلم عن ثلاثة ، غن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن المصبى حتى يكبر » .

وواضح أن عمر رأى انعدام إرادة الزنا عند إماء الامارة ، وعند هذه المرأة ، فاستيقن انتفاء القصد من وراء ارتكاب الجريمة ، فلم يحدث من أذ الحدود تدرأ بالشبهات .

وقد لفت عمر إلى وسائل الإكراه التي تعفى المرء من المسؤولية الجنائية وتسقط عنه الحد في قوله<sup>(١٦)</sup> : « ليس الرجل أميناً على نفسه إذا أجمته أو ضرمته أو أوثقته » .

وفي رواية : « ليس الرجل بأمين على نفسه إن أجمته أو أخفته أو حبسته » . واعتبر بذلك الضرورة الملحة أكرها ، وعد منها الجوع المفضي إلى الموت . فقد سرق عبيد<sup>(١٧)</sup> عبد الرحمن بن حاطب بن أبي ملحثة فأنقذه لرجل من مزيبة ، فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر ، فأمر كثير بن الصلت أن تقطع أيديهم ولكنه لم يلبث أن عدل عن ذلك ، وقال لعبد الرحمن ابن حاطب : لولا أني أظن أنك تجيعهم حتى أن أحدهم أتى ما حرم الله لقطعمت أيديهم » ، وغرمه نصف ثمن الثلاثة .

(١٦) ابن قدامة : المغني ٧ ص ١١٩ ، ح ٨ ص ١٩٨ .

— ابن حزم : المحلى ١٠ ص ٢٠٢ .

— ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ ص ٤٩ .

— وراجع : البيهقي : سنن البيهقي ٧ ص ٣٥٩ .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ٦ ص ٤١١ ، ح ١٠ ص ١٩٣ .

— وراجع قول شريح : القيد كره ، والوعيد كره ، والسجن كره ، والضرب كره .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ١٠ ص ١٩٣ .

راجع رأي ابن العربي في أن الرجل إذا أكره بالضرب فالصحيح أن الضرب إذا كان قادحاً فإنه يسقط أثم الزنا . ابن العربي : أحكام القرآن ٣ ص ١٠٨٦ .

(١٧) البيهقي : سنن البيهقي ٦ ص ٢٧٨ .

— ابن حزم : المحلى ٨ ص ١٥٧ « فيما ذكره ابن حزم أنه قطع

أيديهم » .

— ابن قدامة : المغني ٧ ص ٧٩٥ ، ح ٨ ص ٣٦٩ .

ومما عده اكراها العطش الشديد ، فقد روى عنه أن امرأة<sup>(١٨)</sup> استسقت راعيا ، فأبى أن يسقيها الا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت ، فرفع ذلك اليه ، فقال لعلي : ما ترى فيها ، قال : انها مضطرة : فأعطاهما عمر شيئا وتركها ، ودرأ الحد عنها بالضرورة ، ولم يأخذها بقوله تعالى<sup>(١٩)</sup> : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» .

كذلك عد عمر التهديد بما يعجز المرء عن احتماله من صور الاكراه ، فقد أتى<sup>(٢٠)</sup> بسارق فاعترف ، فقال عمر : ما أرى يد الرجل يد سارق ، فقال الرجل : والله ، ما أنا بسارق ، ولكنهم يهددونى ، فغلى سبيله ، ولم يقطعه .

---

(١٨) ابن قدامة : المغنى ج٨ ص ١٨٩ .

— عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٧ ص ٤٠٧ .

(١٩) سورة النور : آية ٢ .

(٢٠) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج١٠ ص ١٩٣ .

اعتماد الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات

قضى عمر بأن من طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فقد طلقها ثلاث  
تطليقات وفي هذا وهم بمخالفة النصوص الشرعية •

قال تعالى<sup>(١)</sup> : «الطلاق مرتان : فامسك بمعروف أو تسريح  
باحسان» •

وقال تعالى<sup>(٢)</sup> : «واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن  
بمعروف أو فارقوهن بمعروف» •

وقال تعالى<sup>(٣)</sup> : «يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ،  
وأحصوا العدة» •

والآيات جاءت لتبين أن<sup>(٤)</sup> عدد الطلاق الذى للرجال فيه على  
أزواجهم الرجعة تطليقتان ، وأن عدد الطلاق الذى يكون به التحريم ،  
وتبطل الرجعة فيه ثلاث تطليقات ، ولم تعرض لمبيان حال من طلق امرأته  
ثلاثا بلفظ واحد •

يقول الزمخشري<sup>(٥)</sup> : « التطلاق الشرعى انما هو تطليقة بعد  
تطليقة على التفريق دون الجمع والارسال مرة واحدة ، ولم يرد بالمرتين  
التثنية • ولكن التكرير • وقوله «فامسك بمعروف أو تسريح باحسان»  
تخيير لهم بعد أن علمهم كيف يطلقون بين أن يمسكوا النساء بحسن

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٩ •

(٢) سورة البقرة : آية ٢٢١ •

(٣) سورة الطلاق : آية ١ •

(٤) الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٤ ص ٥٤٢-٥٤٤ •

(٥) الزمخشري : الكشاف ١ ص ٢٧٣ •

العشرة ، والقيام بواجبهن ، وبين أن يسرحوهن السراح الجميل الذى علمهم •

ويقول عبد الله بن مسعود مبينا كيفية الطلاق الذى أباحته السنة إن احتاج اليه <sup>(٦)</sup> : «طلاق السنة تطليقه وهى طاهر فى غير جماع ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، ثم تعتد بعد ذلك بحيضة • وملاك الأمر هنا هو التفريق فى الطلاق دون الجمع فيه وذلك لبلوغ الحكمة منه •

وتتضح حكمة التفريق فى قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : «لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا» أى قد يقلب الله تعالى قلب الزوج بعد الطلاق من بغضها الى محبتها ، ومن الرغبة عنها الى الرغبة فيها •

وفى قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : «ومن يثق الله يجعل له مخرجا» •

وقوله تعالى <sup>(٩)</sup> : «ومن يثق الله يجعل له من أمره يسرا» •

واذ قد ثبت أن <sup>(١٠)</sup> المقصود فى آيات الطلاق من أراد أن يطلق طلاقا رجعيا فإنه يبطل الاحتجاج بها فى حكم من طلق ثلاثا بلفظ واحد لأنه لم يرد فيها ذكر لحكم من جعل الثلاث بكلمة واحدة •

والواقع أن هذا الأمر قد ورد فى السنة ففى حديث عبد الله ابن عمر <sup>(١١)</sup> : «قلت يا رسول الله لو كنت طلقته ثلاثا أكان لى أن

---

(٦) النسائى : السنن ٦ كتاب الطلاق ص ١٤٠ •

— ابن حزم : المحلى ١٠ ص ١٧٢ ، ١٧٣ •

(٧) سورة الطلاق : آية ١ •

(٨) سورة الطلاق : آية ٢ •

(٩) سورة الطلاق : آية ٤ •

(١٠) ابن حزم : المحلى ١٠ ص ١٦٧ •

(١١) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد فى هدى خير العباد ٢ ص ٧٠ •

أجمعها ؟ قال : لا ، كانت تبين وتكون معصية» وفي رواية (١٣) «وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تتكح زوجا غيرك ، وعصيت ربك ، فيما أمرك به من طلاق امرأتك» •

وطلق الحسن بن علي عائشة بنت الفضل ، ثم قال (١٣) : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ قال : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا عند الإقراء أو طلقها ثلاثا مبهمه لم تحل له حتى تتكح زوجا غيره لراجعتهما •

وطلق ركانة بن عبد الله (١٤) امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي ﷺ بذلك ، فقال : والله ما أردت إلا واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : والله ما أردت إلا واحدة ، قال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله ﷺ •

ولو كان ركانة حين طلق أراد الثلاثة لموقعن ، ولم تكن هناك حاجة لتعليقه •

#### ومحصلة هذه لأخبار

— أن الرسول كان لا يجب ألا يضيق الناس على أنفسهم ، وأن يتقوا الله في نسائهم فيطلقوهن كما أمر الله ، وذلك على التفريق دون الجمع والارسال دفعة ثلثا يكونوا ممن يتخذون آيات الله هزوا •

— أن الطلاق ثلاثا بلفظ واحد قد حدث في عهد الرسول •

— أن من طلق ثلاثا بكلمة واحدة ، فقد عصى الله فيما أمر به من الطلاق ، ولذلك لا يجعل الله له مفرجا ، ولا يجعل له من أمره يسرا •

(١٢) ابن حزم : المحلى ح ١٠ ص ١٦٧ •

(١٣) سنن البيهقي •

(١٤) الشوكاني : نيل الأوطار ح ٦ كتاب الطلاق ص ٢٢٦ •

— ابن حزم : المحلى ح ١٠ ص ١٩٠ •

— ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ص ٦٨ •

— أن الرسول غلظ في حكمه ، فجعله ثلاث تطليقات ، فلا تحل المرأة للرجل في هذه الحال حتى تتكح زوجا غيره •

وحديث ابن عباس<sup>(١٥)</sup> «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر ابن الخطاب : أن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم» لا يعنى أن عمر خالف ما جرى عليه العمل في عهد النبي ﷺ ، وأبى بكر ، وصدر خلافته •

وقد رد ابن حزم<sup>(١٦)</sup> الحديث لأن من رجاله محمد بن رافع وهو مجهول • وضعفه القرطبي<sup>(١٧)</sup> لأنه خالف مذهب ابن عباس في المسألة ، وكثير من علماء الحديث على هذا الرأي ، فهم يضعفون الحديث عند مخالفته لمذهب الصحابي الراوى له ، فقد كان ابن عباس<sup>(١٨)</sup> لذا سئل عن طلق امرأته ثلاثا ، قال : لو اتقى الله لجعل له مخرجا ، وجاءه رجل فقال له<sup>(١٩)</sup> : طلقت امرأتى ألفا فقال ابن عباس : ثلاث تحرمها عليك ، وبقيتها عليك وزر — اتخذت آيات الله هزوا ، وطلق رجل<sup>(٢٠)</sup>

- 
- (١٥) صحيح مسلم بشرح النووي ح ١٠ كتاب الطلاق ص ٧٠
  - ابن حزم : المحلى ح ١٠ ص ١٦٨ •
  - عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ٦ ص ٣٩٢ •
  - الشوكاني : نيل الأوطار ح ٦ باب ما جاء في طلاق البتة وجمع الثلاث ص ٢٣٠ •
  - الصنعاني : مبل السلام ح ٣ كتاب الطلاق ص ١٠٨١ •
  - (١٦) ابن حزم : المحلى ح ١٠ ص ١٦٨ •
  - (١٧) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ح ٣ ص ١٢٨ •
  - (١٨) ابن حزم : المحلى ح ١ ص ١٦٩ •
  - عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ٦ ص ٣٩٦ •
  - (١٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ٦ ص ٣٩٨ •
  - ابن حزم : المحلى ح ١ ص ١٧٢ •
  - الشوكاني : نيل الأوطار : ح ٦ باب ما جاء في الطلاق الثلاث ص ٢٢٩ •
  - (٢٠) مسند الامام الشافعى ص ١٠١ ، ١٠٢ •



امراته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن يفكحها فجاء يستفتى فسأل  
أبا هريرة وعبد الله بن عباس ، فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى يتزوج  
زوجا غيرك ، فقال انما كان طلاقى اياها واحدة ، قال ابن عباس انك  
أرسلت من يدك ما كان لك من فضل •

وقد تأول بعض التابعين الحديث<sup>(٢١)</sup> على صورة تكرير لفظ الطلاق  
بأن يقول الرجل لزوجته : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فإنه  
يلزمه واحدة اذا قصد التوكيد ، وثلاث اذا قصد تكرير الايقاع ، فكان  
الناس في عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر على صدقهم وسلامتهم ، لم  
يظهر فيهم خب ولا خداع ، وكانوا يصدقون في ارادة التوكيد ، فلما  
رأى عمر في زمانه أمورا ظهرت ، وأحوالا تغيرت ، وفشا إيقاع الثلاث  
جملة بلفظ لا يحتمل التأويل ألزمهم الثلاث في صورة التكرير إذ صار  
الغالب عليهم قصدها •

وقد ارتضى كثير من العلماء هذا التأويل وذكر النووي<sup>(٢٢)</sup> أنه أصح  
الأجوبة ، قال<sup>(٢٣)</sup> : «الأصح أن معنى الحديث أنه كان في أول الأمر اذا  
قال لها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، ولم ينو تأكيدا ولا  
استثنافا يحكم بوقوع طلاق لقلة ارادتهم الاستثناف بذلك فحمل على  
الغالب الذي هو ارادة للتأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضى الله عنه ،  
وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة ، وغلب منهم ارادة الاستثناف بها  
حملت عند الطلاق على الثلاث عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في  
ذلك العصر •

---

(٢١) الشوكاني : نيل الأوطار ج٦ باب ما جاء في طلاق البتة وجمع  
الثلاث ص ٢٢٣ •

— ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٧١ •  
(٢٢) راجع مناقشة الصنعاني لهذا الاحتمال : سبل السلام : ج٣  
كتاب الطلاق ص ١٠٨١ - ١٠٨٤ •  
(٢٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص ٧ •

يبين من ذلك أن عمر لما لم يجد في القرآن حكما لم يطلق ثلاثا بلفظ واحد نظر في السنة فأنفذ ما بلغه منها •

وقد استقام صنع عمر مع ما أفتى به علماء الصحابة ، ولو أنهم وجدوا فيه ابطلا لنص ، أو أهدارا لسنة ، لما سكتوا عن هذه المخالفة ، وما أخذوا من يستفتيهم بما كان يفتى به •

فقد جاء رجل الى علي فقال (٢٤) : انى طلقت امرأتى عدد العرفج ، قال : نأخذ من العرفج ثلاثا ، وندع سائر •

وجاء رجل الى عثمان بن عفان ، فقال (٢٥) : انى طلقت امرأتى ألفا فقال له : بانث منك بثلاث ، وأقسم سائرهن بين نسائك •

وجاء رجل الى ابن مسعود ، فقال (٢٦) : انى طلقت امرأتى ثمانيا ، فقال ابن مسعود : فريد هؤلاء أن تبين منك؟ قال : نعم قال ابن مسعود : «يا أيها الناس قد بين الله الطلاق ، فمن طلق كما أمره الله فقد بين ، ومن لبس جعلنا به لبسه ، والله لا تلبسون على أنفسكم ، ثم نصله عنكم ، نعم هو كما يقولون •

وهذا كله يدل (٢٧) على إجماعهم على صحة وقبوع الثلاث بالكلمة الواحدة ، وأخبار (٢٨) هذا الباب في غاية الصحة ، ولم ينكر أحد «الثلاث» مجموعة أصلا ، وانما أنكروا الزيادة على الثلاث» •

- 
- (٢٤) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٦ ص ٣٩٤ .  
- ابن حزم : المحلى ج١٠ ص ١٧٢ .  
- ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٧١ .  
(٢٥) - ابن حزم : المحلى ج١٠ ص ١٧٢ .  
- ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج٢ ص ٧١ .  
(٢٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج٦ ص ٣٩٤ .  
(٢٧) راجع الشوكاني : نيل الأوطار ج٦ باب ما جاء في الطلاق الثلاث ص ٢٣٠ .  
(٢٨) ابن حزم : المحلى ج١٠ ص ١٧٢ .

ومن هذا يتضح أن عمر في اجتهاده في إيقاف سهم المؤلفات قلوبهم وعدم قطع يد السارق في عام المجاعة ، والزمام الذي طلق ثلاثا بلفظ واحد بما التزم به في مواجهة نصير قرآنية مخالفة ، لم يقدم المصلحة على النص الواجب ، ولم يؤثرها عند تعارضها معه .

وانما الأمر في إيقاف سهم المؤلفات قلوبهم لا يخرج عن اجتهاد في تحقيق مناط الحكم الشرعي ، أو مراعاة أن الحكم ينتهي عند انتهاء علته .

فإعطاء المؤلفات قلوبهم من الزكاة كان من أجل تأليفهم ، اتقاء لشهم أو تألفا لقلوبهم حين كان المسلمون ضعفاء ، فلما زال هذا السبب ، وانقضت الحاجة اليه عندما أصبح المسلمون أقوياء ولم يبق لهم حق في الزكاة ، يقول ابن العربي (٢٩) : «والذي عندي أنه ان قوى الاسلام زالوا ، وان احتيج اليهم أعطوا سهمهم ، كما كان يعطيه رسول الله ﷺ» .

ويقول أبو بكر الجصاص (٣٠) : «ان المؤلفات قلوبهم كانوا في عهد رسول الله ﷺ في أول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين ، وكثرة عدوهم ، وقد أعز الله الاسلام وأصله ، واستغنى بهم عن تأليف الكفار» .

وبدل نزول أبي بكر على رأي عمر في التوقف عن اقتطاع الأرض لعبيثة بن حصن والأقرع بن جابس حين نبهه الى ذلك على متابعتة له في أن (٣١) سهم المؤلفات قلوبهم كان مقصورا على الحال التي كان عليها أهل الاسلام من قلة العدد وكثرة الكفار .

واذا كان مناط الحكم شرطا في تحقيقه ، فالتألف هو الذي جعل لهؤلاء نصيبا في الزكاة ، وإذا زال هذا السبب لم يبق لهم حق فيها .

(٢٩) ابن العربي : أحكام القرآن ج٢ ص ٩٦٦ .

(٣٠) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .

(٣١) أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن ج٤ ص ٣٢٥ .

وهكذا فإن عمر حين أوقف سهم المؤلفة قلوبهم ، فإنما أوقفه لزواله أسبابه فقد أصبح الاسلام عزيزا ، وأصبح المسلمون أقوياء ، ولم تعد لديهم حاجة الى أن يتألفوا قلب أحد لمنفعة ترجى أو شريخى .

يقول ابن العربى (٣٢) : « لقد قطع عمر المؤلفة قلوبهم لما رأى من اعزاز الدين » .

ولئن رأينا أن الخلفاء الأربعة كانوا جميعا على رأى عمر فى منع المؤلفة قلوبهم سهمهم فإنهم أقاموا حكمهم على ما أقام عمر حكمه عليه .

يقول ابن دامة (٣٣) : « لعلمهم لم يحتاجوا الى اعطائهم فتركوا ذلك لعدم الحاجة اليه لاسقوطه » .

لم يبطل عمر اذن نص المؤلفة قلوبهم ، ولم يسقط حكمهم ، ولم ينفل مصلحة شرعية ليحقق مصلحة انسانية ، وانما ملاك الأمر (٣٤) هو «انتهاء الحكم لانتهاء العلة » .

ومن هنا يخطئ من يرى (٣٥) «أن عمر حين أسقط سهم المؤلفة قلوبهم انما كان يسعى الى المحافظة على مال الدولة حينما وجد أن اعطاءهم لا يأتى بالغرض المقصود منه » .

أما عن تعطيل حد السرقة فى عام المجاعة ، وفى كل الظروف التى يضطر السارق فيها الى السرقة مكرها لأسباب قوية ، لا يستطيع دفعها ، أو حين توجد شبهة أن يكون للسارق فيما سرق شيء من الحق ، فليس فى ذلك مصادمة لقوله تعالى (٣٦) «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

---

(٣٢) ابن العربى : أحكام القرآن ج٢ ص ٩٦٦ .

(٣٣) ابن قدامة : المغنى ج٦ ص ٤٢٧ .

(٣٤) محب الله بن عبد الشكور : مسلم الثبوت ج٢ ص ٨٤ .

(٣٥) على حسب الله : أصول التشريع الاسلامى ص ٧٢ .

(٣٦) سورة التوبة : آية ٦٠ .

جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم» أو اهدار له ، وانما الأمر مرده الى وجهين :

الأول : أن هذا النص وغيره من النصوص التي قررت الحدود قد تخصصت بالسنة قال رسول الله ﷺ (٣٧) : «أدروا الحدود بالشبهات» وفي رواية ثانية «أدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله ، فإن الامام لأن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة» .

وقد رأى عمر أن يسقط حد السرقة في عام المجاعة لوجود شبهة حق للسارق فيما سرق ، وقد حدث أن سرق (٣٨) رجل من بيت مال المسلمين في الكوفة فعزم عبد الله بن مسعود على قطعه ، وكتب بذلك الى عمر ، فلم يوافقته فيما رأى ورد عليه بقوله : «لا تقطعه فإن له فيه حقاً» فأئذ عبد الله رأيه .

الثاني : أن عمر قد اعتبر الاكراه مسقطاً للعقوبة ، واعتبر الجوع والمعطش الشديدين من أنواع الضرورات التي تعد اكرها ، واستند في ذلك الى قول الرسول ﷺ «ليس الرجل أميناً على نفسه ان أجمته أو وثقته ، أو ضرعته» .

وقد أتى النبي ﷺ بسارق سرق طعاماً فلم يقطعه ، وبين السفينان مراده بقوله : « هو الذي يفسد من نهاره ليس له بقاء الثريد واللحم وما أشبهه ، فليس فيه قطع ، ولكن يعزر» .

واستكرهت (٤٠) امرأة على عهده ﷺ ، فدرأ عنها الحد .

---

(٣٧) رواه الترمذي وأحمد .

(٣٨) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ١٠ ص ٢١٢ .

(٣٩) عبد الرزاق بن همام : المصنف ح ١٠ ص ٢٢٣ .

(٤٠) ابن قدامة : المغنى ح ٨ ص ١٨٨ .

وقد أخذ ابن عباس بهذا النهج في اعتبار الجوع اكراها تعطل بسببه الحدود ، فقد قضى في عشرين<sup>(٤١)</sup> عدوا على خمار امرأة ، وذكرنا أن الذي حملهما على ذلك هو الجوع واضطرارهما اليه ، ولم يقطعهما ، وغرم سادتهما ثمن الخمار •

واستند في ذلك الى قوله تعالى<sup>(٤٢)</sup> : من كفر بالله من بعد ايمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ، ولهم عذاب عظيم •

فقد استثنى الله من تكلم بالكفر بلسانه عن اكراه ، ولم يعقد على ذلك قلبه ، فانه خارج عن حكم الآية معذور في الدنيا ، مغفور له في الأخرى •

وقد بين ابن العربي<sup>(٤٣)</sup> أن المكره هو الذي حذف له من متعلقات الارادة ما كان تصرفها يجري عليه قبل الاكراه ، وسبب حذفها قول أو فعل ، فالقول هو التهديد ، والفعل هو أخذ المال أو الضرب أو السجن • وسواء كان أحد الوجهين هو المستهدف أو هما معا فعمد في اجتباؤه انما كان يصحح رأيه على نصوص دينية •

ومن هنا فمن الخطأ القول بأن عمر قدم المصلحة على النص الشرعي ، وأنه رأى أن هذه السرقة كانت لحفظ الحياة ، وحفظ الحياة مقدم على حفظ المال ، أو أن المحافظ على السرقة أقوى أثرا من القطع ، وأن القطع حينئذ أضرار بالبعد لا يتحقق به مقصود شرعي •

أما عن اعتماد عمر الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطبيقات ومخالفته

---

(٤١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ١٠ ص ٠٠

(٤٢) سورة النحل : آية ١٠٦ •

(٤٣) ابن العربي : أحكام القرآن ج ٣ ص ١١٧٧ •

بذلك نصاً قرآنياً لا يمكن الدفع بأنه لم يكن عنده ، أو أنه لم يثبت لديه ، وهو قول الله تعالى : «الطلاق مرتان فامسك بمرغوف أو تسريح بأحسان» مراعاة منه للمصلحة ، فالأمر فيه ليس كما يدعيه الذين ذهبوا إلى اعتبار المصلحة مع معارضتها للقرآن .

ولكن الواجب أن يمر حين أنفذ هذا الحكم لم يخالف ما ورد في النص القرآني ، فالآية وان<sup>(٤٤)</sup> جاءت لتبين عدد الطلاق إلا أن بعض الرجال لم يطلقوا كلمة أمرهم الله وانسوا على أنفسهم ليسا فجعلهم عمر يتخملونه ، وعاقبهم بالضرب تزييراً وفي هذا ما يدل على غضبه عليهم ، وأستكباره لصنيعهم ، وهو في مكانة كراهة كان<sup>(٤٥)</sup> يتأسى برسول الله ﷺ ، فقد غضب حين بلغه خبر من طلق على غير طلاق الشرع ، وتأذى من كانوا حوله لذلك حتى لقد سأله بعضهم قتل من جاء عنه الخبر . . . . .

وهكذا يمكننا أن نقول أن عمر لم يبتدع هذا الطلاق ، ولم يقض به من فراغ فقد وجدناه في عصر النبوة ، وهو في اجتهاده لم يتجاوز التزام الناس ما ضيقوا به على أنفسهم ، مع كراهته أن فعله لأنه لم يلتزم الأفضل فيما أمر الله به من الطلاق .

فلا منافاة بعد ذلك إذا رأيناه<sup>(٤٦)</sup> حين ظفر برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع رأسه بالدرة ، ثم أوقعه عليه .

سئل أنس<sup>(٤٧)</sup> بن مالك عن الرجل يطلق البكر ثلاثاً قبل أن يدخل بها ؟ قال : كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما ، ويوجه ضرباً .

- 
- (٤٤) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ١٨٩ .  
 (٤٥) راجع قول ابن حزم : «أن طلاق الثلاث مجموعة سنة ، وإن اسم الطلاق يقع عليها : المحلى ج ١ ص ١٧٤ .  
 (٤٦) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٩٦ .  
 - ابن حزم ج ١ ص ١٦٩ ، ص ١٧٢ .  
 - ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ ص ٧١ .  
 (٤٧) عبد الرزاق بن همام : المصنف ج ٦ ص ٣٣٢ .

وقد ذهب ابن القيم الى أن<sup>(٤٨)</sup> الزام عمر من طلقوا ثلاثا بكلمة واحدة ما ضيقوا به على انفسهم كان عقوبة أنزلها بهم لأنهم اختاروا الشدة ، ولم يجعلوا لأنفسهم مخرجا ، وقد سوغ ذلك للأمة بعامه ، ثم قال : ان هذا كان رأيا رآه مصلحة للأمة يكنهم بها عن التمسارح الى ايقاع الثلاث ... فهذا نظر أمير المؤمنين رضى الله عنه ، ومن معه من الصحابة ، لا أنه رضى الله عنه غير أحكام الله ، وجعل حلالها حرامها •

ومن ذلك نرى أن ابن القيم فهم صنيع عمر على أنه تأديب ابن لم يقبلوا رخصة الله عز وجل ، وألزمهم ما ألزموه من الشدة والاستعجال • وهذا في رأيه موافق لحكمة الله في خلقه قدرا وتسرعا ، فان الناس اذا تعدوا حدوده ، ولم يقفوا عندها ، ضيق عليهم ما جعله لن اتقاه من المخرج •

وهكذا دافع ابن القيم عن عمر ، ورد عنه ما ألصق به من تغيير الأحكام ، وتقديم المصلحة على النص •

وكان من الممكن قبول ما قدمه عقلا ، لو لم يكن في الأمر سابقة على عهد الرسول ﷺ ، واذا كان الرسول قد غضب ممن فعل ذلك فالأمر نفسه هو ما حدث في عهد عمر ، فقد كان يلزم من طلق ثلاثا بلفظ واحد بما شدد به على نفسه ، فضلا عن تعزيره ضربا •

فمناطق الحكم لم يكن في اتجاه عمر الى تغيير الفتوى لتغير الزمن ، ولم يكن لأن الصحابة علموا حسن سياسته فوافقوه على ما ألزم به الناس •

وانما مدار الأمر أن<sup>(٤٩)</sup> من طلق امرأته في طهر ثم يطأها فيه فهو

---

(٤٨) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ ص ٧٢ •  
(٤٩) ابن حزم : المحلى ج ١٠ ص ١٦١ •



طلاق سنة. لازم كيف أوقعه أن شاء طلاقاً واحدة وإن شاء طلاقين  
مجموعتين ، وإن شاء ثلاثاً مجموع .

من اجتهد عثمان وعلى :

ورث (٥٠) عثمان بن عفان المبتوتة في مرض الموت برأيه ووافقه  
المصحابة على ذلك سدا لذريعة الاضرار بالزوجة .

وفي أول الاسلام لم يكن هناك حد معين لشرب الخمر ، فالرسول  
ﷺ لم يسن فيه شيئاً ، وإنما كان شاربها يزرع ويمزر .

قال علي بن أبي طالب (٥١) : ما كنت أدري من أقمت عليه الحد إلا  
شارب الخمر ، فإن رسول الله ﷺ لم يسن فيه شيئاً إنما هو شيء  
جعلناه نحن .

وقد أتى الرسول برجل قد شرب ، فغسال (٥٢) : اضربوه ، فضربه  
بعضهم بيده ، وضربه بعضهم بنعله ، وضربه بعضهم بثوبه ، ثم أمرهم  
أن يكتوه ، وذلك بأن يقولوا له : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه .

فلما كان عهد أبي بكر حد شارب الخمر أربعين ، كما جلد عمر  
أربعين صدرا من أمارته ، ثم كتب إليه خالد بن الوليد : إن الناس قد  
أنهمكوا في الشراب ، وتماقروا بالحد والعقوبة ، فأشار علي (٥٣) عليه أن  
يجعله كحد القذف ، وهو ثمانون جلده ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى (٥٤)  
«والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين  
جلدة» .

(٥٠) اعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢١٠ .

- الغزالي : المستصفى ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٥١) ابن ماجه : سنن ابن ماجه : كتاب الحدود ج ٢ ص ٨٥٨ .

(٥٢) أبو داود : سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحدود ص ١٦٣ ، ١٦٦ .

(٥٣) الغزالي : المستصفى ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٥٤) القذف لغة الرمي ، وشرعا الزنا .

و قد علل على قياسه ، وسبب لحكمه بقوله (٥٥) : ان شارب الخمر  
«اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى» وعلى المفتري  
ثمانون جلدة .

أى أن عليا رأى أن السكر يؤدي الى الافتراء ، ولذلك جعل على  
السكران حد المفتري ، وهو قياس (٥٦) للشرب على القذف لأنه مظنة  
القذف التفاتا الى أن الشارع قد ينزل مظنة الشيء منزلته ، كما أنزل  
النوم منزلة الحدث .

وقد اشتط ابن حزم (٥٧) في تصنيف هذا الأثر ، وذهب الى أن هذا  
يعتبر تشريعا من على ، ويدل على بطلانه بأن عليا جلد الوليد بن عقبة  
في الخمر أربعين في أيام عثمان . ولكنه ليس مصفا في ذلك أذ الصواب  
أن عليا لما خشى أن يتتابع الناس في الخمر أشار على عمر بأن يشدد  
العقوبة ، ولما زال هذا الخطر رجع الى الأربعين .

ومن القضايا التي اجتهد فيها على بيع أمهات الأولاد ، فقد  
استشاره عمر في ذلك ، وأجمعا رأيهما على أنها عتيقة ، وقضى عمر بذلك  
حياته ، كما قضى به عثمان بعده ، فلما ولي على رأى أنها رقيق .

قال على (٥٨) «اجتمع رأيي ورأى عمر في أم الولد أن لا تباع ، ورأيت  
الآن بيعهن» .

- 
- (٥٥) مالك : الموطأ ٢٥ ص ٨٤٢ .  
- الحاكم : المستدرک ٤ ص ٣٧٥ .  
- أبو داود : سنن أبي داود ٤ كتاب الحدود ص ١٦٧ .  
- افتري (أى كذب وقذف) .  
(٥٧) ابن حزم : الأحكام فى أصول الأحكام ٧ ص ١٦٢ - ١٦٨ .  
(٥٨) الفزالي : المستقصى ٢ ص ٢٤٤ .  
- الشافعى : الأم ٧ ص ١٦٢ ط . الشعب .  
- ابن حزم : الأحكام فى أصول الأحكام ٤ ص ١٨٦ .

## المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم  
الابانة عن معانى القراءات  
مكى بن أبى طالب : أبو محمد مكي بن أبى طالب القيسى  
( المتوفى سنة ٤٣٧ هـ )  
• مطبعة نهضة مصر وطبعة دمشق ١٩٧٩ م .
- ٢ - أبى بن كعب : الرجل والمصحف  
ذ. / الشحات زغلول  
الطبعة الاولى - دار النجاح للطباعة ١٩٧٥ م .
- ٣ - اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر  
الدمياطى البنا : أحمد بن محمد البنا ( المتوفى ١١١٧ هـ - ١٧٠٥ م )  
الطبعة الاولى ١٩٨٧ م .
- ٤ - الانتقان فى علوم القرآن  
السيوطى : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن  
سابق الدين السيوطى ( المتوفى ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م )  
• دار المعرفة بيروت .
- ٥ - الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان  
ابن بنبان : علاء الدين على بن بلبان المتوفى ٧٣٩ هـ .  
• الطبعة الاولى ١٩٨٧ دار الكتب العلمية بيروت .
- ٦ - الاحكام فى أصول الأحكام  
ابن حزم : أبو محمد ، على ابن أحمد بن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦ هـ)  
منشورات دار الافاق الجديدة - بيروت - الطبعة الاولى  
١٩٨٠ م .
- ٧ - الاحكام فى أصول الأحكام  
الامدى : أبو الحسن على بن أبى على بن محمد الامدى  
ط . مصر ١٩٧٤ م - نسخة مصورة - دار الحديث .
- ٨ - احكام القرآن  
ابن العربى : أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى  
( المتوفى ٤٦٨ هـ ) .

- ٩ - أحكام القرآن  
 الشافعى : محمد بن ادریس الشافعى (المتوفى ٢٠٤ هـ) .  
 دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .
- ١٠ - أحكام القسّرآن  
 الجصاص : أبو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص .  
 ط . دار احیاء التراث العربی - بیروت ١٤٠٥ هـ .
- ١١ - احياء علوم الدين  
 الغزالى : أبو حامد ، محمد بن محمد الغزالى ، (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - ١١١١ م) .  
 ط . الشعب .
- ١٢ - أخبار القضاة  
 وكيع : محمد بن خلف بن حيان .  
 الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٤٧ م .
- ١٣ - اختلاف الحديث  
 الشافعى : محمد بن ادریس (ت ٢٠٤ هـ) .  
 طبع على هامش كتاب الام للشافعى - ط . دار الشعب .
- ١٤ - ارشاد الفحول  
 الشوكانى : محمد بن على بن محمد .  
 نسخة مصورة عن طبعة مصطفى البابى الحلبي ( سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م) .
- ١٥ - اصول التشريع الاسلامى  
 على حسب الله - دار المغارّة بمصر ط . ١٣٩١ هـ وغيرها .
- ١٦ - أصول الفقه  
 محمد الخضرى .  
 الطبعة الرابعة ١٩٦٢ م .
- ١٧ - أصول الفقه الاسلامى  
 د/محمد سلام مجكور  
 ط . دار الاتحاد العربى ١٩٧٦ م .

- ١٨ - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار  
الحازمي : أبو بكر محمد بن موسى الحازمي  
نسخة مصورة نشر مكتبة عاطف .
- ١٩ - أعلام الموقعين عن رب العالمين  
ابن قيم الجوزية : أبو عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية  
(ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م) .  
ط . بيروت .
- ٢٠ - القضية رسول الله ﷺ .  
ابن الطلاع : أبو عبد الله محمد بن فرج المالكي المتوفى ٤٩٧هـ .  
ط . ثانية ١٩٨٢م .
- ٢١ - إملأ ما من به الرحمن  
العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري  
(ت ٦١٦هـ) .  
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية ١٩٧٩م .
- ٢٢ - الانصاف في بيان الاختلاف في الأحكام الفقهية  
الدهلوي : أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) .  
ط . المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٨٥ هـ .
- ٢٣ - الانصاف في مسائل الخلاف  
ابن الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد .  
مطبعة السعادة ١٩٥٥م .
- ٢٤ - الايضاح  
القزويني : جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين القزويني  
(المتوفى ٧٧٩هـ) .  
مطبعة الجمالية - الطبعة الثانية .
- ٢٥ - البحر المحييط  
أبو حيان : محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي (المتوفى ٧٤٥هـ) .  
طبع القاهرة ١٣٢٩م .
- ٢٦ - البرهان في علوم القرآن  
الزركشي : أبو عبد الله ، بدر الدين ، محمد بن عبد الله بن بهادر  
الزركشي (ت ٧٩٤هـ - ١٣٩١م) .  
القاهرة - دار أحياء الكتب العربية ١٩٥٧م .

- ٢٧ - تاويل مختلف الحديث  
ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري  
(ت ٢٧٦هـ - ٨٨٩م) .  
طبعة دار الكتاب العربي .
- ٢٨ - تاويل مشكل القرآن  
ابن قتيبة : أبو محمد ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري  
(ت ٢٧٦هـ - ٨٨٩م) .
- ٢٩ - تاريخ القرآن  
د . / عبد الصبور شاهين :  
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .
- ٣٠ - تحبير التفسير في قراءات الائمة العشرة  
ابن الجزري : الحافظ ، أبو الخير ، شمس الدين ، محمد بن محمد  
الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ - ٤٢٩م) .  
طبعة بيروت .
- ٣١ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي  
السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي . (ت ٩١١هـ -  
١٥٠٥م) .
- الطبعة الاولى ١٩٥٩م
- ٣٢ - تفسير القبران العظيم  
ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء ، اسماعيل بن عمر بن كثير  
القرشي (ت ٧٧٤هـ - ١٣٧٣م) .
- ٣٣ - التفسير الكبير  
الفخر الرازي : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن  
ابن علي القرشي الرازي (ت ٦٧٠هـ) .  
المطبعة البهية المصرية .
- ٣٤ - التقييد والايضاح  
العراقي : عبد الرحيم بن الحسين (المتوفي ٦٠٨ هـ) .  
نسخة مصورة ١٤٠٠ هـ .
- ٣٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد  
ابن عبد البر : أبو عمرو ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر  
(ت ٤٦٣هـ - ١٠٧١م) .  
الطبعة الثالثة ١٩٨٧م - ١٩٨٨م .

٣٦ - التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين  
البطلينوس : أبو محمد عبد الله بن السيد البطلينوس (ت ٥٢١هـ).  
الطبعة الأولى ١٩٧٨م - دار الاعتصام .

٣٧ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن  
الطبري : محمد بن جرير بن يزيد المعروف بالطبري (ت ٣١٠هـ -  
٩٦٢م) .  
طبعة دار المعارف - وطبعة بولاق ؛

٣٨ - الجامع لأحكام القرآن  
القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد القتيبي القرطبي  
(ت ٦٧١هـ) .  
طبعة دار الكتب ١٩٥٤م وطبعة دار الشعب ، ١٩٥٢م  
وانظر طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب .

٣٩ - جماع العلم  
الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤هـ) .  
دار السنة للجهدية للطباعة بالقاهرة ١٩٨٦م .  
٤٠ - جهود المسلمين في توثيق الحديث  
د/الشحات زغلول  
طبعة دار نشر الثقافة ١٩٨٦م .

٤١ - حاشية السندي على سنن النسائي  
السندي : أبو الحسن نور الدين عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ) .  
المطبعة المصرية ١٩٣٠م .

٤٢ - الحجة في القراءات المصح  
ابن خالوية : الحسين بن أحمد بن خالوية (ت ٣٧٠هـ) .  
الطبعة الرابعة ١٩٨١م - مطابع المرقوق .

٤٣ - الحجة في غل القراءات السبع  
الفارس : أبو علي الحسن بن أحمد الفارس  
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م .

٤٤ - دفاع عن القراءات المتواترة  
نبيب سبيح  
ط - دار المعارف ١٩٧٨م .

- ٤٥ - الرسالة  
الشافعي : محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ) .  
الطبعة الثانية ١٩٧٩م - مطابع المختار الاسلامي .
- ٤٦ - رفع الملام عن الأئمة الاعلام  
ابن تيمية : تقى الدين ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن  
تيمية (ت ٧٢٨هـ - ١٣٢٨م) .  
الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- ٤٧ - زاد المعاد في هدى خير العباد  
ابن قيم الجوزية : أبو عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية  
(ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م) .  
مطبعة الطبى ١٩٧٠م .
- ٤٨ - سبيل السلام  
الصنعاني : محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) .  
نشر دار الحديث .
- ٤٩ - سنن أبي داود  
أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى ٢٧٥هـ) .  
نسخة مصورة - نشر دار الفكر - بيروت .
- ٥٠ - سنن ابن ماجه  
أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى ٢٧٥هـ) .  
نسخة مصورة - نشر دار الفكر - بيروت .
- ٥١ - سنن النسائي  
النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب .  
المطبعة المصرية بالأزهر - الطبعة الأولى ( ١٣٤٨ هـ -  
١٩٣٠م ) .
- ٥٢ - السنن الكبرى  
البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ) .  
نسخة مصورة - دار الفكر - بيروت .
- ٥٣ - شرح السيوطي على سنن النسائي  
السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن  
مابق الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ) .  
طبع في ذيل سنن النسائي - المطبعة المصرية - الطبعة  
الأولى ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م .



- ٥٤ - شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير  
ابن النجار : محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى الحنبلى  
المعروف بابن النجار المتوفى ٩٧٢ هـ .  
ط . دار الفكر - دمشق .

## ٥٥ - الشفا

القاضى عيـاص

المطبعة الأزهرية طبعة سنة ١٣٢٧ هـ .

## ٥٦ - صحيح مسلم بشرح النووي

مسلم : أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)  
نسخة مصورة عن طبعة المطبعة المصرية - نشر مكتبة  
زهراى ، وانظر الطبعة التى حققها محمد فؤاد عبدالباقى  
نسخة مصورة - دار الفكر - بيروت .

## ٥٧ - علم أصول الفقه

عبد الوهاب خـلاف

الطبعة الثانية .

- ٥٨ - الفتاوى (مجموعة الرسائل والمسائل : رسائل وفتاوى شيخ الاسلام  
فى التفسير والحديث والأصول والعقائد والأداب والأحكام)  
ابن تيمية : تقى الدين ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن  
تيمية (ت ٧٢٨ هـ - ١٣٢٨ م) .

## ٥٩ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى

ابن حجر العسقلانى : أبو الفضل ، أحمد بن محمد بن على بن حجر  
العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) .  
نسخة مصورة دار الفكر بيروت .

## ٦٠ - فتح القدير

الشوكانى : محمد بن على بن محمد الشوكانى (المتوفى ١٢٥٠ هـ) .  
نسخة مصورة - نشر محفوظ العلى - بيروت .

## ٦١ - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت

عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى  
نسخة مصورة فى ذيل المستصفى للغزالى - دار الفكر -  
بيروت .

- ٦٢ - قواعد في علوم الحديث  
التهانوي : ظفر أحمد العثماني التهانوي  
طبعة دار القلم - بيروت ١٦٧٢ م .
- ٦٣ - القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد  
الشوكاني : محمد بن علي (المتوفى ١٢٥٠ هـ) .  
طبعة المطبعة السلفية ١٣٩٩ هـ .
- ٦٤ - الكامل في التاريخ  
ابن الأثير : عز الدين ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (المتوفى ٦٣٠ هـ - ١٢٣٣ م) .  
دار صاخر للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٦٥ .
- ٦٥ - الكامل في اللغة والأدب  
المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (المتوفى ٢٨٠ هـ) .  
ط . ١٩٥١ م ، ط . ١٩٥٦ م .
- ٦٦ - كتاب  
مسيبويه : أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه  
الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ .
- ٦٧ - كتاب السبعة في القراءات  
ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي  
البغدادي (المتوفى ٣٢٤ هـ) .  
تحقيق شوقي ضيف . طبعة دار المعارف - مصر .
- ٦٨ - كتاب القراءات الشاذة  
ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه (المتوفى ٣٧٠ هـ) .  
الطبعة الأولى ١٩٣٤ م - المطبعة الرحمانية .  
وانظر نسخة مصورة - مكتبة المتنبى .
- ٦٩ - كشف اصطلاحات الفنون  
التهانوي : المولوي محمد علي بن التهانوي .  
طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر  
١٩٦٢ م .

- ٧٠ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوهه  
للقاويل  
الزَمْخَشَرِي : محمود بن عمر الزَمْخَشَرِي (ت ٥٢٨هـ - ١١٣٣م) .  
مطبعة الاستقامة ١٩٤٦م .
- ٧١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها  
مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥هـ - ٤٣٧هـ) .  
نسخة مصورة - نشر مؤسسة الريالة .
- ٧٢ - الكفاية في علم الرواية  
الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي  
(ت ٤٦٣هـ - ١٠٧١م) .  
طبعة دار الكتاب العربي .
- ٧٣ - لباب التأويل في معاني التنزيل والشهر بتفسير الخازن  
الخازن : علاء الدين علي بن محمد إبراهيم البغدادي .  
المطبعة العامة ١٩١٩م .
- ٧٤ - لطائف الاشارات لفنون القراءات  
القسطلاني : شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني  
(ت ٧٥١هـ) .
- ٧٥ - اللمع في أصول الفقه  
الشيرازي : أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي  
(المتوفي ٤٧٦هـ) .  
الطبعة الاولى - دار الكتب العلمية ١٩٨٥م .
- ٧٦ - المحتسب  
ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني  
مطبعة دار التحرير - القاهرة ١٩٦٩م .
- ٧٧ - المحسلي  
ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) .  
نسخة مصورة نشر دار التراث .
- ٧٨ - المستدرك على الصحيحين  
الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله .  
طبعة حيدر آباد ١٣٤٢هـ .

- ٧٩ - **المستقصى**  
الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (المتوفى ٥٠٥ هـ) .  
نسخة مصورة - دار الفكر - بيروت .
- ٨٠ - **المسنند**  
أحمد بن حنبل : أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل  
(ت ٢٤١ هـ - ٨٥٤ م) .  
المكتب الاسلامي - بيروت .
- ٨١ - **المصاحف**  
ابن أبي داود : أبو بكر ، عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث  
السجستاني (المتوفى ٣١٦ هـ) .  
المطبعة الرحمانية ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٨٢ - **المصنف**  
عبد الرزاق : أبو بكر عبد الرزاق بن همام  
الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .
- ٨٣ - **معرفة علوم الحديث**  
الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله .  
الطبعة الثانية ١٩٧٧ م - المكتب التجاري .
- ٨٤ - **المغنى**  
ابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن محمد بن قدامة (ت ٦٣٠ هـ) .  
المطبعة اليوسفية .
- ٨٥ - **مفاتيح الغيب**  
الرازي : محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر .  
طبعة دار الفكر ١٤٠١ هـ وطبعة المطبعة الحسينية المصرية .
- ٨٦ - **المقتضب**  
المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى ٢٨٥ هـ) .  
طبع مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر .
- ٨٧ - **المقدمة**  
ابن خلدون : ولي الدين ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون  
(ت ٨٠٨ هـ - ١٤٠٦ م) .  
مطبعة مصطفى محمد .

- ٨٨ - مقدمة في علوم الحديث  
ابن الصلاح : تقى الدين عثمان بن عبد الرحمن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)  
طبعة دار الكتب ١٩٧٤م .
- ٨٩ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين  
ابن الجزرى : محمد بن محمد بن الجزرى  
طبع بالقاهرة بتحقيق د/عبد الحى الفرماوى - دار  
المطبوعات ١٩٧٧م .
- ٩٠ - الموافقات في أصول الأحكام  
الشاطبى : ابراهيم بن موسى اللخمي المالكي (ت ٧٩٠هـ - ١٣٨٨م)  
مطبعة المدنى - والمطبعة الرحمانية .
- ٩١ - موسوعة فقه عبد الله بن مسعود  
قلعجى : محمد رواس .  
مطبعة المدنى ١٩٨٤م .
- ٩٢ - موسوعة فقه عمر بن الخطاب  
قلعجى : محمد رواس  
الطبعة الاولى ١٩٨١م .
- ٩٣ - الموطأ  
مالك بن أنس  
طبع دار احياء الكتب العربية ١٩٥١م .
- ٩٤ - النشر في القراءات العشر  
ابن الجزرى : الحافظ ، أبو الخير ، شمس الدين ، محمد بن محمد  
الدمشقى (المتوفى ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) .  
نسخة مصورة - دار الفكر .
- ٩٥ - النص والاجتهاد  
عبد الحسين شرف الدين الموسوى  
مطابع النعمان بالعراق ١٩٦٤م .
- ٩٦ - نظم المتناثر في الحديث المتواتر  
الكتانى : أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتانى  
مطبعة التقدم ١٩٨٣م .

٩٧ - نيل الاوطار

- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى ١٢٢٥هـ) .  
طبعة أولى ١٣٥٧هـ - المطبعة العثمانية المصرية  
وانظر نسخة مصورة - نشر دار الحديث .

## الفهرس

صفحة	مقدمة
٥ - ١	تمهيد ... ..
١	أسباب ظهور علم أصول الفقه ... ..
٢ - ١	موضوع علم أصول الفقه ... ..
٣	القرآن هو الأصل في أدلة الأحكام ... ..
٣	السنة مخبرة عن حكم الله ... ..
٣	الاجماع ومستنده من القرآن والسنة ... ..
٣	الاجتهاد ، والآيات الموجهة اليه ... ..

## الباب الأول

### القرآن (٧ - ٥٠)

٥٠ - ٧	الفصل الأول : الثبوت والدلالة ... ..
٩	القرآن أصل التشريع وهو دستور الاسلام ... ..
١٠	القرآن قطعي الثبوت من حيث وروده ونقله ... ..
١٠	الألفاظ القرآنية من حيث الوضوح وعدم الوضوح ... ..
	اقسام الألفاظ واضحة الدلالة :
١٦ - ١١	أوله : المحكم ... ..
١١	المحكم عند الأصوليين ... ..

	مناقشة الغزالي ، والشاطبي والشوكاني في نظرتهم
الى المحكم ... ..	١١
المحكم لا يقبل النسخ ... ..	١٢
شواهد على أن المحكم لا يقبل النسخ ... ..	١٢ - ١٤
من المحكم ما جاء في بيان أركان الاسلام ... ..	١٥
ومنه كل ما تضمن أمورا لا تختلف بتغير الأحوال ... ..	١٥
آراء العلماء بشأن قبول المحكم التاويل ... ..	١٦
ثانيا : المفسر ... ..	١٧ - ٢٢
دلالاته ... ..	١٧
أقسامه ... ..	١٧ - ١٩
المنة مفسرة للقرآن ... ..	١٩ - ٢٢
ثالثا : النص ... ..	٢٣ - ٢٩
النص أحد الوجوه التي وردت عليها الأحكام ... ..	٢٣ - ٢٩
القرائن التي تحدد المراد من النص ... ..	٢٣
القرائن اللفظية المتصلة ... ..	٢٣ - ٢٥
القرائن اللفظية المنفصلة ... ..	٢٥
القرائن المعنوية ... ..	٢٥
الألفاظ الخاصة ودلالاتها المحددة في النص ... ..	٢٥ - ٢٨
الأحكام المستفادة من النص لا مجال للرأى فيها ... ..	٢٨
صرف النص عن ظاهره باطل ... ..	٢٨
قبول النص التاويل عند وجود دليل شرعى ... ..	٢٩
رابعا : الظاهر ... ..	٣٠ - ٣٢
دلالاته ... ..	٣٠
العمل بالظاهر ما لم يقم مانع ... ..	٣٠ - ٣١
العدول عن الظاهر عند وجود دليل ... ..	٣٢



## الألفاظ ذات الدلالات غير الواضحة

أولا : الخفى ... .. ٣٣ - ٣٣	المترادف ... .. ٣٣
الخفاء في الأسماء لا يحول دون تطبيق الأحكام	لتوفر العلة فيها ... .. ٣٣
ثانيا : المشكل ... .. ٣٣	الخفاء في المشكل يرجع الى اللفظ نفسه ... .. ٣٣
الأمور التي تعين على الوقوف على المعنى عند	الاشكال ... .. ٣٣ - ٣٦
شواهد من المشكل وآراء العلماء فيها ... .. ٣٧ - ٤٣	ثالثا : المجل ... .. ٤٤
المقصود بمجل القرآن ... .. ٤٣	السنة ويانها للجمل ... .. ٤٣
بعض أقسام المجل ... .. ٤٤	رابعا : المتشابه ... .. ٤٤
موقف ابن قتيبة من المتشابه ... .. ٤٤	رأى الغزالي في المتشابه ... .. ٤٥
المتشابه عند الفرق الاسلامية ... .. ٤٦	أضرب المتشابه عند الشاطبي ... .. ٤٧ - ٤٩
أصربه عند السيوطي ... .. ٥٠	

## القراءات (ص ٥٩ - ص ٨٤)

القرآن والقراءات ... .. ٥٣	أقسام القراءات
القراءات الصحيحة :	ضوابطها ... .. ٥٣ - ٥٤

٥٧ -	٥٤	...	...	...	...	بيان المقصود بهذه الضوابط
٥٩ -	٥٨	...	...	...	...	اشتراط التواتر في القراءات
٦٠	...	...	...	...	...	القراءات السبع متواترة
٦٠	...	...	...	...	...	مناقشة الزركشى في زعمه أن القراءات السبع متواترة عن الائمة السبع ، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر
٦١	...	...	...	...	...	موقف ابن الحاجب من القراءات السبع
٦١	...	...	...	...	...	ابن الجزرى والقراءات السبع
٦٢	...	...	...	...	...	القراءات الصحيحة لا تفاضل بينها
٦٢	...	...	...	...	...	مناقشة الطبرى في موقفه من بعض القراءات المتواترة
٦٣	...	...	...	...	...	القراءة سنة متبعة
٦٤	...	...	...	...	...	الرد على المزمخشري في زعمه أن القراءة اختيارية
٦٦ -	٦٥	...	...	...	...	القراءات بين القراء وعلماء اللغة
٧٤ -	٦٧	...	...	...	...	الخلاف في القراءات وأثره في استنباط الأحكام

#### القراءات الشاذة

٧٤	...	...	...	...	...	ضوابطها
٧٤	...	...	...	...	...	الحكم على القراءة بالشذوذ لعدم التواتر
٧٦ -	٧٥	...	...	...	...	الحكم على روايات الاحاد بالشذوذ
٧٧	...	...	...	...	...	الاعتداد بمخالفة رسم المصحف في الحكم على القراءة بالشذوذ
٧٧	...	...	...	...	...	الموقف من القراءات الشاذة
٨٠ -	٧٨	...	...	...	...	رجوع بعض العلماء الى القراءات الشاذة عند استنباط الأحكام
٨٠	...	...	...	...	...	القراءات الشاذة المنسوبة لعبد الله بن مسعود وأبى بن كعب لا يعتد بها
٨٢ -	٨٠	...	...	...	...	الخطأ في الاعتماد على القراءات الشاذة عند اصدار الفتاوى والأحكام
٨٤ -	٨٣	...	...	...	...	تأثير القراءات الشاذة في الاختلاف بين الفقهاء

## الباب الثاني

### المسنة

المسنة ... ..	٨٥	١٣٣
لا يقال لقول فرض الا لكتاب الله ثم السنة ... ..	٨٧	
اقتران الامر بطاعة الرسول بطاعة الله ... ..	٨٨	
تحذير القرآن من مخالفة أمر الرسول ... ..	٨٩	
اجماع الأئمة على العمل بالسنة ... ..	٩٠	

### اقسام المسنة

المسنة القولية ... ..	٩١	٩٤
المسنة الفعلية ... ..	٩٢	٩٤
المسنة التقريرية ... ..	٩٤	
المسنة هي الأصل الثاني للأحكام :		
دليل ذلك من القرآن ... ..	٩٥	
دليله من الحديث ... ..	٩٦	
التوجه الى الرسول لسؤاله عند الضرورة ... ..	٩٧	
غلبة الجانب العملي على فقه المسنة في عهد النبوة ... ..	٩٨	

### الأحكام الواردة في السنة :

الوجوه التي جاءت عليها : ... ..	٩٩	
اولا : السنة المؤكدة أحكاما جاءت في القرآن ... ..	٩٩	
ثانيا : السنة المبينة أحكاما ذكرت فيه أقسامها :		
السنة المفصلة أحكاما جاءت مجملة ... ..	١٠٠	١٠٩
السنة المقيدة أحكاما جاءت مطلقة ... ..	١٠٦	
السنة المخصصة أحكاما جاءت عامة ... ..	١٠٧	١١٢
السنة المثبتة أحكاما لم يذكرها القرآن ... ..	١١٣	١١٦

### أقسام السنة من حيث قطعيها وظنيها :

نصوص قطعية الورود وتشمل :

أولا : السنة المتواترة ... ..	١١٧
التواتر اللفظي ... ..	١١٨ - ١٢٠
التواتر المعنوي ... ..	١٢١
ثانيا : السنة المشهورة ... ..	١٢١

نصوص ظنية الورود :

سنة الأجداد ... ..	١٢٢
نصوص قطعية الدلالة : السنة التي لا تحتمل تاويلا ... ..	١٢٢
نصوص ظنية الدلالة : السنة التي تحتمل تاويلا ... ..	١٢٢
السنة بكل أقسامها وإجبة الاتباع ... ..	١٢٣ - ١٢٤
العمل بخبر الواحد في فترة الوحي ... ..	١٢٥ - ١٢٩
ضوابط الصحابة على أخبار الأجداد ... ..	١٣٠ - ١٣٣

## الباب الثالث

### الاجماع (١٣٥ - ١٥٦)

الاجماع عند علماء الأصول ... ..	١٣٧ - ١٤٠
موقف الظاهرية من الاجماع ... ..	١٤٠ - ١٤١

أقسام الاجتماع :

اجماع صريح ... ..	١٤٢
اجماع سكوتي ... ..	١٤٢

حجية الاجماع :

أولا : حجيته من حيث النقل ... ..	١٤٢
ثانيا : حجيته من حيث الدلالة ... ..	١٤٢
قول الظاهرية ان اجماع الصحابة ونحده هو الحجة ... ..	١٤٢

- قول الخوارج والشيعة أن الاجماع ليس حجة ... ١٤٢  
الرد على رأى الخوارج والشيعة في الاجماع ... ١٤٣  
التدليل على أن الاجماع حجة ... ١٤٣ - ١٤٧

### الاجماع في عصر الصحابة

- عمل أبى بكر بالاجماع ... ١٤٨  
استناد عمر في كثير مما قضى فيه الى الاجماع ... ١٤٨  
افتاء عبد الله بن مسعود بما أجمع المسلمون عليه ... ١٥٠

### حجية الاجماع السكوتى

- المقاتلون بأنه حجة قطعية ... ١٥١ - ١٥٢  
المقاتلون بعدم حجتيه ... ١٥٢  
الرد على القائلين بعدم حجية الاجماع ... ١٥٢ - ١٥٣  
ضرورة استناد الاجماع الى نص ... ١٥٤  
جواز استناد الاجماع الى دليل ظنى ... ١٥٥ - ١٥٦

## الباب الرابع

### الاجتهاد (١٥٧ - ٢٣٢)

- الفصل الأول : الاجتهاد في عهد الرسول ... ١٦١ - ٢٠٠  
مجالات الاجتهاد عند الظاهرية ... ١٦١ - ١٦٢  
أوجه الاجتهاد ... ١٦٢ - ١٦٣  
القول بالرأى في الاسلام ... ١٦٣  
الشواهد التي يتمسك بظاهرها الذين يمنعون القول  
بالرأى ... ١٦٣ - ١٦٥  
الأدلة على اعمال الرأى والاجتهاد فيما لم يكن قطعى  
الدلالة وفيما لم يرد فيه نص ... ١٦٥ - ١٦٩  
الرد على الذين يمنعون القول بالرأى في الأحكام ... ١٧٠  
اجتهاد الرسول ... ١٧١ - ١٧٧

امتلاك الرسول كل الأدوات التي تعين على الرأي	
المصائب ... ..	١٧١
اجتهاد الرسول في شئون الدين :	
اجتهاده في أمور الشرع مردده الى الوحي ... ..	١٧٢
القرآن صحح اجتهاد الرسول في مسائل الدين ... ..	١٧٢ - ١٧٧
الرسول والاجتهاد في شئون الحياة ... ..	١٧٨
أفعال الرسول الدنيوية يجرى عليها الصواب والخطأ	١٧٨
عدم دخول هذه الأفعال في باب الشرعيات ... ..	١٧٩
الرسول ﷺ لم يتعصب لرأيه ... ..	١٨٠
نزوله على رأى الصحابة يوم بدر ... ..	١٨٠
تصويبه رأى الصحابة في غزوة الخندق، والرجوع عن	
اعطاء ثلث ثمار المدينة لرئيسي غطفان لينصرفا	
بقومهم ... ..	١٨١
اجتهادات الرسول في غزوة خيبر ... ..	١٨١ - ١٨٢
اجتهاده في النهي عن تلقيح نخل المدينة ... ..	١٨٣
اقرار الرسول بأنه قد يرى للرأى في أمور الدنيا بخلافه	
فلا يجب اتباعه ... ..	١٨٣
الرسول يجوز عليه في أمور الحكم ما يجوز على الناس	١٨٤
الرسول في قضاياها كان يتحرى القرائن ، ويوجهها	
الى الصواب من الرأى ... ..	١٨٤
اجتهاد الرسول في تحرى الصحة في الحكم قد يقصر	
به عن العدن لأسباب لا شأن له بها ... ..	١٨٥
اعتماد الرسول على القياس في جانب من اجتهاده ... ..	١٨٦
اجتهاد الصحابة في حياة النبي ... ..	١٨٧
امتلاك المصاحبة الأدوات التي أعانتهم على الاجتهاد	
في حياة النبي ﷺ ... ..	١٨٧

- ١٨٧ اقرار الرسول اجتهد المجتهدين حين اصابتهم الحق :  
اقراره اجتهد عمرو بن العاص في التيمم من الجنابة  
عند خوف الهلاك من البرد .  
اقراره اجتهد صنيع كل من الصحابين عند تيممهما  
وصلاتهما عند انعدام الماء ثم اعادة احدهما الوضوء  
١٨٩ والصلاة عند وجوده وعدم اعادة الآخر ... ..  
اقراره اجتهد بعض المسلمين في صلاتهم العصر وهم  
في الطريق الى بنى قريظة بينما انصهرها بعضهم  
١٨٩ فصولها ليلا ... ..  
اقراره حكم سعد بن معاذ في بنى قريظة بعد الانتصار  
١٩٠ عليهم ... ..

#### تخطئة الرسول ﷺ بعض الصحابة فيما اجتهدوا فيه :

- ١٩٠ تخطئة أبا بكر في تفسير الرؤيا ... ..  
١٩١ تخطئة عمر فيما قاله في مهاجرى الحبشة ... ..  
١٩٢ تخطئة عمر في فتواه ان القبلة تفطر الصائم ... ..  
تخطئة عمار بن ياسر في تمعكه في التراب من الجنابة  
١٩٢ وبيان كيفية الوضوء له ... ..  
تخطئة أسيد بن خضير فيما ذهب اليه من بطلان جهاد  
١٩٣ عامر بن الأكوع ... ..  
انكاره فتوى أبي السنابل في أن المتوفى عنها زوجها  
عليها أن تعتد الى آخر الاجلين ... ..  
١٩٣ أمره بلالا بفسخ بيعته صاعين من تمر بصاع من تمر  
١٩٤ انكاره اشتراط الولاء عندما باع بعض الصحابة بريرة  
واشترطوا الولاء لهم ... ..  
١٩٤ مناقشة بعض المسائل في حديث بريرة ... ..  
١٩٥ الرسول ﷺ لم يكن يؤثم المخطيء أو يكفره ... ..  
٢٠٦ شواهد على ذلك ... ..  
٢٠٦ - ٢٠٧

## اجتهاد الصحابة في القضاء في عهد النبي

توجيه الرسول ﷺ بعض الصحابة الى الأرجاء	
البعيدة ليقضوا بين الناس ... ..	١٩٨
توجيههم الى الاجتهاد في القضاء ... ..	١٩٩
تصويب الرسول الأحكام التي وافقت الشرع وتخطئته	
ما خالفه منها ... ..	٢٠٠
<b>الفصل الثاني : الاجتهاد في عهد الخلفاء</b> ... ..	٢٠١
الاتجاه الى الاجتهاد فيما لا نص فيه ... ..	٢٠٣
توجيهات عمر في الاتجاه الى الاجتهاد ... ..	٢٠٤ - ٢٠٥

## وقائع من الاجتهاد :

### أولا في عهد أبي بكر :

اجتهاده في الكلالة ... ..	٢٠٦
اجتهاده في تقسيم مال الفء ... ..	٢٠٧
اجتهاده في الفرائض ... ..	٢٠٧
<b>ثانيا : في عهد عمر :</b>	

تحريم بيع أمهات الأولاد ... ..	٢٠٧ - ٢٠٨
جعله العبد على النصف من الحر ... ..	٢٠٨
الحاقه حد الخمر بحد القذف ... ..	٢٠٩
مفاضلته بين الناس في العطاء ... ..	٢٠٩
عدم تغليظه في دية الخطأ ... ..	٢١٠
وقوع كثير من الخلاف في المسائل التي اجتهد فيها عمر	٢١١
أهم الآراء التي وردت عنه في مسألة الجد ... ..	٢١١

## اجتهاد عمر بين مراعاة المصلحة والالتزام بالنص

إيقاف سهم المؤفلة قلوبهم ... ..	٢١٤ - ٢١٥
عدم قطع يد السارق في عام المجاعة ... ..	٢١٦



- اعتماد الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات ... ٢١٦ - ٢٢٤  
 عمر لم يقدم المصلحة على النص ... ٢٢٥  
 الأمر في إيقاف سهم المؤلفة قلوبهم مرجعه الى انتهاء  
 الحكم لانتهاء العلة ... ٢٢٦

#### تعطيل عمر حد السرقة مردة الى وجهين :

- ١ - أن النصوص التي قررت الحد قد تخصصت  
 بالسنة فقد قال الرسول ﷺ ادروا الحدود  
 بالشبهات ... ٢٢٧  
 وقد رأى عمر أن هناك شبهة حق للسارق يوم  
 المجاعة فيما سرق ... ٢٢٧  
 ٢ - أن عمر قد اعتبر الاكراه مسقطا للعقوبة وعد  
 الجوع اكراها وهو في ذلك يلتزم بالسنة ... ٢٢٧  
 الرد على القائلين بأن عمر في توقفه عن قطع  
 يد السارق رأى أن هذه المارقة كانت لحفظ  
 الحياة ، وحفظ الحياة مقدم على حفظ المال ٢٢٨

#### اعتماد عمر الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث تطليقات

- اجراؤه على من لبسوا على أنفسهم وتحملهم عاقبة  
 لبسهم وضربهم تعزيرا ... ٢٢٩  
 تصحيح صنيعة في الطلاق والسنة ... ٢٢٩  
 دفاع ابن القيم عن صنيعة عمر في الطلاق ... ٢٣٠  
 قبول هذا الدفاع عقلا لو لم يكن للأمر سابقة في عهد  
 النبي ... ٢٣٠  
 اتباع عمر السنة فيما أخذ به من شددوا على أنفسهم  
 في الطلاق ... ٢٣٠

- ٢٣١ ... اجتهد عثمان في توريث المبتوتة في مرض الموت
- ٢٣٢ ... اجتهد على في وضع حد لشارب الخمر ...
- ... اجتهد في بيع أمهات الأولاد ومخالفته في ذلك رأى
- ٢٣٢ ... أبي بكر وعمر ...
-



الفن للطباعة والنشر  
٤٨ شارع حورده رأس الشيخ - الإسكندرية  
مطبعة A ٢٢٥







Biblioteca Alexandrina



0507621